

مختارات إسرائيلية

Israeli Digest



خريطة نتنياهو:

لا شيء للفلسطينيين

- الإرهاب والقاعدة التحتيّة
- حقيقة وعود رابين للأسد
- هكذا ستبدو إسرائيل عام ٢٠٢٠



OCT. 1997

السنة الثالثة - أكتوبر ١٩٩٧

رئيس مجلس الإدارة
ورئيس التحرير

إبراهيم نافع

مدير المركز

د. عبد المنعم سعيد

رئيس التحرير

د. عبد العليم محمد

نائب مدير التحرير

عماد جاد

المدير الفني

السيد عزمي

الخراج الفني

حامد العويضي

وحدة الترجمة

أحمد الحملي

د. جمال الرفاعي

عادل مصطفى

محب شريف

محمد إسماعيل

منير محمود

مؤسسة الاهرام شارع الجلاء القاهرة
جمهورية مصر العربية
ت: ٥٧٨٦٢٠٠ / ٥٧٨٦١٠٠ / ٥٧٨٦٣٠٠
فاكس: ٥٧٨٦٠٢٣

مطابع الاهرام بكورنيش النيل

مجلة شهرية يصدرها مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية
السنة الثالثة - العدد الرابع والثلاثين - أكتوبر ١٩٩٧

مقدمة

ملف العدد: التسوية السلمية بين المراجعة والانفجار

- ١ - لا سلام مع القتلة..... حاييم مسجاف
- ٢ - نذرف الدمع ونستمر..... يحيى عام فايتس
- ٣ - اختبار إعادة الانتشار..... دان مرجليت
- ٤ - مع عرفات أو بدون..... زلمان شلوفال
- ٥ - الإرهاب والقاعدة التحتية..... عقيبا الدار
- ٦ - يدان يمنتان..... أورى أفنيري
- ٧ - خريطة ننتياهاو..... زئيف شيف
- ٨ - إعلام إسرائيل بيرر الإرهاب..... إسرائيل روزنفلت
- ٩ - عرفات قوى أم عرفات ضعيف..... مردخاي ورتهاير
- ١٠ - فجوة آخذة في الاتساع..... داني روينشتاين
- ١١ - نعم، إكسروها..... أورى أفنيري
- ١٢ - بتكافؤ ويدون عصبية..... دان مرجليت
- ١٣ - الرجل الذي قضى على الأمل..... رافى من
- ١٤ - كل شئ مطروح من جديد..... نداف هاعيتسانى
- ١٥ - بيان بعيد المدى..... ملحق هارتس
- ١٦ - سلام وتحية..... أورى أفنيري
- ١٧ - نحن نفهم فقط لغة القوة..... عزى بنزيمان
- ١٨ - حوار اليوم - مع د. يورام ميغال..... شولاميت بلوم
- ١٩ - حديث اليوم - لقاء مع الدكتور زكى شالوم..... شولاميت بلوم
- ٢٠ - حوار مع رئيس الوزراء..... ديفيد مكوفسكى
- ٢١ - مقياس السلام..... هارتس

٢ - المسار السورى

- ١ - نظرية المراحل..... أورى أفنيري
- ٢ - خطوط الرابع من يونيو..... زئيف شيف
- ٣ - لا لخطوط الرابع من يونيو..... دان مرجليت
- ٤ - هذه هى التنازلات..... يوسى أولمرت
- ٥ - حقيقة وعود رابين للأسد..... زئيف شيف
- ٦ - تفويض رابين..... ملحق هارتس
- ٧ - سد يعطل السلام..... ملحق هارتس
- ٨ - الخصم هو المتهم..... زئيف ماعوز

٣ - لبنان : المأزق الإسرائيلي

- ١ - لبنان : أوان تقييم الوضع..... شلوميه جازيت
- ٢ - نحارب حزب الله ونؤيد أمل..... تامير برشه
- ٣ - الفخ اللبناني..... يوران ملتسر
- ٤ - ولكن أين العقل هنا؟..... يوتيل ماركوس
- ٥ - تليفون عاجل من لوفرانى..... عقيبا الدار

٤ - إسرائيل / اقتصاد

- ١ - خليط إقتصادى خطير..... إبراهيم ظل
- ٢ - لا تبالغوا فى الآمال..... سيفر بولتسكر
- ٣ - البطالة والسياسة..... هارتس
- ٤ - الطابور فى المكتب..... أوركشتى
- ٥ - هكذا ستبدوا إسرائيل عام ٢٠٢٠..... رفيق دروكر
- ٦ - حديث اليوم - مع الدكتور دان الدور..... شولاميت بلوم

٥ - قراءات

- ١ - أسرار حادث المنصة ١٩٨١..... جيورا شاميس
- ٢ - شخصية العدد اللواء شلومو ينائى.. رئيس شعبة التخطيط

أزمة التسوية المتجددة

وصلت التسوية إلى طريق مسدود، بسبب خطة نتنياهو، التي هدفت منذ البداية إلى الالتفاف حول إتفاقيات أوسلو، ومعاودة التفاوض حول ما أُنقِص عليه كما حدث في الخليل، يضاف إلى ذلك خطة الإستيطان في جبل أبوغنيم ورأس العامود، وهكذا إعتقد نتنياهو لفترة أنه حقق أهدافه المعلنة في السلام والأمن، وقبول أوسلو ظاهرياً، والتخلص منها عملياً، أو قبول التسوية والسلام نظرياً، ووآد هذه العملية في مهدها عملياً، وهكذا وصلت التسوية إلى المأزق الراهن والذي لم تفلح جهود أولبرايت في إخراجها منه.

بيد أن أزمة التسوية في حلقتها الراهنة ليست أول الأزمات، وقد لا تكون آخرها، وربما يصح القول أن سياسة نتنياهو لا تعدو أن تكون الجزء الطافى من جبل الجليد الذى يجمد التسوية، ذلك أن طبيعة أزمة التسوية تمتد لما هو أبعد من ذلك، أى إلى جذورها وطبيعتها وشروطها وآلياتها منذ البدء، فهى أولاً تسوية يحظى فيها الطرف الإسرائيلى بتفوق ساحق، وهى ثانياً تفتقد لراعى نزيه ومحاييد تحدوه الرغبة فى إقرار سلام عادل حقاً، أما ثالثاً وأخيراً فإن هذه التسوية تفتقد لأهم شروط إنجازها ألا وهو قيام الإسرائيليين بحكومة وشعباً بعملية نقد واسعة للمبادئ التى وجهت مسلكهم خلال هذه العقود إزاء المحيط العربى، وأن تفضى هذه العملية إلى تأسيس مبادئ جديدة تؤطر حياتهم فى المنطقة ولكن شيئاً من هذا لم يحدث حتى الآن، وإن طالبت به بعض الأصوات على إستحياء، دون أن تحدث تأثيراً كبيراً فى التوجهات العامة للمؤسسة أو للرأى العام على حد سواء، بل العكس هو الذى يحدث، أى دخول التسوية على أنها معركة حربية أخرى لا بد وأن تكسبها إسرائيل بالردع والتفوق وإستعراض القوة فى جنوب لبنان والضفة وغزة وفرض الأمر الواقع، وهو ما يقود إلى أزمة متجددة فى مسيرة التسوية السلمية ستدفع إسرائيل ثمنها إن آجلاً أم عاجلاً.

التسوية السلمية بين المراجعة والانفجار



ملف العدد

معاريف ١٩٩٧/٨/١٩
حاييم مسجاف

لا سلام مع القتلة

أوسلو قد انتهت ولم يعد لها وجود وذلك من جراء ما يفعله العرب ومؤيديهم في الداخل والخارج ولذلك فإن الترتيبات المالية التي أعدت بفعل هذه الاتفاقيات لم تعد سارية المفعول. ولا يستطيع أي محامى عاقل أن يدافع في المحكمة عن اتفاقية لا يطبقها إلا طرف واحد بينما الطرف الآخر ينتهكها في كل خطوة وشبر ولا يعتبرها إلا أداة للإبتزاز، لقد حان الوقت لتصفية الحساب مع كل من يعتبر أن دولة اليهود قد أصبحت ظاهرة عابرة. وأما أبناء الشعب الفلسطيني سواء الذين يعيشون في أم الفحم أو طيرا أو حيفا وسواء يعيشون في غزة والبيرو وعمان فإن لهم دولة وهي موجودة في الجانب الشرقي لنهر الأردن. فقد منح البريطانيون للعرب جزءاً من الأرض التي كان يجب أن يقيموا فيها الدولة اليهودية بحكم الانتداب الذي حصلوا عليه من دول العالم.

والآن، ليس هناك مجال لتسويات اقليمية أخرى، ليس فقط لأن اليهود قد ساهموا على غير إرادتهم بجزء من أرضهم لصالح الفلسطينيين ولكن لأن التسوية الوحيدة التي يريدها العرب تشمل كل أرض إسرائيل.

يجب أن نفيق. وليس من حق الولايات المتحدة الأمريكية أن تمارس علينا أي ضغوط ولكن يجب أن نمنع النظر فيما حدث في تشيكوسلوفاكيا الواسعة على أيدي أعداء السلام في ذلك الوقت مثل هتلر وستالين وحلفائهما، حتى نفهم أن التسويات الإقليمية لا تأتي بالسلام. كذلك فإن صيغة الأرض مقابل السلام لم تؤد في واقع الأمر إلى السلام. ولكنها كانت بمثابة عصا وثب إلى مزيد من المطالب. ويجب أن يقبل اليهود صيغة واحدة وهي لا لمزيد من قتل اليهود لمجرد أنهم يهود.

القتل هو القتل وليس من حق أي شرطي أو وزير أو عضو كنيسة في إسرائيل أن يدلى بتصريح يقول فيه إن القتل وقع بسبب جنائي وليس على أساس قومي ولذلك يجب أن نتسامح مع القاتل. ولا يجب أن نتجاهل حقيقة أن العرب قتلوا سائق السيارة الأجرة لمجرد أنه يهودي ولأن اتفاقيات أوسلو قد أوجدت مأوى وملاذاً للقتلة وحولت جميع اليهود في أرض إسرائيل إلى رهائن.

لقد حدث ذلك في وادي كالت، حيث قتلوا هناك سائحتين بريشتين، وحدث ذلك أيضاً في مقهى ابروو في تل أبيب حيث قتلت هناك ثلاث سيدات كن يجلسن ببراءة عند ظهر يوم الجمعة، وحدث ذلك أيضاً في سوق محنية يهودا وحدث لسبع فتيات من بيت شيمش وحدث في الاتوبيسات. وباختصار فإنه يحدث في أي مكان يرغب الإسرائيليون في العيش فيه دون التسبب في ضرر لأي إنسان وأما نحن وبمنتهى البراءة فمستمرون في اتباع سياسة ضبط النفس ونقول أنه يجب الاستمرار في عملية السلام لأن الشرق الأوسط الجديد الذي نادى به رابين وينادي به بيريز وبيلين وساريد على عتبة بيتنا، ولا يجب أن نضيع هذه الفرصة لأن نافذة الفرصة الأخيرة سوف تغلق أمامنا بصورة مفاجئة.

إننا نخوض حرباً حول كيانتنا وبقائنا ولا يجب أن نعيش بعد الآن في الأوهام التي لا طائل منها ويجب أن نرد بقوة وعنف على أي حادث قتل، وهناك وسائل كثيرة لفعل ذلك. وقد عرفنا في الماضي ماذا يجب علينا أن نفعل ولن يجدي بكاء عرفات وتوسله هذه المرة فلسنا مدانين له بشئ ولن يجبرنا أي شخص على فتح مدنا أمام عاملين من نابلس وجنين وبيت لحم حيث يمكنهم البحث عن أماكن عمل في أي واحدة من الدول العربية المحيطة بنا.

ولسنا ملزمون بتحويل أي أموال لهم. وأود أن أقول أن اتفاقيات

نذرف الدمع ونستمر

إلى يهودى فى المنفى محاط بشعوب غريبة ترغب فى القضاء عليه وإهلاكه.

وفى واقع الأمر أؤكد أن هدف المخرين كان مختلفا تماما ألا وهو القضاء على عملية السلام وأن نعيش للأبد ونحن نحمل الحراب وأن تختلط الدماء بالدماء، دماء الفلسطينيين ودمائنا وعلى عكس الهدف السابق فإن هذا الهدف من الممكن أن يتحقق.

والفرق بين الهدفين هو مثل الفارق بين السماء والأرض. والرد على أولئك الذين يهدفون إلى القضاء على عملية السلام ليس بالابادة والدمار والتدمير ولكن الرد الوحيد على اسلوبهم القاتل هو ذرف الدمع والعض على الشفتين والاستمرار على نفس النهج الذى نسير عليه. وأن نستمر فى تطبيق اتفاقيات أوسلو وكأنه لم تحدث أى عمليات ارهابية وأن نحارب الارهاب وكأننا لم نوقع على اتفاقية أوسلو. وهذا الرد، كان رد اسحاق رابين الراحل وشمعون بيريز. واليوم يستطيع المخرين أن يتسموا فى سعادة ورضا ولكن فى أكثر احلامهم وردية لن يستطيعوا أن يحلموا بأن يكون لهم حليف مخلص مثل بنيامين نتنياهو.

وبالفعل فإن أكثر الافعال قذارة لا تتم بأيدي المجرمين ولكن بأيدي غيرهم.

«إن المخرين الذين نفذوا العملية الارهابية فى شارع بن يهودا فى القدس هم من الرعاع الذين يرغبون فى تدمير دولة إسرائيل».

هذه هى صيغة البيان الذى اصدره رئيس الوزراء فى أعقاب الكارثة التى اصابتنا. وليس هناك من يختلف فى أن هؤلاء المخرين من الرعاع، ولكن هل كان هدفهم بالفعل هو تدمير دولة إسرائيل؟ ربما تكون هذه هى رغبتهم ولكن هذه الرغبة غير واقعية على الإطلاق، حيث إن إسرائيل التى تحتفل بعيد ميلادها الخمسين تعتبر دولة قوية ومستقرة ولا يستطيع حتى الف مخرب أن يهزوا كيانها.

وعندما يلوح نتنياهو بهذا الهدف الكاذب فإنه يحظى بعدة مزاي، حيث يعيدنا إلى الأيام الطيبة حيث كان العالم كله ضدنا. بل ويعيد إلى الأذهان الادعاء الذى يقول أن السلام المأمول لم يتحقق بسبب حقيقة أن العرب شأنهم شأن الأمم الأخرى بصفة عامة والنازيين بصفة خاصة لهم هدف واحد فقط ألا وهو إبادةنا وألا يكون لنا مكان تحت الشمس.

وهكذا بجرة قلم تحولنا إلى ضحية لا حول له ولا قوة ولم نعد شعب حر فى دولته السيادية يحدد مصيره بيديه، ولكن تحولنا

إختبار إعادة الإنتشار الثانى

علائية بل ويلقون مسئولية ذلك على عاتق حكومة إسرائيل. هذا وقد سارع وزير الخارجية الأمريكى السابق هنرى كيسنجر لمساعدة نتنياهو وأعرب عن تأييده لتغيير اتفاقيات أوسلو واستبدالها بالمفاوضات حول التسوية الدائمة. وهذا ينطوى على منطق معين خاصة وأن نتنياهو يعرض موقفا مبدئيا يمكن أن يكون اساسا للمساومة. وكل من يعرض أو يقترح حدود وفقا لمشروع ألون المعدل يعرف أنه فى نهاية المفاوضات سوف يكتفى بالتفاهم الذى تم التوصل اليه بين يوسى بيلين وأبومازن.

ومن الواضح أن التقدم الجاد لذوى الرغبة الطيبة نحو التسوية الدائمة سوف يمرر خلال المفاوضات تأجيل الانسحاب الثانى الذى تحدد فى اتفاقية أوسلو. وإذا وجد الطرفان أن المفاوضات جادة وأنهما يتحدثان عن خط حدود معقول وعن اعتراف بسيادة عرفات فى نطاق دولة منزوعة السلاح، فسوف يكون هناك حينئذ احتمال لأن يتفق الطرفان على أن الانسحاب المؤقت الجديد يمكن أن يعقد العملية. ولكن ما يقترحه كيسنجر - وهو السعى إلى التسوية الدائمة مع الغاء

إن تهرب ياسر عرفات من تنفيذ التزامه القاطع بشأن محاربة الارهاب الفلسطينى قد أثار له مشكلة تتعلق بمصداقيته، حيث لا يوجد أى إسرائيلى مسئول مهما كانت درجة عدائه لبنيامين نتنياهو، على استعداد لمطالبة الولايات المتحدة الأمريكية بالتوقف على مساندتها لرئيس الوزراء. وتأبيد مطلبه الحيوى فى هذا الصدد. حيث أن التزام عرفات بالابتعاد عن الارهاب ليس مرهونا بالمواقف التى يتخذها نتنياهو خلال المفاوضات. وماذا يمكن أن يكون ادعاء السلطة الفلسطينية ضد إغلاق المناطق طالما أنها ترفض محاربة الارهاب؟ إن عرفات الذى يعانى زعماء حماس علائية لا يستطيع أن يوجه الاتهامات إلى إسرائيل.

والمشكلة هى أن نتنياهو مشكوك فيه. ولا يمكن تجاهل الشعور بأن مغازلة عرفات مرة أخرى لزعماء حماس قد لقي صدى غير طيب فى مكتب رئيس الوزراء، وها هم العرب الذين عادوا إلى سابق عهدهم يريدون تصفية اتفاقيات أوسلو دون أن يظهروا ذلك

الانسحاب الثاني من جدول الأعمال الشرق أوسطى، لا يمكن أن يكون مقبولا، بأي حال من الأحوال، والانسحاب الثاني يعتبر بمثابة التزام إسرائيلي واضح بالانسحاب وإذا تهرب نتنياهو منه من خلال تجاهل اتفاقية أوسلو فلن يكون هناك أى احتمال للتوصل إلى التسوية الدائمة. والسؤال الذى يفرض نفسه الآن هو لماذا يجب على «القوة ١٧» فى الكنيست والوزراء المتشددين من الوزراء اليمينيين أن يبدوا قدراً من الاعتدال تجاه الفلسطينيين فى الوقت الذى سيبتعد عنهم الخوف من إمكانية أن تكون هناك مرحلة أخرى من الانسحاب؟

إن المرحلة الثانية من الانسحاب هى بمثابة اختبار حقيقى لنوايا نتنياهو. وهو يشعر بالخوف لثلا يكوى منها مرة أخرى. فالتقارب الجديد بين ياسر عرفات وبين زعماء الارهاب الفلسطينى يعتبر فى نظر نتنياهو كبذلة واقية من النيران حتى لا ينكوى بلهب المرحلة الثانية من الانسحاب.

وتجدر الإشارة إلى أن الخطوة التى اتخذتها مادلين أولبرايت تعتبر حكيمة، حيث أنها تريد فى البداية أن ترى عرفات وهو يحارب الارهاب وبعد ذلك ترى نتنياهو وهو يعرض انسحابا حقيقيا لا يشبه

اعادة الانتشار السابق. وهذا التصرف يعتبر حكيما بشرط أن تستمر واشنطن فى الاحتفاظ بساعة الرمل ولا تستيقظ ذات صباح لتجد أن موجة أخرى من العنف قد تفجرت فى المنطقة وأن نتنياهو وعرفات قد فقدوا السيطرة على ما يحدث.

ونتنياهو يخدع نفسه إذا فكر فى الاحتفاظ بالوضع القائم الآن للأبد.. حيث أن جميع الاطراف تتفق مع رأى رئيس الأركان العامة امنون ليفكين شاكاك من أن الانفجار المتوقع فى المناطق ليس إلا مسألة وقت فحسب، ولا يعرف أى احد على وجه الدقة متى سيقع هذا الانفجار، ولا حتى الأمريكيين انفسهم. ولذلك يكون من الصواب من جانب وزيرة الخارجية الأمريكية مادلين أولبرايت أن تصل إلى الشرق الأوسط لحظة واحدة قبل أن يصل خبراتها إلى نتيجة مفادها اننا قد وصلنا إلى اللحظة الأخيرة. ومن ناحية أخرى فإنه يجب على الجماهير الإسرائيلية أن تعرف أن المطلب العادل لرئيس الوزراء بنيامين نتنياهو يخفى وراءه اتجاه لاعداد الرأى العام فى إسرائيل إلى الدخول فى مواجهة مع الولايات المتحدة الأمريكية.

مع عرفات أو بدونه

يديعوت أحرونوت

١٩٩٧/٨/٣١ زلمان شوفال

اقتصاديا وبالأحياط سياسيا. والسؤال الآن: هل وضع إسرائيل سوف يتحسن حينئذ؟

وفيما يتصل بالفلسطينيين الذين حصلوا على وعود كثيرة من المسئولين عن اتفاقيات أوسلو ولم يكن هناك أى رصيد فى الواقع لتنفيذ كل هذه الوعود. فإن هناك اسبابا طبية وكثيرة تجعلهم يشعرون بخيبة الأمل والأحياط. فليس هناك أى تقدم فى عملية السلام هذا بالإضافة إلى فساد الزعامة الفلسطينية والبيروقراطية وعدم الاكتراث من جانب معظم الدول العربية مع استمرار اغلاق المناطق من جانب إسرائيل. كل ذلك تسبب فى مساس خطير بلقمة عيش المواطن الفلسطينى وبدرجة لا يمكن تحملها.

والشئ المحزن أنه حتى لو أغرقت إسرائيل والعالم اجمع السلطة الفلسطينية بالأموال، فإن جزءاً قليلاً فقط من هذه الأموال سوف يذهب إلى قنوات الاقتصاد الانتاجى الفلسطينى. ومن الذى يحاول أن يملأ هذا الفراغ وينجح فى كثير من الأحيان؟ انها حركة حماس التى توزع الأموال على المحتجين (بما فى ذلك أموال من مصادر سعودية ومن جمع تبرعات من الغرب) وتشارك فى تمويل تعليم الأطفال وتقيم مصايف لهم وتقدم لهم المساعدات الطبية وغير ذلك.

كذلك فى الماضى لم يشن عرفات حربا فعلية ضد حماس.

فى نظر كثير من الإسرائيليين يعتبر الخيار ما بين حماس وياسر عرفات مثل الخيار ما بين شيئين أو أمرين احلاهما مر. ولكن المسئولين عن اتفاقيات أوسلو لم يعتقدوا ذلك فى حينه لأنهم آمنوا أن رئيس منظمة التحرير الفلسطينية سوف يقدر على محاربة الارهاب والعنف مقابل استرداد المناطق التى ستعيدها إسرائيل اليه قبل تحقيق السلام الدائم. وأكبر دليل على هذا الاعتقاد الخاطى من جانب المسئولين عن أوسلو، تلك المنشات من ضحايا الارهاب الفلسطينى الذين سقطوا للأسف منذ التوقيع على هذه الاتفاقيات.

هذا وقد اثبت بما لا يدع مجالا للشك أن عرفات لا يعمل بإصرار ضد الأعمال الارهابية التى تقارصها حماس (وأحيانا منظمة الجهاد الإسلامى). وقد أكدت بعض جهات الأمن الإسرائيلية (والأمريكية ايضا) أن سلاح العنف ضد إسرائيل هو جزء من استراتيجية سياسية ونفسية موجهة من جانب ياسر عرفات. وتعتقد هذه الجهات الأمنية أيضا أن رئيس منظمة التحرير الفلسطينى يخطط الآن لمواجهة عنيفة وشاملة. أى انتفاضة جديدة. ومن اجل هذا الهدف فإنه يوطد علاقاته مع المنظمات الفلسطينية المتطرفة.

ولكن البعض لدينا وفى العالم يكذبون هذا الاعتقاد ويقولون أنه ليس هناك خيار أمام ياسر عرفات. حيث إذا عمل بإصرار وقوة ضد حركة حماس ومنظمة الجهاد الإسلامى فسوف يفقد ما تبقى من تأييد يتمتع به لدى الجماهير الفلسطينية التى شعر بخيبة الأمل

ولذلك بقيت البنية التحتية للارهاب كما هي، وألقى القبض على زعماء الارهاب ومنفذى العمليات الارهابية ثم أفرج عنهم بعد وقت قصير على طريقة «الباب الدوار» وأدلى بعض مساعدي عرفات بتصريحات مؤيدة أو على الأقل «متفهمة» للأعمال الارهابية ولكن الآن يبدو أن التعاون قد وصل إلى مرحلة جديدة «ومؤتمرات واجتماعات الوحدة» بين منظمة التحرير الفلسطينية وحماس والجهاد الإسلامي تدل على أن عرفات يتجاهل تنديدات واشنطن، وليس هذا فحسب بل يتجاهل أيضا تحذيرات جزء من المسئولين عن أجهزة الأمن الفلسطينية ذاتها.

وإذا استمر على هذا المنوال فسوف يسرع بوضع نهاية لحياته السياسية لأنه لن يستطيع أن يعطى صفة الشرعية لحماس والجهاد الإسلامي اللذين يريدان أن يخلفاه. وأما التطرف ضد إسرائيل فسوف يتسبب في أن الفلسطينيين سوف يخسرون ما

حققوه ليس فقط في المفاوضات ولكن أيضا كل ما حققوه منذ مؤتمر مدريد. وعلى أى حال فإن عرفات قد أدخل نفسه في موقف يطلق عليه الأمريكيون «خاسر، خاسر، خاسر لا محالة».

ولا يستطيع أى شخص آخر أن ينقذه من هذا الموت سواء هو شخصيا. والآن يطرح هذا السؤال نفسه: هل إسرائيل ترغب في ظل هذا الوضع الجديد الذى نشأ في تحسين وضع السلطة الفلسطينية ووضع رئيسها عرفات؟ الاجابة هي أن إسرائيل ترغب في ذلك ولكن إذا كان هؤلاء شركاء موثوق فيهم وإذا بدأوا في العمل بصدق وفاعلية ضد الارهاب. وأي تغيير في سلوكهم سوف يؤدى إلى احراز تقدم في المفاوضات السياسية وإلى دعم التعاون في المجال الاقتصادي. والخيار في أيدي عرفات على الرغم من أنه سوف يضطر إلى دفع ثمن سياسى ليس بسيطا مقابل أى عمل جاد ضد المتطرفين الفلسطينيين، إلا أنه على المدى الطويل سوف يكون المستفيد الأكبر هو الشعب الفلسطينى نفسه.

الإرهاب والقاعدة التحتية

هآرتس ١٩٩٧/٩/٣
عقيبا الدار

آخر صيحة في موضة الإعلام الإسرائيلى هي «القاعدة التحتية للإرهاب» فمكتب رئيس الحكومة لا يكتفى بمطالبة ياسر عرفات، هكذا بتصفية الارهاب. بل أن السلطة الفلسطينية مطالبة - بالأمر - باقتلاع الارهاب من قاعدته التحتية. وبكلمات أخرى لا يكفي أن تضع الشرطة المحلية حاجزا للنبوابات الدائرية خلف القتل والمحرضين على العنف ضد اليهود، حيث أن حكومة منظمة التحرير الفلسطينية مطالبة بأن تخرج خارج القانون منظمات سياسية ودينية، واعظين ومحطات راديو، والتي تحرض جميعا ضد مسيرة السلام (ولدينا في المجتمع، كما هو معروف، لا توجد أمور مثل هذه).

هناك منطق كبير في القول بأنه لكي نتخلص من الناموس - يجب علينا أن نجفف المستنقع. ولهذا، فإن مسلسل الانفجارات الذى وقع في مارس من العام الماضى توقف فقط بعد أن أجبر عرفات رجال الجهاد الإسلامى وعزالدين القسام للنزول للحرب السرية وبذلك فصلهم عن القاعدة التحتية الاقتصادية/السياسية والدينية والتي خرجوا منها لاصطياد المتفجرات الأدمية (المتحرون). وقد ساعدت فترة الهدنة لأعمال الارهاب شيمون بيريز للعودة إلى مسيرة السلام.

إذا كان عرفات متفهما للعلاقة بين القاعدة التحتية للارهاب ومسيرة السلام، فلماذا هو مستعد وبصعوبة لمناقشة التعاون الأمنى مع إسرائيل؟ إن الاجابة يجب البحث عنها في قرار إغلاق الوحدة الصغيرة التى أقامتتها الحكومة السابقة لغرض تنمية القاعدة التحتية الاقتصادية للسلام. إن نتيما هو يرغب أن تقوم السلطة الفلسطينية بتصفية القاعدة التحتية للارهاب في الوقت الذى تقوم فيه إسرائيل بتصفية القاعدة التحتية

الاقتصادية في المناطق.

فكم هو رمزى أن الحكومة التى اخترعت حكومة كاملة للبنية التحتية القومية يرأسها إيريل شارون، تقوم بتفكيك هيئة صغيرة لتنمية ثمار السلام. وإذا لم تكن هناك علاقة بين الاقتصاد والسلام، فمن بحاجة حقا لكل هؤلاء الاشخاص الذين تابعوا عشرات المشروعات الاقتصادية لإسرائيل وجيرانها؟ فالجسور، وخطوط السكك الحديدية، والفنادق ومحطات الطاقة كلها هدفت لتدعيم التسوية السلمية بقاعدة تحتية من المصالح الاقتصادية التى تعطل وتوقف جديرة خرق تلك التسوية، وبكلمات أخرى تحويل الارهاب إلى استثمار سئ. ولكن أى فرصة توجد للشعارات مثل «ازدهار وتعاون اقتصادى»، فى الوقت الذى تقف فيه ثروات ملموسة أمام ثورة فى المناطق على وشك الاندفاع لحرب اقليمية؟

وجنبا إلى جنب مع الأزمة العميقة فى المسيرة السياسية فإن القاعدة التحتية الاقتصادية تنهار، تلك التى قاموا فى إتفاقية أوسلو بإرسائها لتدعيم الاتفاق. لقد تفرق مئات المستثمرين وعشرات الشركات القومية والتى وصلت لمؤتمرات عمان، كازابلانكا والقاهرة، وتلاشوا فى جميع الاتجاهات. وسوف تقوم وزيرة الخارجية الأمريكية مادلين أولبرايت أثناء زيارتها بجهد ملموس من أجل إنقاذ مؤتمر الدوحة، والتى من المفروض أن تنعقد فى نهاية العام. وأصبحت منظمة السياحة الاقليمية والبنك الاقليمى للشرق الأوسط بمثابة حلم بعيد. هل من أحد يتذكر مجموعات العمل المتعددة للتعاون فى موضوع الاقتصاد والبيئة، المياه والحد من التسليح؟

على ما يبدو أننا إعتدنا أن نفصل بين كل هذه الأمور الجميلة وبين مسيرة السلام، مثلما نفصل بين البناء الصادق فى هارحوما وبين استنكاره الشديد فى الأمم المتحدة. والصلة الوحيدة المتبقية هي بين

تصفية القاعدة التحتية للارهاب واستئناف مسيرة السلام. ولكن في كل اجتماع مع مسئولى الأمن يسمع نتيها هو أنه لا يوجد أمر يضر بكفاءة تعامل عرفات مع القاعدة التحتية للارهاب أكثر من الاضرار بالقاعدة التحتية الاقتصادية للسلطة الفلسطينية وبمستوى حياة السكان في غزة. وعلى الرغم من كل ذلك فهو - نتيها هو - يحتجز أموال السلطة، ويحرض الكونجرس الأمريكى لوقف المعونة لمنظمة التحرير الفلسطينية، ولا يضيع فرصة لكى يبرهن للجمهور

الفلسطينى أن عرفات ارتكب خطأ جسيما فى حقهم بأوسلو (وقد كان له ما أراد بشكل جيد مع الجمهور الإسرائيلى فى حربه أمام شيمون بيريز. إن تصفية القاعدة التحتية للارهاب بواسطة السلطة الفلسطينية هى شرط ضرورى لاستئناف مسيرة السلام، ولكنه ليس شرطا كافيا. فمن أجل النجاح فى هذه المعركة يجب التأكيد على أن القاعدة التحتية الاقتصادية للفلسطينيين لن يتم تصفيتها.

يدان يهنتان

معاريف ١٩٩٧/٨/٢٦
أورى أفنيرى

لو لم يكن الأمر نظيفا وخطيرا لكان من الممكن الضحك. فإن ذراعى حكومة نتيها هو، اللتان تطلعان لنفس الغرض، تعملان ضد بعضهما وتفسد كل واحدة أعمال الأخرى.

والهدف هو تهويد القدس، ومن أجل ذلك كان العمل على إخراج العرب منها. إن هذا الهدف ليس جديدا ولم يخترعه الثنائى نتيها هو - أولمرت. حيث أن من سبقوهم أيضا من حزب العمل - وعلى رأسهم تيدى كولك - عملوا بدون هوادة لتحقيق هذا الهدف المنشود، ولكن بهدوء. فقد صدر أمر سرى من حكومة إسرائيل، منذ أيام حكومة ليفى اشكول، بإلقاء المسئولية على بلدية المدينة للسعى وراء ذلك بحيث لا تزيد نسبة العرب فى القدس عن النسبة التى كانوا بها وقت الاحتلال: ٢٧٪ من إجمالى سكان المدينة.

إن أسلوب الطرد بسيط: لم يمنحوا (ولا يمنحون) تصاريح بناء. إن نسبة السكان الفلسطينيين فى القدس، مثلها فى كل البلاد، تضاعف من نفسها كل ١٨ عاما. حتى وإن انحسر كل الأبناء والأحفاد مع آبائهم فى نفس الشقة الصغيرة الخاصة بهم، فذلك كان له حدود. فالأبناء رغبوا فى الانتظام فى مساكن خاصة بهم وتوسيع أسرهم، ولذلك اضطروا للخروج من إطار الحدود للمدينة إلى المدن الثانية، رام الله، بيت لحم وغيرها. وآخرون وصلوا للأردن وللدول الخليج وزاروا أسرهم فى القدس فى الصيف فقط.

ولأن السلطة كانت معنية بتشجيع تلك الهجرة، فقد أتاحت للخارجيين الاستمرار فى التمسك ببطاقات الهوية الخاصة بالقدس، والتى تمنحهم الحق فى الدخول للمدينة ومزايا أخرى وهكذا خرج من القدس ٧٠ ألف فلسطينى فى الوقت الذى تم فيه تشييد مناطق سكنية يهودية جديدة على كل هضبة عالية وتحت كل شجرة يانعة. نجاحا كبيرا لتيدى كولك (العمدة السابق)، وكل شئ تم بهدوء وكهدية على ذلك جمع كولك عشرات النياشين وجوائز السلام فى العالم كله.

والآن جاء الطاقم الجديد - نتيها هو فى المقدمة، و«أولمرت» فى بلدية المدينة و«إيلى سوسا» فى وزارة الداخلية، وثلاثتهم بهمهم الصخب والضوضاء، كل لصالح نفسه.

سوسا يقوم بتوسيع دائرة الضوء حوله بواسطة مصادرة بطاقات الهوية. فالهوية ٧٠ ألف ذوى الأصول من القدس والذين يعيشون خارج المدينة، يعمل جزء منهم فى المدينة، وجزء منهم خارجها.

ووزارة الداخلية قررت أن فلسطينيا كهذا - الذى «أساس حياته» يدور خارج المدينة - ليس له الحق فى الاستمرار فى حيازة بطاقة هوية

القدس الخاصة به. وبدأت عملية كبيرة لمصادرة البطاقات (بدون بطاقة القدس لا يستطيع الفلسطينى أن يصل بأى حال للقدس، لا لإدارة أعماله، ولا للدراسة ولا لزيارة أهله).

وكانت النتيجة، بالطبع، حالة من الفزع فى أوساط الفلسطينيين وتم حدوث العكس من الهدف: تيار مجنون من «الهجرة» الفلسطينية للقدس. الأبناء والأحفاد عادوا وازدحموا فى شقة الجد والجدة. والطلب على الشقق ارتفع للسماء، ومعه ارتفعت الأسعار. والبناء «غير القانونى» (أى بدون تصريح والذى من المستحيل الحصول عليه) زاد بمعدل عملاق. فقبل ذلك بنوا فى المدينة الشرقية للقدس مئات الغرف والبلوكات بدون تصريح، والآن بدأوا فى بناء الآلاف والمرحلة القادمة هى تدمير وهدم المنازل. البلدوزرات تهدم، وأولمرت يحتفل فى التلفزيون.

وذلك الوضع يذكرنا بصرخات مصر - لعنات مصر - ولكن هذه المرة نحن الذين نوجه الضربات: طرد، مصادرة أراضى، بناء مساكن يهودية، مصادرة البطاقات، هدم المنازل. هكذا الوضع سيتزايد وهكذا سينفجر. لقد هدد أولمرت فى الأسبوع الماضى بوضوح، هدد نتيها هو بأنه إذا أوقف البناء فى هارحوما فإنه سوف يسقط الحكومة.

وقد روى لى أحد الضباط من الشرطة عن إحدى عمليات الهدم الأخيرة: «لقد انتابنى شعورا غريبا. فقد كنا مستعدين لمواجهة مظاهرة كبرى فى الوقت الذى سيهدم فيه البلدوزر الحائط الأول. فى الماضى كانوا يصرخون، يبكون، يقذفون بالأحجار ويشورون. ولكن هذه المرة - لا شئ على الإطلاق. صمت رهيب مئات العرب وقفوا حولنا، نظروا فى صمت. لقد كان ذلك شيئا مخيفا. مخيفا لأن ذلك الضابط صاحب الخبرة يستطيع أن يتخيل لنفسه ماذا يدور فى رؤوس هؤلاء الناس: «لن ينفعنا أى شئ هنا. فسوف تريحهم حماس ماذا يفعلون». وفى الوقت الحالى انفجر رد الفعل فى صورة غير متوقعة. فى القدس يقام معسكر خيام «لفاقدى المنازل» من نوع جديد - الناس الذين أصبحوا بلا مأوى بعد هدم منازلهم. وينضم لهم العائدون من المدن المجاورة والذين لم يستطيعوا تأجير شقق فى المدينة عشرات الأسر. وغدا سوف يصبح العدد ربما مئات، مئات كثيرة. معسكر ضخم وكبير - صورة جديدة للانتفاضة، التى ستجذب إنتباه العالم لما يحدث فى مدينة الملك داود، مدينة صلب عيسى والمدينة التى إرتفع - عرج - محمد (عليه السلام) فيها للسماء..

خريطة نتنياهو

هنا ليس نزع تام للسلاح، بل سيطرة ورقابة. كذلك يطالب نتنياهو بالسيطرة على المجال الجوي. كذلك، لن يكون في مقدور الكيان الفلسطيني التوقيع - حسب كلامه - على تحالفات عسكرية مع جهات معادية مثل العراق وإيران وسوريا. فماذا عن الأردن ومصر؟ في خطابه قام نتنياهو بتصحيح موقفين إسرائيليين قديمين. الأول، صدر عن عدد من زعماء الليكود، وقال انه طالما لا توجد أنظمة ديمقراطية في العالم العربي، لا يمكن صنع سلام معهم. هذه المرة يقول نتنياهو، أنه في هذه الحالة يجب فقط اعطاء الأفضلية لعنصر الأمن. والثاني، تصريح لاسحاق رابين خاص بسوريا عندما قال أن عمق السلام يوازي عمق الانسحاب - حقا أنها كانت صياغة غير ناجحة وقد أدركنا ذلك في عام ١٩٩٢. وقد قبل نتنياهو الاقتراح القائل أن عمق الانسحاب سيوازي عمق التسويات والترتيبات الأمنية. ومن هنا فإن التسويات الأمنية الجيدة تتيح الانسحاب في الجولان.

يعتمد الردع الإسرائيلي في نظر نتنياهو على (فائض القوة). من الواضح أن هذا الردع يشمل أيضا ردعا غير تقليديا لأن نتنياهو يتكلم عن أحسن تنظيم في مواجهة خطر غير تقليدي. وهو يرى أن إيران هي مصدر أكبر قوة خطيرة عن بقية الدول العربية. هنا وقع نتنياهو في تناقض. فهو يقول من جانب أن (الفجوة النوعية بيننا وبين جيراننا تتناقص في مجالات معينة). وقال كذلك، اننا فقدنا بعضا من قدرتنا الاستخبارية. فماذا يقصد بذلك؟ ويقول من جانب آخر ان (قوتنا العسكرية تتزايد). نتنياهو على غير استعداد لأجراء مناقشة مفتوحة في القضايا الأمنية. وهو يشجع بالفعل قادة الجيش أن يكشفوا صراحة عما يجول في نفوسهم. ولكن بشرط ألا تكون هذه الصراحة تامة أمام الجماهير. وينبغي ان ننتبه للسبب - وهو أن الافتتاح والتعري الإعلامي والتورط القضائي هي أمور ايجابية، ولكن من شأنها أن تسبب اضرارا - حسبما قال - للدعم الجماهيري للأجراءات الحيوية التي تتخذ لصالح الامن.

في الخطاب الذي ألقاه رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو في كلية الأمن القومي، عدّد بعض القضايا الأمنية بشكل لم يسبق له مثيل في أي خطاب آخر. كما تضمن الخطاب تفسيراً كلامياً للخريطة التي بنى أن يطرحها في المفاوضات الخاصة بالتسوية النهائية.

كذلك يواصل نتنياهو هذه المرة كعادته بث الكراهية في قلوب مستمعيه لاتفاقية أوسلو. كذلك يجب أن نلاحظ ما الذي لم يتضمنه الخطاب فهو لم يقل شيئا عن المستوطنات. كيف سيكون وضعها في حالة لو تبقى بعضها داخل الأراضي الفلسطينية لأن ذلك ليس بعيد الاحتمال. كذلك لم يتطرق لموضوع القدس. اما البقاع الأردنية فقد حظيت بمعاملة تفصيلية. لم يتكلم نتنياهو عن حدود أمنية، وإنما عن حدود استراتيجية في مواجهة احتمال ظهور جبهة شرقية مستقبلا. من يستخدم هذه اللغة يضع بالطبع في الحسبان حدوث تغيير جوهري في الأردن. في جميع الأحوال يطالب نتنياهو بتأمين الوصول إلى البقاع الأردنية. أي وجود طرق إسرائيلية تؤدي إلى البقاع. لا يقول نتنياهو أنه من الضروري ضم البقاع، والنتيجة هي، أنه يفكر في وضع ترتيبات أمنية ثابتة في البقاع. وقد وردت في الخطاب ثلاثة عناصر اقليمية. فهو يتبنى النظرية القديمة بعدم العودة إلى حدود ١٩٦٧، ولكنه يقول أيضا أن خط «التماس» سيتم توسيعه. كذلك تكلم نتنياهو عن اقامة «مناطق أمن ودفاع». وهنا نشعر بتأثير شارون وهو يبرز اساسا في تأكيد نتنياهو بأن إسرائيل ستطالب «بالسيطرة على مصادر المياه» وألا تكون هذه المصادر تحت أيدي كيان معاد. لو الأمر هكذا، لن يتبقى شيئا تقريبا للفلسطينيين. أي لو عاش الكيان الفلسطيني في سلام مع إسرائيل، لا داع لأن يتحكم في مصادر المياه الإسرائيلية التي في أراضيه.

هناك ثلاثة جوانب عسكرية واضحة في «خريطة نتنياهو» فقد تكلم نتنياهو عن ضرورة الحرس على أن تحدد إسرائيل كميات الأسلحة (بما فيها غير التقليدية) التي بحوزة الكيان الفلسطيني. والمقصود

إعلام إسرائيل يبرر الإرهاب

الفلسطيني عن أي جهاز إسرائيلي.. هذا الاختراع المدهش للقضاء على الارهاب حاول أوري أفنييري أن يروجه لنا في مقال له بتاريخ ١٩٩٣/٣/٤. وقد نشر هذا المقال بعد عدة أيام من قيام مخرب غزاوي بقتل اثنين من المارة بشارع عليا بتل أبيب وجرح ثمانية اشخاص آخرين. من المعروف أنه لم يسبق هذا الحادث أي أعمال استفزازية ظاهرة مثل البناء في جبل حوما. هذا بالطبع لو تجاهلنا حقيقة إنه على غرار القدس، فإن تل أبيب هي أيضا مدينة تم توحيدها مع مدينة يافا. منذ ذلك المقال، تعلمنا جميعا إلى أي حد

شيء واحد لم نجربه بعد، وهو أن نجعل الفلسطينيين أنفسهم يعالجون المشكلة. أن نخرج من المناطق المحتلة ونسلم السلطة للقيادة الفلسطينية. ليس هناك أكثر من الفلسطينيين اهتماما بإعادة الهدوء والامن إلى سابق عهدهما. ذلك الأمر سيكون موضع قلق الشرطة وأجهزة الأمن الفلسطينية. ستبدى السلطة الفلسطينية التي ستكون، اهتماما حيويا بقمع المنظمات الارهابية لأن أي منظمة مسلحة سوف تهدد هذه السلطة أولا. سيكون جهاز الأمن الفلسطيني أكثر كفاءة في مواجهة الارهاب

يهتم الفلسطينيون بمواجهة الارهاب. لقد تعلمنا أنهم راغبون في (معالجة) الارهاب لدرجة أنهم القوا بمهمة القيام بثلاث عمليات اعتداء في إسرائيل على قائد شرطتهم - غازي الجبالي - الذي تدفع إسرائيل راتبه الشهري، تعلمنا أن المجال الوحيد الذي تعمل فيه الشرطة الفلسطينية باجتهاد شديد، هو اعتقال وتصفية المشتبه في قيامهم ببيع الاراضي الفلسطينية لليهود، وتعلمنا أن المصلحة الواضحة للسلطة الفلسطينية تكمن بالذات في المحافظة على خيار الارهاب، كوسيلة لتحقيق مكاسب سياسية. وبالفعل، ما حاجة عرفات لأن يقمع حماس والجهاد الإسلامي، إذا كان يحصل في كل عام على ثمن سياسي جديد مقابل أن يعلن أنه سيتصدى لهما؟ لماذا يحتاج الزعيم لقمع المنظمات الارهابية، إذا كان يستطيع دائما الاعتماد على الإسرائيليين الذين يبررون مواقفهم، ويفهموا دوافعه ومواقفه ومشاكله؟ يجب فقط أن نقرأ ونصت ونرى ما يكتب عندنا عن التطورات التي بدأت في أعقاب الانفجار الذي وقع في سوق محنية يهودا حتى نقتنع بأن الزعم القائل بعدم وجود إعلام إسرائيلي هو زعم فارغ تماما. قبل أن ينقضى اسبوع على الانفجار افاق اللوى الفلسطينى فى الكنيسة وفى الإعلام من الصدمة المبدئية. من وقتها يجتهد المدافعون عن عرفات ليقولوا لنا، وللعالم ايضا، بأن عرفات هو أكثر المتضررين من جراء انفجار العبوتين في القدس، وأن

السلطة الفلسطينية المسكينة هي التي تترقد في قسم الشرق الأوسط للعناية المركزه، وأن المجرمين الحقيقيين في هذه القضية كالعاده، هم نتنياهو وحكومته، الذين لا يسمحون بحرية الحركة للمخربين من مناطق السلطة الفلسطينية إلى داخل إسرائيل، وعلى النقيض من أى قانون ومعاهدة، ويتآمرون من أجل اعاقه اذاعة بروتوكولات حكماء صهيون من خلال اذاعة صوت فلسطين. هؤلاء الذين زعموا في أعقاب انفجارات (فبراير - مارس ١٩٩٦) بصوت حماسى، أن الارهاب يسعى لإفساد عملية أوسلو، أصبحوا يصرخون الآن، بأن ظهور الارهاب سببه غياب عملية السلام. وبذلك لأن لدى دعاة اليسار، ودائما في أى موقف سياسى، تبرير للارهاب.

يشعر المحللون السياسيون بالاحباط المرير لأن مادلين أولبرايت لم تتبن الأسلوب المتشدد الذي سبق وأن استخدمه بيكر تجاه إسرائيل، وفى المقابل تطالب السلطة الفلسطينية بالعمل للقضاء على الارهاب. لا يتبقى الا الاعتماد على الأمم المتحدة فقط. يحتمل أن تكون قريبة تلك اللحظة التي تدين فيها الجمعية العامة المحترمة إسرائيل لمسئوليتها عن الموت الوحشى الذي لحق بالمخربين في سوق محنية يهودا، ولن تساندنا إلا دولة ميكرونيزيا فقط.

عرفات قوى أم عرفات ضعيف؟

هاتسوفيه ١٢/٨/١٩٩٧
مردخاي ورتهايمر (واشنطن)

اشتعلت الساحة السياسية الإسرائيلية بعدما طرح رئيس جهاز الأمن العام (الشاباك) على أعضاء لجنة الخارجية والدفاع سؤالا يقول: ماهو عرفات الذي تريده إسرائيل، هل عرفات قوى أم عرفات ضعيف؟ وقد أدى هذا التساؤل إلى اتهام رئيس الشاباك بالخوض في المجال السياسى فى حين أن مهام منصبه تقتضى منه عدم الخوض إلى أن يترك المنصب. ويمكن أن يصدمة ذلك النقد الذى صدر عن مختلف الدوائر السياسية ضد عامى آلون، ولكن هذا لا يقلل من حيوية السؤال. وكان هذا السؤال ملحا وضروريا منذ أربع سنوات عندما اتضح بعد التوقيع على اتفاق أوسلو الأول أن المقاومة التي أقدم عليها رابين وبيريز عندما تفاوضا مع عرفات ووقعا معه على إتفاق كممثل شرعى للشعب الفلسطينى، لم تكن مقاومة محسوبة وإنما خاطئة وخطيرة، ولكن ما حدث فى عام ١٩٩٣ لا يمكن التراجع عنه الآن، وليس بسهولة بالطبع. وبالتالي، على حكومة إسرائيل الحالية أن تقدم اجابة على السؤال الذى طرحه رئيس جهاز الأمن العام، من هو عرفات الذى ترغب فيه حاليا - هل عرفات قوى أم عرفات ضعيف؟ لو قمنا بتحليل التطورات فى عملية أوسلو، منذ أن بدأت فى سبتمبر ١٩٩٣، نرى أنها تقود لنتيجة واضحة تقول أن مصلحة إسرائيل القومية والأمنية، تقتضى أن يكون عرفات ضعيفا. بهذا الشكل، سيظهر عرفات بحجمه الطبيعى فى نظر العرب

والعالم، مما سيجعل العرب والفلسطينيون يتوصلون إلى نتيجة تقول أن زعيم منظمة التحرير لا يقودهم إلى مزيد من الاستقلال وإنما إلى كارثة وضياح. يجب على بنيامين نتنياهو أن يعرض هذه الصورة على دهنيس روس الذى يحاول تحريك عملية السلام.

ليس هناك خلاف على أن السفاح الكبير عرفات قد حصل من حكومة اليسار ليس فقط على شرعية دولية وأصبح ما بين يوم وليلة شخصية سياسية حاصلة على جائزة نوبل للسلام بدلا من أن يكون اراهبا مطلوبا، بل وحصل كذلك بمساعدة من رابين وبيريز وحكومتها على صورة مصطنعة وغير صحيحة كزعيم للفلسطينيين القادر على أن يقودهم - لأول مرة منذ قرن من الصراع ضد اليهود - إلى السلام والمصالحة.

لقد سيطرت هذه الخرافة على اسحاق رابين وشمعون بيريز منذ بدأت عملية أوسلو وحتى الانتخابات عام ١٩٩٦، لكنها تحطمت تماما بالقرب من موعد التوقيع على اتفاقية أوسلو الأولى. سرعان ما اتضح أن الراهب عرفات ظل اراهبا فى كل شئ، ولكنه قام بتغيير تكتيكه. بعدما فشل فى تكتيك حرب الارهاب الواضح والعلنى ومنذ أن اسس منظمة التحرير الارهابية عام ١٩٦٤ تبنى تكتيك المراحل الذى يقضى بأن

تحصل منظمة التحرير من إسرائيل بأي شكل على ما يمكن الحصول عليه وبخاصة في مجالي الأرض والسلطة، وانتظار الفرصة التالية التي تتيحها الظروف والمناخ السياسى على الصعيدين المحلى والدولى، للاستحواذ على رقعة جديدة من الأرض والسلطة في أرض إسرائيل، وهو يستخدم كل ما لديه ليكون منصة قفز من أجل المرحلة التالية.

رغم تبني عرفات لتكتيك المراحل، إلا أنه لم ينجح في تنفيذه حتى تم تشكيل حكومة رابين عام ١٩٩٢. والأكثر من هذا، عندما بدأ شمعون بيريز ويوسى بيلين في تخطيط وتنفيذ مشروع أوصلو سرا - أو مشروع الخدعة الكبرى - كان وضع عرفات في الحضيض سواء من الناحية التنظيمية داخل منظمة التحرير الإرهابية وسواء من الناحية الاقتصادية، بل أنه لم يحظ بتعاطف كبير على الساحة الدولية. صدق الخبراء الذين قالوا بعد حرب لبنان وفقدان عرفات لقاعدته الاقليمية هناك وابتعاده رغما عن انفه إلى تونس البعيدة، أنه قد فقد الكثير من قدرته على استخدام منظمة التحرير الإرهابية ضد إسرائيل، وكان عرفات وقتها ضعيفا وعلى حافة الانهيار الشخصى والتنظيمى معا، ولم تنقذه سوى حكومة اليسار من الانهيار التام.

عرفات اشترى وضعه القوى بالمال:

كما قلنا منح رابين وبيريز لعرفات لقب (زعيم الشعب الفلسطينى) بينما لم يكن مؤكدا أن العرب الذين يمثلهم يرغبون بالفعل.

ومسألة هل عرفات مقبول لدى عرب أرض إسرائيل كانت محل خلاف قبل أن تعترف به حكومة اليسار كممثل عن العرب الفلسطينيين. كان عرفات ومنظمة التحرير على رأس من اعترضوا بكل الوسائل المتاحة على توطين لاجئى ١٩٤٨ و١٩٦٧ فى أماكنهم. لقد رسخ عرفات أوضاع اللاجئين فى الأردن وفى لبنان ودول أخرى بالشرق الأوسط على حساب حياة مئات الآلاف الذين عاشوا ولا يزالوا فى ظروف غير انسانية وقاسية فى انحاء الشرق الأوسط. وعلى الرغم من ظهور اغلب سكان مخيمات اللاجئين أمام أجهزة الإعلام كمن يؤيدون عرفات، إلا أنه لا يوجد داخلها أى تعاطف مع زعيم منظمة التحرير. وحتى الذين أصبحوا يعيشون تحت حكم منظمة التحرير فى غزة والضفة لا يعدون فى غالبيتهم من كبار مؤيديه. لولا الدعم الاقتصادى والسياسى الكبير الذى حصل عليه عرفات أولا من رابين وبيريز وبعد ذلك من دول كثيرة فى العالم. أشك للغاية فى أنهم كان سينتخبونه رئيسا للسلطة الفلسطينية. يتضح الآن أكثر وأكثر أنه قد حصل على وضعه كزعيم قوى للفلسطينيين بفضل الأموال الكثيرة التى انهالت على خزائنه بدءا من عام ١٩٩٣ واشترى بها عشرات الآلاف الذى يخدمون حاليا فى الشرطة والجهاز الذى اقامه مع عودته إلى غزة وبمساعدهم قاد نظام الارهاب والتخويف فى المناطق التى تحت

سلطته. الحقيقة التى اتضحت هذه الايام بشأن اختفاء ٣٣٦ مليون دولار من الأموال التى حصل عليها من الدول الاجنبية، بما فى ذلك حكومة إسرائيل، لا تدل فقط على الادارة الفاسدة التى أسسها عرفات. وإنما أيضا على الطريقة التى اشترى بها مكانته فى أوساط عرب غزة والضفة الغربية. من الواضح اذن أن صورة عرفات القوى التى تسود بشكل ما فى أوساط العرب هى صورة مشوهة وأن الكراهية العربية له شديدة.

فى عاموده بصحيفة واشنطن بوست، تطرق باتريك بيوكانن أحد زعماء اليمين الأمريكى المتطرف، والذى شارك مرتين فى انتخابات الرئاسة الأمريكية كمرشح الحزب الجمهورى وحقق فشلا كبيرا، تناول الأزمة الحالية فى المحادثات بين إسرائيل وبين منظمة التحرير. ينتمى بيوكانن إلى زمرة زعماء الأحزاب الأمريكية اصحاب أقل الاقلية، والذين يساندون دائما وبلا تمييز مواقف العرب، ولا يتعاطفون مع إسرائيل. فى مقاله الأخير تكلم بيوكانن عن زيارة قام بها عام ١٩٦٧ لمنزل ديفيد بن جوريون بعد حرب الأيام الستة بصحبة من أصبح فيما بعد رئيسا للولايات المتحدة - ريتشارد نيكسون. وأضاف بيوكانن أن وضع جمال عبدالناصر كان فى أدنى الدرجات. بعد الهزيمة التى لحقت به فى حرب الأيام الستة كان هناك خطرا حقيقيا بأن يعزل من الحكم بسبب العار الذى لحق به. فى هذه المقابلة أعرب بن جوريون عن أمله فى ان يظل عبدالناصر فى منصبه لاعتقاده بأن (عبدالناصر هو الوحيد القادر فى العام العربى على صنع السلام مع إسرائيل، سلاما قويا وصامدا). وعلى ذلك يرى بيوكانن أن عرفات القوى هو صاحب الفرصة لصنع السلام مع إسرائيل، سلاما صامدا..

يعتقد بيوكانن - مثلما اعتقد رابين وبيريز - أن عرفات قوى وذو وضع متين فى العالم العربى وداخل الساحة الفلسطينية مثلما كان جمال عبدالناصر فى حينه. فحتى لو كان الأمر كذلك - وهذا بعيد عن الحقيقة - فقد نسى باتريك بيوكانن لسبب ما أن عبدالناصر القوى لم يصنع سلاما مع إسرائيل بل انور السادات الذى لم يعتبر صاحب وضع قوى فى العام العربى قبل أن يجرؤ على التوقيع على اتفاقية سلام مع مناحم بيجين. يضاف إلى ذلك، أنه عقب توقيع السادات على اتفاقية السلام مع إسرائيل قاطعته الدول العربية وفى النهاية قتله المتطرفون المصريون الذين لا قوا تأييدا كبيرا فى انحاء العالم العربى بسبب عملهم هذا. إذن النتيجة المطلوبة هى أنه ليس الرجل القوى بالذات هو القادر على صنع السلام مع أعدائه، خاصة عندما صنع ذلك الرجل القوى - وهو ما يتناسب مع شخصية عرفات - وضع مصطنع، حققه عن طريق نظام مستبد وفاسد أقامه فى المناطق التى سلمها له كل من رابين وبيريز خلال أربع سنوات ترأسا خلالها حكومة إسرائيل.

فجوة أخذة في الإتساع

ونشطاء المنظمات الإسلامية وطلبت اعتقالهم أو تسليمهم إلى إسرائيل، ويقول الفلسطينيون «هكذا يفهم الإسرائيليون ماهية التنسيق الأمني وكان رد الفلسطينيون على ذلك: أولا: هذا ليس تنسيق وتعاون ولكن محاولة لفرض أمور معينة على إسرائيل. ثانيا: ليست هناك أي اثباتات ضد النشطاء الإسلاميين ومن المستحيل اعتقالهم بدون سبب لأن بنيامين نتنياهو يريد ذلك. ثالثا: أن الرأي العام الفلسطيني لن يوافق على أية اعتقالات استبدادية من هذا النوع وسوف يشور ضد السلطة الفلسطينية.

ولقد اصاغ المتحدثون الفلسطينيون ردهم بصورة درامية.. فقد قال عرفات أن الشعب الفلسطيني لن يركع إلا أمام الله، وقد نشر يوم السبت الماضي كاريكاتيرا في صحيفة القدس يصور أطفال فلسطينيين وهم يعلنون - والاطباق الخاوية في أيديهم - أنهم يفضلون الجوع على الخضوع.

وقال نبيل شعث أن السلطة الفلسطينية ملزمة بمنع أي مساس بعملية السلام ولن تلبى أوامر حكومة إسرائيل، وأعلن صائب عريقات قائلا: «من ناحيتنا فإن الأمن ليس مجرد حملة اعتقالات». واستمع الفلسطينيون إلى التصريحات الأخيرة لرئيس الوزراء بنيامين نتنياهو وفهموا أنه بمثابة مدير حسابات بالنسبة لهم، حيث إذا اعتقلت الشرطة الفلسطينية ربع الـ ٢٣٠ من النشطاء الإسلاميين فإن الحكومة الإسرائيلية سوف تفرج عن ربع الأموال الفلسطينية التي جمعتها وزارة المالية الإسرائيلية وتسمح لربع عمال المناطق بالعودة إلى العمل في إسرائيل. وهذه الصيغة التي تمثل التحدي، أثارت غضب الفلسطينيين وزعامتهم ونشرت مقالات في وسائل الإعلام الفلسطينية تدعى أن الإسرائيليين يفهمون مفهوم الأمن على أنه ضمان لأنهم هم فقط ولا يهمهم القتل المنظم للفلسطينيين والذي يحدث يوميا منذ بداية الانتفاضة.

وقبل أيضا في هذه المقالات أنه ليس هناك أي احتمال لأن تحقق إسرائيل الأمن بدون إزالة المستوطنات وإنهاء الاحتلال وحل مشكلة اللاجئين (عبدالله عواد، في الأيام) وإلى جانب هذه البيانات والتصريحات ذكرت عناوين الصحف الفلسطينية التي صدرت في اليومين الأخيرين بشأن النشاط الفلسطيني في المعركة المصيرية ضد «حرب الإغلاق والحصار» التي أعلنتها إسرائيل، أن الفلسطينيين لن يقفوا مكتوفي الأيدي وأعلن بسام أبو شريف مستشار ياسر عرفات - وهو الذي كتب في الماضي المقالات الأولى عن السلام مع إسرائيل - أن الحصار المفروض على غزة يذكره بحصار بيروت ولذلك فإنه بدأ يكتب مذكراته عن الحصار في تلك الأيام وكل ذلك يعتبر من علامات الأزمة التي نشبت بعد نهاية جولة دينيس روس.

طبقا للتصريحات والبيانات الفلسطينية الأخيرة فإن مهمة الوسيط الأمريكي دينيس روس قد فشلت - ولم تنجح في تقريب المواقف بين الطرفين، بل أن العكس هو الصحيح، حيث أن الفجوة بين مواقف إسرائيل ومواقف السلطة الفلسطينية قد أصبحت أكثر اتساعا وأصبحت الأزمة أكثر عنفا. والزعامة الفلسطينية وعلى رأسها ياسر عرفات قد أطلقت في نهاية الأسبوع مجموعة من التصريحات التي تدل على فشل مهمة روس. ومن أول نظرة كان يبدو أن للوسيط الأمريكي إنجازا واضحا، فقد نجح في بناء جهاز ونظام من التنسيق الأمني بين الطرفين (حسبما يقول المتحدثون في واشنطن الذين امتدحوا جولته) ومن أجل إمعان النظر في هذا الإنجاز يجب أن نقول أن رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو ووزرائه كانوا منذ البداية راضين عن موقف وزيرة الخارجية الأمريكية مادلين أولبرايت (الذي أعربت عنه في خطابها في بداية هذا الشهر) وراضين أيضا عن وصف مهمة روس. حيث أن كلا من أولبرايت وروس قد قبلتا وجهة النظر الإسرائيلية التي تطالب بالفصل بين مشكلة الأمن (الإسرائيلية) وبين باقي موضوعات المفاوضات الأخرى، ومناقشة قضية الأمن قبل أي شيء آخر. هذا وقد اضطر الفلسطينيون إلى التنازل ووافقوا على مناقشة مسألة الأمن أولا ولذلك أعلن في الأسبوع الماضي عن استئناف لقاءات التنسيق الأمني والتي شارك فيها أيضا ممثلين عن المخابرات الأمريكية.

ولكن إذا ألقينا نظرة خاطفة على التصريحات الإسرائيلية في هذا الموضوع في الأشهر الأخيرة فسوف نكتشف أن الوزراء قد أعلنوا خمس مرات على الأقل منذ شهر يناير (حينئذ أعلن الفلسطينيون عن وقف المفاوضات بسبب جبل أبوغنين) عن استئناف أعمال لجان التنسيق الأمني. ومن بين هذه التصريحات ذلك التصريح الذي أدلى به وزير الخارجية دافيد ليفي بعد لقائه مع ياسر عرفات قبل عدة أسابيع في بروكسل. وقد التقيت هذه اللجان بالفعل عدة مرات في الأشهر الأخيرة تحت إشراف الأمريكيين. وبعبارة أخرى فإنه بغد استئناف أعمال لجان التنسيق الأمني، أريد أن أسأل هل هناك شيء جديد الآن في هذا الصدد؟ يبدو أن الشيء الجديد هو شيء لغوي فحسب. ففي البداية تحدثوا عن استئناف أعمال اللجان والآن يتحدثون عن إقامة جهاز لاستئناف التنسيق. وبعد أن تم الاتفاق على إقامة هذا الجهاز اتضح أن الطرفين يفهمان بصورة مختلفة تماما ماهية التعاون أو التنسيق الأمني بينهما. وفي لقاءات الزعامة الفلسطينية هذا الأسبوع ذكر عرفات ورجاله أن إسرائيل سلمتهم قوائم تضم أسماء حوالي ٢٣٠ من زعماء

«نعم.. إكسروها»

معاريف ١١/٨/١٩٩٧
أوزى أفنيرى

«نعم.. إكسروها».. هذا ما كتبه زئيف جابوتنسكى فى بولندا قبل جيلين وكان يقصد تحطيم الهستدروت العام للعاملين والذي كان يعتبر بمثابة فخر للكيبان المنظم ومصدر قوته ونواة للدولة المستقبلية. ومن يعتبرون انفسهم خلفاء له يرفعون الآن هذا الشعار ضد عدو آخر.

فقد قررت حكومة نتنياهو بعد العملية التخريبية فى سوق محنية يهودا عدة خطوات لم يسبق لها مثيل ضد السلطة الفلسطينية. فقد اعلنت الحكومة رسميا عن عدم تحويل الأموال الخاصة بالفلسطينيين من خلال الاخلال باتفاقية باريس والاضرار بالسلطة الفلسطينية من الناحية المالية. وفرضت الحكومة الإسرائيلية الحصار على جميع القرى الفلسطينية وعلى جميع المدن كل على حدة. وبذلك خالفت الحكومة صراحة اتفاقية أوسلو والتي اعترفت فيها إسرائيل صراحة بأن الضفة الغربية بالكامل وقطاع غزة يعتبران منطقة واحدة. والحكومة تعمل الآن على تجميع السكان وتفرض سوء التغذية على الأطفال وتمنع كثير من المرضى تلقى العلاج الأمر الذى يعرض حياتهم للخطر، وقطعت المناطق الفلسطينية عن العالم من خلال الاستغلال غير القانونى لوجود قواتنا عند معابر الحدود وذلك لخدمة اغراض أخرى. وتهدد الحكومة بإرسال الجنود الإسرائيليين إلى مناطق الحكم الذاتى الفلسطينى من خلال المجازفة بالدخول فى مواجهة دموية مع الجنود الفلسطينيين. وفى القدس يهدمون المنازل ذات اليمين وذات الشمال. وهناك من يقول أن تلك اجراءات أمنية حيوية تهدف إلى محاربة الارهاب والدفاع عن حياتنا. وهناك أيضا من يقول أن تلك اجراءات عقابية جماعية تهدف إلى اجبار الفلسطينيين إلى محاربة الارهاب بأنفسهم. وهؤلاء يكذبون وأولئك يضللون، حيث المنطق البسيط يقول أن هذه ليست اجراءات أمنية، حيث أن رجال الشرطة الفلسطينيين لا يتقاضون رواتبهم الضئيلة لأن إسرائيل سرقت الأموال ومن ثم فإنهم لن يكونوا متحمسين للقاء القبض على المخربين والدفاع عن إسرائيل. ويقول المنطق البسيط أيضا أن العقاب الجماعى لا يهدف إلى إثارة السكان الفلسطينيين ضد حماس وتلك المنظمات التى على شاكلتها. بل أن النتيجة تكون عكسية، حيث أن من يشاهد أطفاله جوعا أمام عينه ولا يستطيع انقاذهم لن يصب جام غضبه على حماس ولكن على إسرائيل وعملية السلام وهذا يساعد على تعبئة مزيد من الانتحاريين الجدد.

وإذا كان الامر كذلك، ماهو الهدف الحقيقى لهذه الاجراءات؟ يقول الأمريكيون: «إذا كان هذا يسير مثل الأوز ويصبح مثل الأوز فإنه يكون أوزاً». أى أن الأمور تبدو على ماهى عليه. وأمثال نتنياهو تبدو على انها جهد مستمر من أجل تحطيم السلطة الفلسطينية وأنى اقترح أن نتوصل إلى هذه النتيجة

البسيطة وهى أن الأمور تبدو على ماهى عليه.. أى محاولة تحطيم السلطة الفلسطينية ويقولون أن هذا غير مقبول.. أى أن ياسر عرفات هو شريكنا فى عملية السلام. وأنه بدون ياسر عرفات لن تكون هناك عملية سلام ولن يكون هناك سلام ولكن نتنياهو لا يفهم ذلك. وربما يكون قد تبنى الشعار الذى ابتكره الوزير يوسى ساريد فى حينه: «لوى يد عرفات وليس كسرهما». ويقول الآخرون إن نتنياهو لا يفهم. ولا يدرك أنه عندما يضعف ياسر عرفات فإنه يقوى حماس. وهؤلاء وأولئك يخدعون انفسهم، حيث أن نتنياهو يفهم ويعرف كل شئ والأمور تبدو على ماهى عليه وأن من يفعل شئ يعرف ماذا يفعل بالضبط.

أن سياسة بنيامين نتنياهو تهدف إلى تحطيم السلطة الفلسطينية وليس لوى يدها فحسب بل كسر هذه اليد وكسر صاحبها أيضا. وهدف هذه الاجراءات هو تحطيم السلطة الفلسطينية ورفع اسهم حماس بين السكان الفلسطينيين. وهذا شئ مرعب ولكنه ليس ناجما عن سذاجة ولكن عن منطق مدروس. حيث أن نتنياهو يعتقد أنه بدون عرفات لن تكون هناك عملية سلام وبدون عملية سلام لن تكون هناك إعادة للأراضى وبدون إعادة الاراضى ستكون هناك أرض إسرائيل الكاملة.

إن الحديث عن مشروع اللون المعدل ليس الا هراء والحديث عن محاربة الارهاب ليس إلا دعاية. حيث أن ارهاب حماس يخدم انصار أرض إسرائيل الكاملة حيث أن هدفهم هو هدم عملية السلام ولكن بالصورة التى تلقى بالمسئولية على عاتق عرفات. والعمليات الارهابية تخدم هذا الهدف (مع اتهام عرفات بأنه لا يحارب الارهاب). وهذا هو منطق اليمين المتطرف والمغالى فى الوطنية. ولكن هذا منطق خيالى لأن الأمور لن تكون على هذا النحو.

وعرفات لن يسقط ولن تحل منظمة حماس محله وفى لحظة الحقيقة سيقف عرفات على رأس حركة التمرد الفلسطينى وسيتحول الحكم الذاتى الفلسطينى إلى دولة فلسطينية مقاتلة وفى الحرب التى ستندب حينئذ سيكون العالم كله ضدنا. وحتى الحكومة الأمريكية التى تشعر بالخوف الشديد من جماعات الضغط اليهودية لن تستطيع فى ذلك الوقت أن تواجه العالم وسيكون من الواضح للغاية أن حرب إسرائيل - فلسطين سوف تسبب انفجاراً فى جميع أنحاء العالم العربى وتعرض حياة الملوك والأمراء الذين يحافظون على المصلحة القومية الأمريكية فى هذه المنطقة الغنية بالبتروى للخطر.

ومن يحاول الآن تحطيم عرفات سوف يحطم اساس كياننا ووجودنا لكن الصيغة الحقيقية فى ذلك الوقت ستكون: ليس هناك أمن بدون سلام وليس هناك سلام بدون الفلسطينيين وعرفات فقط القادر على فعل ذلك.

بتكافؤ وبدون عصبية

هآرتس ١١/٨/١٩٩٧

دان مرجليت

إن المشكلة الأساسية في المفاوضات السياسية والتي ترغب مادلين أولبرايت في حلها في نهاية أغسطس لا تكمن في جوهر المواقف الأساسية والمبدئية للأطراف.

وتكمن الصعوبة في عدم الثقة المتبادل الذي يتزايد مع أي عملية اإرهابية وإغلاق جديد للمناطق ومع الإهانات وتوجيه الاتهامات. والسؤال الذي يطرح نفسه الآن هو: ماهي الأمور غير المعقولة في مطالب السلطة الفلسطينية؟

إنها تطالب بالسيادة على الضفة الغربية وقطاع غزة وأن تكون القدس عاصمة لهما. وهي عندما تفعل ذلك لا ترفض مناقشة بعض المواقف الإسرائيلية على الرغم من أن بعض هذه المواقف بمثابة شروط لا يمكن لإسرائيل أن تتنازل عنها بأي حال من الأحوال ومن بين هذه المواقف أن تكون الدولة الفلسطينية منزوعة السلاح الثقيل وأن يتنازل الفلسطينيون عن المطلب الخاص بحق العودة للاجئين منذ عام ١٩٤٨ إلى مناطق الخط الأخضر وإلا يضطر معظم المستوطنين إلى مغادرة بيوتهم. وقد تمت كتابة كل شيء ولم يوقع عليه في وثيقة تحمل اسم ابومازن ويوسى بيلين وأيضاً اسم وزير العلوم ميخائيل ايتان بدرجة معينة.

وهناك أيضاً درجة كبيرة من العقلانية في موقف بنيامين نتنياهو. فعندما يقترح تطبيع مشروع ألون المعدل يبدى درجة كبيرة من المرونة. وقد تحدث مدير عام مكتبة أفيجدور ليفرمان عن ذلك باستفاضة مع المستوطنين والذين يملؤون أفواههم بالمياه وليس بمحض الصدفة. وهذه المواقف المبدئية تترك مجالاً للمرونة في المفاوضات. والشئ الذي يشغل على هذه المفاوضات ليس جوهر المقترحات ولكن الافتراض الأساسي لتنتياهو وعرفات من أن الطرف الآخر مخادع. وكل منهما يشعر بأن الوقت ليس في صالحه ويحاول إصلاح ذلك بواسطة فرض سياسة الأمر الواقع ويجب على دينس روس أن يركز في شهر أغسطس على إيجاد الظروف التي تساعد على نسيان كل طرف لفكرة أن الوقت لا يعمل لصالحه خلال المفاوضات وعلى سبيل المثال فإن التزام عرفات بالتعاون الأمني ضد الإرهاب لا يمكن أن يكون مشروطاً بحالة المفاوضات.

ومن المعروف أن للفلسطينيين وسائل ضغط على إسرائيل في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية والشرق الأوسط. ويجب على عرفات أن يعترف بالالتزام الذي يؤكد أن تخليه عن مكافحة الإرهاب يعني انسحابه من عملية السلام. وإلا فإن عرفات سوف يجد نفسه في موقف محرج بعد أي عملية إرهابية فيما يتعلق بنشاط قوات الأمن. فقد كانت هذه القوات على عتبته بعد العملية الإرهابية في محنية يهودا.

يجب على نتنياهو أن يعد لعملية الانسحاب القادمة بالتشاور مع الفلسطينيين بدون أي علاقة بتطور المفاوضات حول التسوية الدائمة. ومن المحتمل أنه عندما يحين الوقت المناسب ينجح في اقناع عرفات بالتنازل عن الانسحاب على اعتبار أنه لا داع له ولكن حق القرار في هذا الصدد محفوظ للفلسطينيين.

وأصعب شئ هو أهم شئ على الإطلاق ويجب أن ينفذ على أساس التكافؤ التام. ويمكن القضاء على العصبية التي تسيطر على كل طرف من أن الوقت لا يعمل لصالحه في حالة الاتفاق على تجميد الوضع. فمن جانب الفلسطينيين يتم بدقة تسجيل مستوى النشاط في بيت الشرق وأن تضرب إسرائيل بيد من حديد على سكان المناطق الذين يحاولون نقل مكانهم إلى القدس والقيام بعمليات بناء هناك. ومن جانب إسرائيل يحظر توسيع المستوطنات ويمكن معالجة الزيادة الطبيعية هناك بواسطة إقامة طوابق إضافية فوق المباني وتحسين البنية الأساسية ولكن يحظر الخروج عن النطاق المحدد. والمشكلة الأساسية في كل هذا الموضوع هي الشعور الفلسطيني بأن كل يوم من المفاوضات التي لا طائل من ورائها يساعد على تغيير الظروف المادية مع إضافة المزيد من المباني للمستوطنات التي خرجت عن النطاق. ومن المستحيل، بل ولا يجب منع الزيادة الطبيعية للمستوطنات. ولكن من الممكن ومن الضروري فعل ذلك لفترة من الوقت مستمرة وبدون توقف وبدون إضافة أرض جديدة. ومن المعروف أن هذا صعب. ولكن من المعروف أيضاً أنه بدون ذلك سيكون من الصعب إجراء مفاوضات حول الحل الدائم وحل الخلافات بالصورة المطلوبة.

الرجل الذي قضى على الأمل

معاريف ٩/٩/١٩٩٧

رافي من

موتى، جرحى، مشوهون، فزع، جحيم، مصادمات، فواجع، تهديدات، تفجيرات، مخربون منتحرون، خوف في الشوارع. لقد كان لدينا كل ذلك من قبل أيام حكومات رابين وبيريز، ولكن في هذه الأيام العصبية آنذاك، كان هناك أمل أيضاً بأننا نسير بالاتجاه الصحيح.

كان الأمل في أنه بجانب الدم، فإن هناك واقعا جديدا يبدأ في النمو والظهور، واقع التعايش، التسوية، السلام بيننا وبين جيراننا العرب. كان الأمل في أن هناك شيئاً ما ضعيفا ومشع يمكن أن يبدأ هنا.

كانت هناك مصافحة بين اسحاق رابين ورئيس هيئة الأركان

العامه في حرب الأيام الستة، وبين ياسر عرفات زعيم الشعب الفلسطيني، بعد مائة عام من المواجهة على هذه الأرض. وكان الأمل أن كلا الجانبين لا يدركان فحسب حدود القوة بل أيضا يفضلان طريق العقل على طريق المواجهة المتواصلة. كان الأمل الذي ساعد في التعامل مع هذه الامور المفزعة وفي النظر اليها كجزء من الثمن الذي يدفع مقابل تحول تاريخي لا يمر به فقط المجتمع الإسرائيلي، بل أيضا يعيشه الشعب الفلسطيني ومجتمعه.

الآن، وبعد عام وربع على هذا التحول، فالارهاب هو الارهاب نفسه والمخاطر نفس المخاطر. ولم يتبق من الوعد الاجوف «سلام آمن» أى شئ لقد كان هذا هو شعار الانتخابات الذي لم يدعمه أى شئ، مجرد كلام. شئ واحد فقط الذي تغير: لقد تبدد الأمل. تم اخفاؤه في نفق مظلم اسفل حائط المبكى، وتم دفنه في اسفل اساسات هارحوما، وتم تفتيته ليصبح تراها ضمن

سياسة تسعى إلى إعادة العجلة إلى الوراء. ولا يبدو في الأفق أى أمل لمستقبل أفضل. بل اننا نسمع أصوات الدبابات تدير موتوراتها استعدادا للرد على الهجمات التالية، التي سيأتى منها المزيد بالتأكيد. أنه انحدار لعتمة المواجهة والحرب والقتلى في شوارع الضفة الغربية وغزة، تتجسد صورته أمام أعيننا شيئا فشيئا. كابوس فظيع كالذي نعيشه في لبنان.

ومازال الرجل الذي قضى على الأمل يحكمنا. فليده مخزون رائع من الكلمات لوسائل الإعلام، وأجوف وتافه لإدارة شئون الدولة. رجل لا وجود في اجندته السياسية لكلمات مثل: حوار مفاوضات، تسوية، ترضية، تنازلات. كما لم تعد هناك جزرة بل فقط عصا. انه يواصل الضرب ليس فقط بتطلعات جيراننا الفلسطينيين بل أيضا بضرب احلامنا وآمالنا حتى تلفظ انفاسها.

أنه بدون أن تداعبنا اطياف أمل في مستقبل أفضل، من الصعب جدا، أن نستوعب الأحداث الفظيعة التي تحدث حولنا.

معاريف ١٩٩٧/٩/٧

نداف هاعتسباني

كل شئ مطروح من جديد

الشقة التالية. وهى هنا فى وضع حصل فيه المشتري على ربع الشقة وهو لا يلتزم بأى من التزاماته. ولا يكفى أنه لا يدفع ولا يحرس أو يحافظ على الهدوء وأنه فتح فرعا لعصابات الشوارع فى الشقة بل أنه يضرب أولاد البائع، ويقطع اطارات سيارته ويحرض الحى كله ضده. فماذا يفعل بائع شقة كهذا؟ أولا وقبل أى شئ يبلغ المشتري أن المعاهدة لاغية وغير سارية. والبائع الذى لا يفعل ذلك فهو غير سليم وذو اتجاهات انتحارية.

إن البيان عن الغاء اتفاقيات أوسلو لا تستوجب الدخول الفوري لغزة وجنين. فذلك الدخول يرتبط بالتصرف المستقبلي للفلسطينيين. إن الغاء كهذا سوف يحول الديناميكية القائمة الآن. أى أنه من اللحظة التى تلغى فيها الاتفاقيات فلا يكون لعرفات أى حقوق. فهو على أى حال لا يلتزم بالواجبات.

ومن هذه اللحظة لا يوجد التزام بتنفيذ إنسحاب إضافي، ولا داعي لتاريخ محدد لاتفاقيات الوضع النهائي، ولا مانع من الدخول لمناطق أرض إسرائيل، ولا إلزام بإنشاء مطار ولا معبر أمن. والأكثر إبلاها من تلك اللحظة أن كل المزاياء التى منحت للطبقة العليا الفلسطينية لاغية. فلا بطاقات خاصة ولا مرور حر، ويتم وقف الاثراء لبارونات تونس على حساب سكان المناطق وكذلك الاتفاقيات الاقتصادية لاغية. فلا يتم نقل الأموال بالداخل، ولا تسهيلات فى الجمارك، بل وحتى لا نقل للأموال للحساب الشخصى للرئيس.

والآن سيصبح عرفات ورجاله فى موقف جديد، فلا يعد لهم حقوق فى الاجندة الإسرائيلية ولا قيود على الجانب الإسرائيلي فى العناية بهم. فكل الأمور مفتوحة من جديد وكل ميزة صغيرة يجب شراؤها من جديد. فعلى سبيل المثل إذا رغب الرئيس أن يقلع بطائرته الهليكوبتر للقاهرة، أو العودة من هناك فيجب عليه أن يحرض ألا تنفجر شحنات ناسفة فى القدس. وإذا لم يحرض على ذلك، فعليه الحذر من أنه سيبقى مع طائرته فى القاهرة.

فى يوم الجمعة اجتمع مجلس الوزراء المصغر لشتون الأمن والسياسة فى ظل الانفجارات وبالرغم من الاجواء التراجيدية التى سبقت الجلسة، وبالرغم من النبرات العنيفة، امتنع مجلس الوزراء المصغر من اتخاذ الاجراء الملح الذى كان يجب ان يفعله، ويعلن عن الغاء اتفاقيات أوسلو.

إن اطار الاتفاقيات مع الفلسطينيين، يشير علينا العالم، انه اطار تعاهدى ملزم لنا أيضا. من الممكن ان تتنافس حول مدى هذا الالتزام الإسرائيلي، ولكن لا شك أن محصلة الاخطاء الفلسطينية ضدنا يستند إلى هذا الاطار الاتفاقي.

ومنذ مدة طويلة تدعى القيادة الحاكمة فى إسرائيل أن الفلسطينيين يخرقون المعاهدات التى وقعوها مع الحكومة السابقة، بدءاً من عدم الوفاء بالالتزام الاساسى لمكافحة الارهاب وسرقة أموال الدول المانحة وقمع حقوق الانسان. حتى فى الاتفاق الوحيد الذى تم توقيعه مع الحكومة الحالية - اتفاق الخليل - ليس هناك بند واحد لم يخرقه الجانب الآخر يوما بعد يوم، بداية من عدد الجنود الفلسطينيين الذين دخلوا المدينة وحتى عدم الحفاظ على المناطق الخلاء المذكورة فى الاتفاق.

ولم يقف الأمر عند عدم تنفيذ الشريك الذى وقع على الاتفاقيات، بل أنه يهاجم إسرائيل بشكل مادي ملموس - فيرسل خلايا ارهابية، ويحفر على تفجير عبوات ناسفة ويدير عملية رأى عام دولي ضد الدولة. وعلى ضوء هذا فإن حكومة إسرائيل لا تتصرف كأى بائع لشقة غرفتين فى رامات جان، أى يلغى البائع العقد ويطالب بإعادة كل ما منح للطرف الآخر بالإضافة إلى التعويضات المناسبة.

إن وضع الاتفاقيات مع الفلسطينيين يشبه وضع بائع الشقة، والذي التزم بتسليم نصف شقته على مراحل للمشتري الذي يتمتع بسمعة سيئة بالذات. فإذا أثبت المشتري أنه من الممكن أن يعيش معه تحت سقف واحد، حدث الاتفاقية، فيستمر فى الحصول على اجزاء

بيان بعيد المدى

هآرتس ١٩٩٧/٩/٨

لقد تضمن رد فعل الحكومة على انفجار القدس الأخير بيانا بعيد المدى حيث قررت إسرائيل عدم تسليم مناطق أخرى من الضفة الغربية لأيدى السلطة الفلسطينية.

إنه قرار خطير للغاية، ويشر بخرق واضح لاتفاق أوسلو من قبل حكومة إسرائيل. ورغم أن متحدثي الحكومة زعموا أن معنى القرار ليس بالضرورة إلغاء اتفاقية أوسلو ولكن «فقط» إيجاد شرط بين إخلاء مناطق أخرى وبين كفاح السلطة الفلسطينية ضد الإرهاب، رغم ذلك.. إلا أن القراءة المتعمقة لبيان الحكومة، مثلها أيضا مثل تحليل نواياها غير المعلنة تؤدي إلى استنتاج واحد وهو أن حكومة نتنياهو قررت إسدال الستار على مسيرة السلام الإسرائيلية الفلسطينية، التي ولدت في سبتمبر عام ١٩٩٣ في أوسلو.

إن إسرائيل لها مزاعم صعبة وصادقة لباسر عرفات عن الإسلوب الذي يفسر فيه بنود الاتفاقيات الملزمة له لمكافحة الإرهاب. وبدون شك، فإنه على النقيض من التوقعات الإسرائيلية ومن روح إتفاقية أوسلو وبنودها المفسرة فإن الإرهاب لم يبتعد عن مخزون وسائل الضغط الفلسطينية التي تمارس على إسرائيل. ويبقى الشك فيما يتعلق بالمسئولية الشخصية لعرفات لاختياره هذا الطريق الدموي، فإن الانفجارين الآخرين بالقدس جاء في توقيت أضر بصعوبة وبشدة مصالح السلطة الفلسطينية. ولكن أيضا إذا كانت الكفة تميل لاتهام عرفات بشكل شخصي بمسئوليته عن خلق الظروف لتنفيذ عمليات ضد إسرائيل، فإن نتنياهو ليس معفيا من المسئولية عن تصعيد حدة التوتر في العلاقات مع السلطة الفلسطينية.

إن المحاولة الحقيقية الأولى التي تمت بين إسرائيل والشعب الفلسطيني لانتهاء النزاع بينهم بعد مائة عام من الكراهية يتم اجهاضها بأيدى حكومة إسرائيلية بعد ١٥ شهرا من إعتلاتها

السلطة. وبذلك تحطم حكومة نتنياهو قيمة مقدسة وجهت حكومات إسرائيل على الأقل طوال الـ ٢٥ عاما الأخيرة: وهي عدم رفضهم ليد عدو عربي تمتد لهم بالسلام. لقد كان ذلك هو المبدأ الذي قاد حكومة بيجين للتوقيع على سلام مع مصر، وكان ذلك هو المبدأ الذي اتبعه أيضا رابين وبيروز مع الفلسطينيين ومع الأردن.

إن المهمة الأولى السامية للحكومات هي جلب السلام لشعوبها وعندما يصد نتنياهو يد عرفات فهو يدعو للحرب وعندما يدعو الجماهير لخداعه فهو يبرهن ويقنع بأن الحرب لا مفر منها. ومنذ البداية اثار نتنياهو الشكوك حول أن التزامه المطلق لاتفاقية أوسلو هو مجرد كلام فقط. واليوم يبدو، أنه غير مؤمن بتلك المسيرة ويسعى لازالتها. وبذلك يثقل نتنياهو على نفسه بمسئولية ثقيلة لتطور الدولة ويعرض حكومته لمزاعم خرق اتفاق سياسي أول في المقام.

إن اتفاقيات أوسلو وأحكامها، بما فيها اتفاق إخلاء الخليل والذي وقع بأيدى هذه الحكومة، لا يسمحون لأحد من الطرفين بخرقها بأي شكل. فالاتفاقيات تحدد آليات تخاطب حالات الاختلاف في الرأي. وقرار المجلس الوزاري المصغر يوم الجمعة هو بمثابة ليس فقط خطأ قومي خطير، بل أيضا فشل سياسي.

وعندما يكون هذا الوضع هو ميزان الرواسب التي تجشم على مسيرة أوسلو فالحكومة الإسرائيلية لا تملك القرار بالفائها. ففي الوقت الحالي اتفاقية أوسلو ليس لها بديل وحكومة غير مسئولة هي التي فقط تسمح لنفسها بالإعلان عن أنها تتهرب منها في الواقع والتضحية بهذا الشكل بعلاقات إسرائيل مع الشعب الفلسطيني وذلك برفضها لمواجهة غير محسوبة.

سلام وحقية لك، يا سماوار

معاريف ١٩٩٧/٩/٨

أوري أفنييري

خطاب إلى سماوار الحنان، حفيدة اللواء ماتى بيلد، والتي قتلت في عملية القدس

تحيةة لك يا سماوار. أنت التي اقتطفت حياتك رغما عنك، واحدة من الأربع ضحايا الذين سقطوا في عملية شارع بن يهودا في القدس. إن جدك، اللواء ماتى بيلد، قد كرس الثلاثين عاما الأخيرة من حياته لجهود سامية، والتي هدفت لتأمين عدم حدوث ذلك لك. لا يحدث لك ولا لأي شاب أو فتاة إسرائيلية أو فلسطينية.

إن أمك، سيدة قوية، تشجعت بعد العملية بالتعبير عن الحقيقة المرة لها: وهي أن المسئولية الكاملة تقع على بنيامين نتنياهو وأن يديه

ملطختان بتلك الدماء. وعندما كنت على قيد الحياة أعد أبوك المتخصص في الجرافيك بيانا وفيه صورتك وبجوارها الكلمات: «إن سماوار تستحق أكثر مما يستطيع الليكود منحه» وأية نبوة فظيعة!

حفنة صغيرة من الناس تحدد السياسة، ولكن كلنا ندفع الثمن. إن الحرب الفظيعة بين الشعبين، التي تجددت بكامل قوتها مع انتخاب بنيامين نتنياهو، لا تميز ضحاياها. ولا تفرق بين راغبي السلام والباحثين عن الحرب، مثلما لا تميز بين الإسرائيليين والفلسطينيين، الجنود والمدنيين، الرجال والنساء والشيوخ

والشباب.

ماتى بيلد، الذى كرس حوالى ثلاثين عاما من حياته للحرب، أدرك ذلك جيدا. وفى عمر الخامسة والأربعين ترك الجيش واتجه إلى طريق المصالحة بين شعبى هذه الأرض. ولذلك خرج لدراسة الأدب العربى، وانضم عام ١٩٧٥ لاقامة «المجلس الإسرائيلى من أجل سلام إسرائيل - فلسطينى»، اشترك عام ١٩٧٦ فى اللقاءات الأولى مع رؤساء منظمة التحرير الفلسطينية ومن أجل ذلك أيضا خرج عام ١٩٨٣ إلى تونس، سويا مع يعقوب أرنون رحمه الله ومعى للقاء مع ياسر عرفات.

إن ماتى، وطنى إسرائيلى منذ نعومة أظفاره، رجل أمن بكل جوارحه، تفهم جيدا أنه لا يمكن الأمن إلا بالسلام. لا الدهايات أو المدافع وكذلك لا القنابل النووية سوف توفر الأمن لمستقبل هذه الدولة، بل المصالحة بين إسرائيل وفلسطين. لا قرارات وقف إطلاق النار ولا «الفصل» ولا الأسوار العالية ولكن مصالحة حقيقية والتي تعنى المشاركة، الاحترام المتبادل، تفهم لثقافة الطرف الآخر، ولغته وماضيه وذكرياته. وفى الواقع: مشاركة بين دولتين إسرائيل وفلسطين، والذى يفصل بينهم حدود الخط الأخضر، والقدس عاصمتهم المشتركة لقد تحدثنا عن ذلك كثيرا فى السفريات الطويلة إلى تونس، المغرب، وإلى مدن أوروبا، الولايات المتحدة، وهى السفريات التى هدفت كلها للقاءات مع «العدو»، من أجل اقتحام الطريق الإقليمى إلى المصالحة، إلى السلام، والذى يعنى الأم. بهذه الروح علم أبنائه وبهذه الروح تعلمت أنت أيضا يا سماوار.

وكما حدث لنا جميعا، كان نصيبه أيضا موجات من اللعنات،

الشتائم والبذاءات. هو من أوائل قوات البالمخ وقائد فى كتيبة جيفعاتى بحرب الاستقلال (١٩٤٨)، وجريح حرب أنقذ نظره بمعجزة، ولواء فى جيش الدفاع الإسرائيلى ومن منتصرى حرب الستة أيام، مع كل ذلك إتهم بواسطة المعارضين على الكراهية لليمن بأنه طاغية فى حق بنى إسرائيل، وعميل للعدو. لقد كان ذلك هو مصير الباحثين عن السلام دائما وأبدا. فبينما هم منشغلون بالمهمة المقدسة لانتقاذ حياة الإنسان، ومنع سفك الدماء، فإنهم متهمون كخونة وأعداء الشعب.

لقد وفر القدر على ماتى المنظر الأعوج لانتخاب بنيامين نتنياهو. حيث مات قبل ذلك. وكان قد لحق بالاشتراك فى جنازة صديقه وصاحبه اسحاق رابين. وكان يبدو حينئذ أن حلم المصالحة الذى يعمل له ماتى وباقى الرواد، أخذ فى التقدم. لقد وجه ماتى بيلد نقدا لاذعا للفجوات البارزة فى اتفاقية أوسلو وكذلك على «مخاوف رابين»، ولكنه آمن بأن المنطق قد انتصر. وكذلك أيضا فإن رابين نفسه تطور من يوم ليوم ووصل إلى تفهم أعمق لجوهر المصالحة. وحينئذ أغتيل ولذلك أغتيل.

مع انتخاب نتنياهو توقفت المسيرة. ومن ذلك الحين فإنها تتقهقر للخلف ورياح المصالحة تتلاشى. وقوى الكراهية والانتقام المدمر انتفضت من جديد وخرجت لهجوم وقائى مضاد. وتزايد سفك الدماء، وكل المؤشرات والدلائل تشير إلى حمام دم متجدد،

وأنت يا سماوار، سقطت شهيدة على هذا المسرح. إنك لا تستحقين ذلك. وأسرتك لا تستحق ذلك ولم يتبق لنا نحن أصدقاء جدك والذين تعرفنا عليك وأنت مازلت طفلة رضيعة، لم يتبق لنا إلا الاستئناف والتمسك بقرارنا لعمل كل شئ، من أجل ألا يسقط أولاد آخرين فى تلك الحرب التى لا طائل من ورائها.

نحن نفهم فقط لغة القوة

هآرتس ١٩٩٧/٩/٧

عوزى بنزيمان

مدى ٩٦ عاما. وفى سبتمبر ١٩٩٣ قرر اسحاق رابين وبيريز محاولة طريق آخر، هو التخاطب مع الشعب الفلسطينى بدلا من محاربتة، والتنازل بدلا من التمسك بكل خردلة.

إن هذا التحول فى المواقف نما وتطور بالذات لدى قيادة حزب العمل بسبب أن رؤساءه تشبعوا من الدماء فهم نسل أصحاب الفكر المؤسس لتنظيم الحارس، والهاجاناه والبالمخ، وقد حملوا ميراثا سياسيا - أمنيا حاول أن يفعل كل شئ أمام العدو العربى: حروب وأعمال انتقامية، سطو كوماندوز وعمليات وقائية، عقوبات جماعية وإغلاق، اعتقالات جماعية وضغط اقتصادى. إن رابين وبيريز مثالا مسيرة النضوح التى عبر بها المجتمع الإسرائيلى (واحسرتاه فقط على جزء منه) عن اقتناع بأنه قد آن الأوان لتصفية النزاع مع الفلسطينيين (ومع معظم العالم العربى) على أساس التسليم بالواقع وحلول الوسط.

لقد دلت واقعة اغتيال رابين ونتائج الانتخابات فى مايو ١٩٩٦ على أن هناك فجوة كبيرة بين زعامة حزب العمل وبين الجمهور، فنصف

لا تمر مرة، على مناقشات المجلس الأمنى المصغر بالقدس، إلا ويذكر فيها رئيس جهاز الأمن العام (الشاباك) عامى ألون قيود وأضرار القوة الإسرائيلية. لقد رغب أن يقول: على إسرائيل أن تستخدم قوتها فى صراعها ضد الارهاب، بالمعدل والمقدار السليم، فالاستخدام الزائد لقوتها عاد عليها بالويل. وربما يكون ألون قد فكر فى تلك اللحظة فى حصاد (قرية) قانا بلبنان، والتى قصفت خطأ فى عملية «عناقيد الغضب» وهو الخطأ الذى اضاع نتائج العملية.

إن قرارات القيادة السياسية فى الأيام الأخيرة تدل على أنها لا تلقى بالا لتوصية ألون. فبنيامين نتنياهو ومعه اسحاق موردهاي وباقى الوزراء، يتبنون اتجاهها سياسيا أمنيا والذى يستند على الافتراض بأن «العرب» لا يفهمون سوى لغة القوة. هكذا فى لبنان وكذلك أيضا فى غزة وفى نابلس. وهى النظرية التى تمسك بها زعماء صهيونيون وإسرائيليون على

الشعب إن لم يكن أكثر من ذلك مازال غير مستعد للمصالحة مع الفلسطينيين ومع العالم العربي، وذلك مقابل الثمن المرتبط بذلك. واعتلى نتيها هو الحكم وهو يرفع شعار سياسة مختلفة أكثر هجوما. إن رد فعل نتيها هو على العملية الأخيرة في القدس وكذلك على الفشل في عملية الانزال في لبنان وقرار المجلس المصغر يوم الجمعة بعدم تسليم أي أراض أخرى للسلطة الفلسطينية، كلها تبرهن على أن القيادة الإسرائيلية الحالية تنقصها المبادئ التي وجهت رابين وبيريز في أوصلو. إن نتيها هو ونظيره يؤمنون بأن استخدام القوة هو الطريق الأساسي لحل النزاع مع الأعداء في غزة، لبنان وفي دمشق. لقد تحدث نتيها هو في نهاية الأسبوع عن «حكم القدر» وعن «العدو الذي يرغب في تصفية وجودنا» وبشر بأيام صعبة سوف تأتي في محاولة منه بالاقناع بأن تلك ظروف واقع لا يمكن منعها. إنها نغمات جديدة من قم من وعد (بالسلام والأمن) قبل ١٥ شهراً فقط. والآن يعلن نتيها هو عن حرب وتكسير ونزاع. وهو ينوي القيام بسياسة هجبية في المقابل، في مناطق السلطة وفي لبنان، وهكذا فحسب رأيه يريد إعطاء درس للطرف الثاني. إنها رؤية صعبة تتعارض مع وعده للناخب، ولا تتعلم العبرة من التجربة التاريخية التي اكتسبها رؤساء حركة العمل. ويمكن الافتراض بأن نتيها هو

أيضا سوف يتعلم في النهاية أن يتمعن في الواقع بشكل سليم، ولكن حتى ذلك الحين سوف نهدر دماء كثيرة. إن النظرة المتفهمة للواقع تعلمنا أن شعبا مستعدا للتضحية بحياته في صراع حول وجوده وعلى نصيبه وحقه في أرضه، وذلك الإصرار يصبح غير مفهوم من تلقاء ذاته عندما تكون الحرب المطلوبة على غزة وعلى جنوب لبنان. إن العدو الذي أمامنا حقاً وحشياً ولكن نتيها هو لا يستطيع أن يمحو الشك في أنه إلى أي مدى تساهم سياستنا نحن في التصعيد. وعليه أيضا أن يقول رأيه في ردود الفعل التلقائية حول العملية بالقدس وعن الكمين في جنوب لبنان، وأن يسأل نفسه هل من خلق سياسة القوة الباحثة للحكومة والتي بنيت بها قرار المجلس المصغر أول أمس، تقف أمه ذات قوة ثابتة بقدر كاف. إن حل الوسط والمصالحة، وليس الاستخدام الغاضب للقوة، هو الوسيلة لتصفية النزاع. إن القيادة التي تدعو لخداع مواطنيها عليها أن تقنع بأنها قامت قبل ذلك بعمل كل شيء من أجل منع الحرب.

حوار اليوم مع د. يورام ميطال - من جامعة بن جوريون

هاتسوفيه ١٩٩٧/٨/٢٥

شوليت بلوم

عرفات يحاول إجهاض فكرة الخضوع لحكومة نتيها هو

العناصر المتطرفة، تجعل أية استجابة من عرفات لهذه الضغوط، بمثابة خضوع لمطالب غير عادلة من وجهة نظر الرأي العام الفلسطيني.

وعرفات مطالب بالتعامل مع رأي عام فلسطيني مشتعل الحماس خاصة في الأسابيع الأخيرة، لذلك فتحت عنوان «الحوار الوطني» يحاول عرفات تهدئة المشاعر قليلا ومنع الظهور في صورة الخاضع والمستجيب لاملاءات وشروط حكومة نتيها هو. فهو يسعى لتوسيع دائرة التأييد للسلطة الفلسطينية في ظل الظروف الصعبة التي تمر بها. كما أنه لا يخشى حاليا من الظهور بمظهر من يصالح ويعطي شرعية لهذه المنظمات، إذ أنه يرى فيها حركات شرعية بينما هي لا تمثل أي جزء من المعارضة الشرعية. س كيف سيؤثر ذلك، في رأيك، على العمليات الارهابية ضد إسرائيل؟

ج - لا اعتقد أن ما يقوم به عرفات، سيعتبره الشارع الفلسطيني ضوماً أخضر لأعمال الارهاب ضد إسرائيل. وفي تقديري أن استمرار الارهاب مرتبط بالظروف المحيطة. فإذا انتعشت المسيرة السلمية وشاركت حماس في العمل السياسي ضمن السلطة الفلسطينية، فلا أظن أن تقع أعمال ارهابية. ولكن إذا التهمت الأمور إلى مزيد من التدهور فلا استبعد امكانية عودة الهجمات وأنتا سنشهد المزيد من أعمال الارهاب.

س - ما هي انعكاسات هذه المصالحة على استمرار المسيرة

بالرغم من الشرط الواضح الذي تطلبه إسرائيل من عرفات بأن يحارب ويكافح البنية الارهابية بخاصة عشية مجيء وزيرة الخارجية الأمريكية مادلين أولبرايت إلى المنطقة فإن عرفات يعقد مؤتمرا للمصالحة الوطنية بمشاركة قادة حماس والجهد الإسلامي وينضم إلى بياناتهم المتطرفة.

ماذا تعني هذه المصالحة؟ سألنا د. يورام ميطال، من جامعة بن جوريون. فأجاب:

لقد وقع عرفات في ورطة شديدة. فمن ناحية فإنه واقع تحت ضغط إسرائيل والولايات المتحدة للتعامل بشدة أكثر مع العناصر المتشددة، ومن ناحية أخرى، تتزايد الضغوط على عرفات للاهتمام بجميع الجوانب الاجتماعية الفلسطينية، بما في ذلك اصوات ممثلي حركات حماس والجهد الإسلامي في مرحلة حساسة في بناء مؤسسات فلسطينية مستقلة.

س. بدلا من تخفيف موجة العدا، فإن عرفات ينضم إلى ما يعلن من بيانات متطرفة لمنظمات شديدة التطرف كيف يفسر ذلك - في رأيك - في الشارع الفلسطيني؟

ج - المصالحة الحالية ليست المحاولة الأولى للحوار بين عرفات والقيادة الفلسطينية وبين عناصر من حماس والجهد الإسلامي. وعلى أية حال، لا بد من دراسة ذلك في الاطار الذي جرت فيه. فالحصار الصارم الذي حدث في الآونة الأخيرة والضغوط الإسرائيلية والأمريكية على السلطة الفلسطينية للعمل بشدة أكثر ضد هذه

السياسية؟

جـ - أنتى لا أعتقد أن هذه المصالحة ستؤدى إلى انحراف ما عن الالتزامات العامة لكلا الجانبين، رغم الانتقادات التى تردت فى إسرائيل والولايات المتحدة.

س - هل المصالحة فى هذه المرة تشير إلى تغير مؤثر فى العلاقات بين عرفات وقادة حماس والجهاد الإسلامى؟

جـ - يجب أن نرى أن هذه المصالحة ستؤدى إلى السيطرة على الموقف، وسيعقبها إجراءات أخرى، مثل إطلاق سراح المعتقلين من حركة حماس، أو ستعود المشاركة بين أعضاء السلطة الفلسطينية ورجال حماس فى التصريحات والبيانات التى تنحو نحو السيطرة على رأى العام الفلسطينى.

حديث اليوم لقاء مع الدكتور زكى شalom جامعة بن جوريون

شولاميت بلوم

هاتسوفيه ١٩٩٧/٨/١٨

سياسة متشددة ضد السلطة الفلسطينية لفترة محدودة فحسب، والحقيقة هى أن إسرائيل لا تمارس ضغوطاً على عرفات وحتى الضغوط التى تمارسها عليه يستطيع أن يتحملها. وأى قرار بشأن الإغلاق أو أى خطوات أخرى من جانب إسرائيل تجعل الحياة صعبة عليه ولكنها ليست بالدرجة التى تفرض عليه اتخاذ خطوات جوهرية كما ترغب إسرائيل. والحقيقة التى يجب ذكرها هى أن المفاوضات السياسية قد استؤنفت بعد وقت قصير من العملية الارهابية ومن المعتقد أن هذه المفاوضات سوف تحفز تقدماً بعد مجيئ وزير الخارجية الأمريكية مادلين أولبرايت إلى المنطقة.

س - لقد اصدرت السلطة الفلسطينية قراراً بشأن فرض المقاطعة على المنتجات الإسرائيلية، هل هذا تهديد حقيقى؟

جـ - لا أعتقد أن السلطة الفلسطينية تؤمن حقيقة أن فرض المقاطعة على السلع الإسرائيلية يمكن أن يشكل أى نوع من التهديد لإسرائيل. ومن المعروف للجميع أن الناتج القومى لإسرائيل أكبر بكثير من الناتج القومى فى الدول العربية وأنه ليس هناك مجال للمقارنة بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية فى هذا المجال. والواقع كما هو الحال دائماً أقوى بكثير من التصريحات السياسية.

س - تقول إحدى الصحف الأمريكية أن التأييد الذى يحظى به ياسر عرفات من الجماهير فى قطاع غزة أصبح فى تدن شديد جداً ولم يسبق له مثيل. هل هذه حقيقة؟

جـ - لا أعرف على وجه الدقة مدى مصداقية استطلاعات الرأى التى تجرى فيما يسمى بالشارع الفلسطينى. ولسنا هنا بصدد مجتمع حر على غرار المجتمعات الغربية ولذلك لا يجب أن نعتنى كثيراً بمثل هذه الاستطلاعات أو نعطي لها مغزى معين. ومن بين السطور استطع أن أقول أن هذه الاستطلاعات مفيدة لعرفات لأنه يستطيع أن يدعى أنها دليل على محاربتة للارهاب على الرغم من علمه أن هذه المنظمات تحظى بكثير من التأييد فى الشارع الفلسطينى.

س - هل الشعب الفلسطينى يبحث عن زعيم بديل لعرفات؟

جـ - إن الشعب الفلسطينى لا يستطيع أن يبحث عن بديل لعرفات فى هذا التوقيت ويجب أن نذكر أنه خلال فترة تقترب من عقدين نجح عرفات فى التوصل إلى انجازات تاريخية كبيرة لصالح المجتمع الفلسطينى. وساهم كثيراً فى وضع القضية الفلسطينية على جدول الأعمال العالمى ومنع رجاله املاً فعلياً فى امكانية إقامة كيان فلسطينى ذى سيادة فى المستقبل القريب. ولا يبدو لى أن هناك الآن أى شخصية فى السلطة الفلسطينية تستطيع أن تنافس عرفات فى هذا المجال.

«نحن على استعداد لبدء الانتفاضة من جديد». هكذا يهدد ياسر عرفات رداً على العقوبات التى تفرضها إسرائيل على الفلسطينيين ويجب على نتنياهو أن يعرف من يواجهه.. هكذا يقول عرفات أيضاً بفرور ويعلن عن مقاطعة الفلسطينيين للمنتجات الإسرائيلية ويصف إسرائيل بأنها ميكرونزيا كبيرة.

س - هل عرفات يهدد بالانتفاضة ضد إسرائيل؟

جـ - أعتقد أن عرفات لم يوقف الانتفاضة ضد دولة إسرائيل. والشئ الوحيد الذى يفعله هو أن يقوم بإشغال هذه الانتفاضة بصور مختلفة من حين لآخر وبالمعدل الذى يريجه. والهدف هو أن يمارس ضغوطاً سياسية وعسكرية ونفسية من جانب السلطة الفلسطينية من أجل ارغام إسرائيل على ابداء استعداد كبير لتقديم تنازلات فى مسألة التسوية الإسرائيلية الفلسطينية. هذا وسوف يجعله تجربة الماضى يصل إلى نتيجة وهى أن هذا الأسلوب سوف يجعله ينجح فى تحقيق أهدافه.

س - لقد قال عرفات أنه يرفض أى محاولة إسرائيلية لاجبار الفلسطينيين على اتخاذ خطوات أمنية. هل معنى ذلك أنه يقصد عدم محاربة الارهاب؟

جـ - إن عرفات يسير فوق خيط رفيع مثل البهلوان فى السيرك. وهو يعرف أن الحكومة الإسرائيلية برئاسة بنيامين نتنياهو سوف تصر على أن تعمل السلطة الفلسطينية بقوة ضد الارهاب. والا فإن مكانتها بين الجماهير العريضة بما فى ذلك الجماهير التى تؤيدها - سوف تتدهور بصورة كبيرة وبسرعة. وهو يعرف أيضاً أن الحكومة الأمريكية سوف تطلب منه أن يبذل جهوداً كبيرة ضد الارهاب. وعلى الرغم من ذلك فإن عرفات لن يكون على استعداد لاتخاذ خطوات كبيرة ضد المنظمات الارهابية على غرار تلك الخطوات التى اتخذتها الأردن ضد هذه المنظمات فى الماضى. وسيكون على استعداد لاتخاذ خطوات مظهرية واستعراضية فقط لبشيت للجماهير فى إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية أنه يفعل شئ ما ضد الارهاب. وليس هناك شك فى أن يعتمد على أن الوقت يمحى تدريجياً آثار المأساة التى وقعت فى سوق مخنية يهودا وأن الأمور سوف تعود إلى مسارها الطبيعى.

س - ماهو الشئ الذى يشجع عرفات على هذه الوقاحة لدرجة الاستهانة بإسرائيل وبمطالبها من السلطة الفلسطينية؟

جـ - من خلال تجربة الماضى يمكن القول أن عرفات يستطيع بكل تأكيد أن يعرف أن الرأى العام فى إسرائيل يطالب الحكومة باتباع

حوار مع رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو

كان من بين النتائج التى أسفرت عنها تلك العملية الفدائية التى وقعت فى سوق «محنة يهودا» أنها أدت إلى تولية قدر كبير من الاهتمام بقضية الارهاب وبالطريقة التى يتعامل بها الفلسطينيون مع الارهاب، بل ورئيس الوزراء بنيامين نتنياهو الذى كان قد وعد خلال حملته الانتخابية بالتوصل إلى سلام آمن. وكان رئيس الوزراء قد تلقى نبأ وقوع هذا الانفجار خلال جلوسه بالكنيست، ومن ثم فقد قام بدعوة كل من وزير الدفاع اسحاق مورديخاي، ووزير الخارجية ديفيد ليفي، ووزير البنية التحتية إيريل شارون الذين رافقوه طيلة اليوم.

ويعتقد نتنياهو أن الجمهور سيقبّله على ضوء مدى احساسه بالأمن، وكان نتنياهو يحرص دائما على تصوير أن توقف العمليات الارهابية يعد من أولى إنجازاته. وقد اتفق نتنياهو مع وزرائه عقب جلسة مجلس الوزراء التى استغرقت أربع ساعات، وعقب المشاورات التى دامت فى المجلس المصغر على أن إسرائيل ستتخذ اجراءات عسكرية فى حالة ما إذا لم يعمل عرفات على وقف الارهاب. وكما يبدو فإن هذه الاجراءات ستتمثل فى قيام بعض الوحدات الخاصة بممارسة أنشطتها ضد الفدائيين فى منطقة (A)، وقيام إسرائيل بوقف تحويل الأموال إلى السلطة الفلسطينية، والتشويش على إذاعة صوت فلسطين، والمطالبة باعتقال راضى جبريل، والمطالبة بمصادرة الأسلحة غير المرخصة، واعتقال قيادات حركتى حماس وجهاد. وأنهى نتنياهو أعمال يوم الأربعاء بدعوة وزير الداخلية «إيلى سوسا» وتأكد معه من أنه قد صدرت أوامر بنسف المنازل التى بنيت على نحو غير قانونى فى القدس الشرقية.

س - سيدى رئيس الوزراء أين السلام الآن؟

ج - أود أن أشير فى البدء إلى أن رغبة الجهات الارهابية فى إلحاق الأذى بنا متزامنة مع ظهور الحركة الصهيونية منذ مئة عام وخاصة منذ عقد العشرينيات من هذا القرن. ويمثل الارهاب الجانب الثابت فالارهاب ليس مشروطا أو مرتبطا بمسيرة السلام أو بسياسة بعينها فقد وقعت أشد العمليات الارهابية ايلاما فى ظل الحكومة السابقة التى تقدمت دون أى سيطرة على درب المسيرة السياسية. إن هؤلاء القتلة لا يمارسون انشطتهم بسبب وجود المسيرة السياسية أو عدمها. إنهم يقتلوننا ليس لما نقوم به وإنما لما نمثله أى لأننا نمثل الكيان الصهيونى فى قلب الشرق الأوسط. إنهم يقتلوننا لأنهم يرغبون فى التخلص منا. وبعد الارهاب عاملا ثابتا. أما التحول فيكمن فى سياسة محاربة الارهاب. وأؤمن أن محاربة الارهاب لا تقتضى مواجهة المنفذين فحسب وإنما تقتضى التصدى لمن يوفرون الحماية لمن ينفذون هذه العمليات.

س - إنك تقول الآن أن الارهاب يعد عاملا ثابتا، ولكنك ذكرت فى ظل الفترة التى تولت فيها حكومة رابين مقابليد السلطة أن مسيرة

أوسلو هى التى تسببت فى التصعيد من الارهاب، ومن ثم فإن هناك علاقة بين المسيرة السياسية وبين الارهاب.
ج - إن صفقة أوسلو كانت صفقة بسيطة، فكانت هذه الصفقة تقضى بحصول عرفات على الأرض فى مقابل قيامه بالعمل ضد الارهاب، ولا وجود لمثل هذه الصفقة. فإما إن عرفات لا يستطيع القيام بهذا الدور، وعندئذ فإن المنطق الذى تحكم فى أوسلو يعد مرفوضا أو أنه يستطيع التصدى للارهاب، ولكنه لا يرغب، وعندئذ فمن الضرورى ممارسة الضغط. وسنعمل ضد منفذى الارهاب اينما وحيثما كانوا.

س - هل يشمل هذا الأمر منطقة (A) كما رأينا فى طولكرم؟
ج - أينما وحيثما كانوا. إن الاعتبار الرئيسى الذى اضعه نصب عينى يتمثل فى توفير الاحساس بالأمن لمواطنى إسرائيل، فسنقوم باعتقال من نتشكك فى علاقتهم بالارهاب فى المناطق التى نسيطر عليها، وسنقوم بفرض الحصار.

س - ما ردك على من يقولون إن الارهاب مرتبط بجمود المسيرة السياسية؟

ج - من الضرورى أن نجرد العمليات الفدائية من تلك الشرعية التى يوفرها البعض، فلا شئ يبرر الارهاب، فقليلا ما يتأثر الارهاب بالمسيرة السياسية، فالارهاب يعد مثل الجريمة المنظمة، ولكنه ليس مثل الجريمة التى تنبع من الظروف التى ينشأ فى كنفها المجرمون. وتتبع جدوى مكافحة الجريمة المنظمة من فرض القانون ومن نشاط الشرطة. وسيختفى الارهاب عند مواجهته بصرامة.

س - هل تشعر بالأسى لأنك كنت أعلنت أنك لنجحت فى وقف الارهاب

ج - حقا لقد شهد العام الماضى تراجع ملموسا فى الارهاب، ولكن هذا الأمر لا يضمن أننا لن نشهد أية عمليات فدائية فى المستقبل، ومن الضرورى أن نمارس الضغط وأن نفرض العقوبات على من يوفرون الحماية للارهاب.

س - كيف يمكنك تفسير أن يهودا والمزات لم يخبرك بأنه تم التصديق على البناء فى راس العامود؟ فهل تعتقد أنه يوجد دافع واحد لقيامه بهذا الأمر أى أنه يرغب فى منافستك فى الانتخابات القادمة؟

ج - أعتقد أن هذا الأمر لا يعدو كونه خطأ سيتم بالتاكيد اصلاحه، ولا أعتقد أنه يوجد دافع بعينه وراء هذا التصرف. وأعربت عن رأى فى أنه من الضرورى أن يتخذ أى قرار بشأن بناء حى جديد حتى ولو كان صغيرا مثلما هو الحال فى راس العامود من قبل الحكومة، ومن قبل رئيس الوزراء، وألا يكون

مجرد قرار محلي.

س - طرح موضوع رأس العامود بعد مضي يوم واحد فقط على قانون الجولان أفلا ترى أن تزامن هذين الموضوعين في نفس الوقت يرسخ من الاحساس بأن الحكومة لا تعمل على نحو سليم؟

ج - لا أرى أية علاقة بين الموضوعين فالموضوع الأول لم يطرح لأية مناقشة حكومية. أما الموضوع الثاني فقد طرح لمداولة حكومية خلال اجتماعي مع الوزراء ورؤساء الكتل الائتلافية. وقررنا خلال تلك الجلسة تغيير قرار لجنة الوزراء - للتشريع، والسماح بحرية التصويت بشأن الجولان. وقد أعطى البعض هذا الموضوع ابعادا ضخمة لا يستحقها. وقد أيدت على نحو شخصي إجراء استفتاء شعبي لحسم موضوع التوصل إلى تسوية سلمية مع سوريا، ولم أغير موقفي.

س - توجد علامات عديدة تبشر بأن الولايات المتحدة تبحث إمكانية تكليف دينس روس بطرح المقترحات على نحو يستلزم إما قبولها بالكامل أو رفضها رفضا مطلقا، وأن هذه المقترحات ترتبط بوقف المستوطنات، والحصول على بعض المطالب من الطرف الفلسطيني، فما رأيك في مثل هذه الفكرة؟

ج - لا أعتقد أن مثل هذه الطريقة تتبع الآن، فالولايات المتحدة لا تفرض وصايتها علينا، وإنما هي شريكتنا، كما أنها شريكة للفلسطينيين بغرض التوصل إلى تسوية متفق عليها. وبعد الاتفاق بشأن هذه التسوية أمرا ضروريا حيث إنه من الضروري أن يتم التوصل إلى التسوية عبر التشاور وليس عن طريق قيام طرف ما بإملاء إرادته على الطرف الآخر. وأتصور أن الولايات المتحدة الأمريكية تتفهم موقفنا، ومن المحتمل ألا تكون تتفهم موقفنا فقط... وأمل أن يكون التشاور مستمرا، وألا نكتفي بسياسة أحادية الجانب.

س - يذكر الفلسطينيون أن استئناف اللجان القديمة لا يعني أنه تم استئناف المفاوضات الرئيسية، وأن موضوع «هارحوما» مازال مطروحا، ولكنك تعتقد أن هذا الموضوع قد حسم؟

ج - أعتقد أن تلك الآمال التي عقدت على إلغاء مشروع «هارحوما» كانت آمالا واهية، وحينما طرح الفلسطينيون هذا المطلب فقد كان ومازال غير واقعي، ولي له أي أساس، وسنستمر في البناء في «هارحوما».

س - يتخوف الفلسطينيون من أن يكون الغرض الحقيقي من توسيع المستوطنات متمثلا في فرض سياسة الأمر الواقع قبل البدء في مرحلة التسوية النهائية؟

ج - لا وجود لمثل هذا الأمر. حقا إننا نشيد المستوطنات، ولكن أية مساحة تشغلها المستوطنات في المنطقة. إن مجمل المساحة التي أعطاها اتفاق أوسلو للفلسطينيين لا تتعدى ٢,٨٪ من مجمل أراضي يهودا والسامرة. وفيما يتعلق بالمستوطنات فإنها تشغل مساحة أقل بكثير من المساحة المخصصة للفلسطينيين، وليس لهذا الأمر أية تبعات استراتيجية على الأراضي التي مازالت غير مأهولة بالسكان التي من الضروري

التفاوض بشأنها، ومن ثم فإن ذلك الزعم الذي مفاده أن الغرض من المستوطنات يتمثل في فرض سياسة الأمر الواقع يعد زعما أحق من الناحيتين الفعلية والسياسية خاصة أنه يتعين على من يزعم بضرورة وقف بناء المستوطنات أن يتحدث أيضا عن حتمية وقف البناء في قلقيلية، وجنين، ونابلس. ولذلك فإن هذا الزعم الخاص بالاستيطان يعد زعما واهيا.

س - يزعم ياسر عرفات أن رابين كان قد وعده بعدم البناء خارج المستوطنات بمسافة خمسين مترا؟

ج - ليس هناك وجود لمثل هذا الوعد، فقد اطلعنا على كل البيروتوكولات والمداولات ووجدنا أن رابين كان قد أعلن أمام الكنيست أن اتفاق أوسلو لا يحول دون قيام الحكومة بالبناء في المستوطنات الموجودة بالفعل، أو دون بناء أية مستوطنات جديدة وفي كل أنحاء القدس. والأمر الغريب حقا هو أن الفلسطينيين الذين لا يتوقفون عن انتهاك أوسلو لا يتوقفون عن الزعم بأننا ننتهك الاتفاق. وأود معرفة أية انتهاكات قمنا بها على وجه الدقة ضد اتفاق أوسلو.

س - إنهم يشيرون على سبيل المثال إلى أنه لا يوجد ممر آمن، وأنه لا يوجد ميناء في غزة، كما أنه لا يوجد مطار.

ج - يتضمن اتفاق الخليل التزامات كل طرف على وجه الدقة فقد تعهد الفلسطينيون بوقف أعمال الاثارة، والعنف، والحفاظ على المناطق الفاصلة في الخليل، وقيام الشرطة الفلسطينية بممارسة مهامها ضد مثيري الشغب والارهابيين، والاعتراف بإلغاء الميثاق الفلسطيني، وتسليم القتلة. وهذه التعهدات غير قابلة للتفاوض. وقد تعهدنا في المقابل بإعادة الانتشار في الخليل، وقمنا بالفعل بتنفيذ هذا الأمر، وفي المقابل فلم ينفذ الفلسطينيون أي تعهد من التعهدات التي قطعوها على أنفسهم. وفيما يتعلق بسائر المواضيع التي أشرت إليها فقد تعهدنا بدخول المفاوضات ولكننا لم نضمن نتائج المفاوضات، فترتبط النتيجة باستعداد الفلسطينيين للتسليم بالشرط الرئيسي في اتفاقيات أوسلو والخاص بأن تكون لإسرائيل السيطرة على هذه الممرات. ولم يتم حتى الآن التوصل إلى اتفاق بشأن التفاصيل الخاصة بتنفيذ هذا المبدأ.

س - ماذا يعني بحث موضوع الممر الأمن منذ عام ١٩٩٣

ج - لا يعني هذا الأمر شيئا، فلم نرجئ بحث هذا الموضوع، وكما يبدو فقد أرجأت حكومة رابين - بيريز بحيث هذا الموضوع، وفي المقابل فقد وافقنا على تشكيل اللجان لإجراء المفاوضات التي تعهدنا بها.

س - هل وعدك الفلسطينيون في مقابل تشكيل اللجان بتنفيذ كل الأمور التي لم يتم تنفيذها؟

ج - لقد وعدوا، ولكنهم لم ينفذوا، ولا يتوقفون عن بيع بضاعتهم لنا، ومن ثم فحينما يتم استئناف المفاوضات السياسية المتعلقة بالتسوية النهائية فمن الضروري أن نترقب التطبيق العملي للمقترحات، وأن نتابع النتائج. ومن المستحيل أن نكتفي بتقديم الوعود لهم وألا ننفذها مرة تلو الأخرى. وفي غضون هذه الفترة فإننا نطالب السلطة الفلسطينية بتسليم عشرين معتقلا، ولكن لم يتم تسليمهم. وقد أطلقت السلطة الفلسطينية سراح ١٥٠ عضوا من

حركتى حماس وجهاد كان لهم دور مباشر أو غير مباشر فى العمليات الفدائية التى وقعت ضد إسرائيل، ولم يتم اعتقالهم ثانية. ولقد حان الوقت الذى يتعين فيه على السلطة الفلسطينية تنفيذ الوعود.

س. هل تعتقد أن الأمريكيين سيحرصون على إبعاد أنفسهم عن المسيرة؟

ج. لا أعتقد أنه من الممكن أن يتوافر مثل هذا الخيار للولايات المتحدة الأمريكية طوال الوقت خاصة أن منطقة الشرق الأوسط تعنيهم، وأتصور أنهم سيستمرون فى المشاركة فى المسيرة. ومجمل الوضع هو أن مصالحنا ومصالح الولايات المتحدة الأمريكية متطابقة.

س. هل تتفق مع تلك الرؤية التى مفادها أن التوصل إلى أية تسوية نهائية مع الفلسطينيين يستلزم أن تتوصل إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية إلى تفاهم بشأن الخطوط العامة للتسوية؟

ج. هذا الأمر مطلوب، ولكنه ليس ضروريا. إن ما حدث مع الحكومة السابقة يتمثل فى أنها وضعت نصب عينيها خطة الغرض منها التعامل مع غزة وأريحا، وكان هذا الجزء بسيطا، ولكن اتضح فى الحقيقة أنها تسير نحو اتفاق سيعيدنا إلى خطوط ١٩٦٧ مع بعض التغييرات الطفيفة.

س. إنك تذكر الآن أن الجانب البسيط هو الذى تحقق فى مسيرة أوسلو، وأن الجميع كان يؤيد هذا الجانب، ولكنك ذكرت فى ذلك الحين أن ما حدث يعد كارثة، وترفع الآن شعار خطة ألون مع بعض التعديلات.

ج. لم تتمثل القضية فى غزة وأريحا، وإنما ثقلت فيما سيلي هذه المرحلة، وقد تطورت الأمور على النحو الذى حذرت منه أى أنها تطورت على نحو يؤدى إلى إقامة دولة فلسطينية فى قلب الوطن، وفى داخل حدود ١٩٦٧، هذا الأمر الذى يعنى تقسيم القدس. ويتعين علينا حاليا التقدم صوب تسوية يمكننا التعايش معها. وكان مشروع ألون من بين المقترحات التى تقدمت بها بغرض تحقيق السلام الداخلى، ولتوحيد الصف، هذا الأمر الذى لا يقل أهمية عن الأمن القومى. ويتعين علينا أن نبذل كل ما فى وسعنا للحيلولة دون التمزق الداخلى، وأعتقد أنى قطعت شوطا طويلا حتى توصلت إلى هذه الخطة التى عرضتها خاصة أنها تتماشى مع طبيعة الآمال والأحلام التى نشأت عليها، كما أنها لصالح التسوية التى أعتقد أنه من الممكن أن تلتف جموع الشعب الإسرائيلى من حولها.

س. ألا يعنى حديثك عن خطة ألون المعدلة أنك تتبنى فكرة التسوية الاقليمية، تلك الفكرة التى طرحها حزب العمل منذ ثلاثين عاما والتي رفض اليكود التسليم بها؟

ج. لا أستخدم مصطلح التسوية الاقليمية خاصة أن هذا المصطلح يعنى وجود سيادتين، وأرفض قيام أية سيادة عربية غربى الأردن حيث إن وجود مثل هذه السيادة يعنى السماح بوجود جيش عربى. وتتمثل القضية الحقيقية والمطروحة حاليا خاصة بعد انهيار الاتحاد السوفيتى فى كيفية رسم حدود قاطعة بين الآمال وبين حق تقرير المصير.

ولقد قرأت مؤخرا كتاب دانيال باتاريك - موينهن الذى تطرق فيه إلى حالة الفوضى التى تعم الحياة السياسية، ووصف فى عمله مرة تلو الأخرى طبيعة القضايا المشابهة «للقضية الفلسطينية» فى عشرات الدول عقب انهيار الاتحاد السوفيتى، ووجد أنه لا تتعامل أية جهة

مع مثل هذه القضية على هذا النحو البسيط الذى نتعامل به خاصة أننا نقول «ليست هناك أية مشكلة». فسنحل قضية الآمال القومية المتناقضة عبر منح الطرف الآخر جميع مركبات السيادة فى داخل أراضينا». ولم أجد حتى الآن شعبا يعرب مثلنا عن استعدادده للتخلى عن مكاسبه القومية الأولى على أمل التوصل إلى تسوية.

س. إذا كنا أقويا - فأليس من الممكن أن يخضع هذا الأمر للسيطرة؟

ج. إذا كانت أية دولة تتطلع إلى التسليح مثلما يعلن الفلسطينيون فإن مثل هذه الدولة ستستمر فى التسليح فى حال إقامتها، وبالتالي فيتعين عليك فى كل مرحلة أن تقر ما إذا كان من الأحرى شن الحرب أم خرق الاتفاق بسبب أى انتهاك جزئى. ولجئ فى الوقت الحالى صعوبة فى الاشراف على ما يحدث.

س. ماهو الحد الأدنى للمطالب التى يحق للطرف الثانى طرحها؟

ج. أعتقد أن الأمر الرئيسى لا يتمثل فى النقاش الشرعى الخاص بالأرض، وإنما يتمثل فى التحديد السليم للصلاحيات. والصيغة التى أتبناها تدعو إلى تقسيم قضية صلاحيات الفلسطينيين إلى ثلاث مجالات فمن الممكن أن تكون معظم الصلاحيات الخاصة بمجال إدارة الشئون الداخلية للفلسطينيين فى أيدي الفلسطينيين. ويتولى الفلسطينيون حاليا إدارة ٩٩٪ من شئون السكان الفلسطينيين إذا ما وضعنا فى اعتبارنا عدد السكان الذين سيصبحوا تابعين للسلطة الفلسطينية، ولذلك فإن قضية السيطرة على شعب آخر غير واردة. أما المجال الثانى من الصلاحيات فإنه يخص الصلاحيات المشتركة وأعنى به مواضيع الحفاظ على البيئة على سبيل المثال. أما المجال الثالث والأكثر أهمية فيتمثل فى تلك الصلاحيات التى نرى أنها تدخل فى مجال السيادة والتى نرى أنه من الضرورى أن تظل فى أيدي إسرائيل.

س. لم يرد فى مشروع ألون المعدل وفقا لما نشر أنه من الضرورى أن تظل كل مستوطنة يهودية تحت سيطرة إسرائيل؟

ج. لم أتطرق إلى تفاصيل هذا الموضوع، ولكنى لا أقصد بالتأكيد إزالة المستوطنات.

س. هل من الممكن أن توضع مستوطنة يهودية تحت سيادة فلسطينية دون أن تتم إزالتها؟

ج. لا أحد هنا إطار المفاوضات، وأعتقد أنه من السابق لأوانه بحث هذا الموضوع، من ناحية المضمون، وقد بدأنا فى هذه المداولات فى مجلس الوزراء.

س. لقد تضاعفت حالة الاستقطاب السياسى فى إسرائيل للغاية، ويسود حاليا انطباع مفاده أن الجميع يتحدث عن التسوية؟

ج. يسود لدى انطباع مخالف إذ إننى أفكر فى أن إطار المشروع الذى نطرحه حاليا للتسوية النهائية سيؤدى إلى توحيد غالبية صفوف الشعب. وأود أن أشير هنا إلى أن حزب العمل تجنب أيضا تنفيذ التعهد الشفهي الذى قدمه للفلسطينيين قبل

الانتخابات والذي كان مفاده أنهم سيحصلون على ٩٠٪ من الأرض وأنهم سيصلون إلى حدود يونيو ١٩٦٧.

س - كيف أنت واثق من أنهم أخبروا الفلسطينيين بهذا الأمر؟

ج - أخبرنا الفلسطينيون بأنهم تفهموا هذا الأمر.

س - وهل تثق فيما يقوله عرفات بخصوص هذا الموضوع؟

ج - لم أذكر أن عرفات أخبرني بهذا الأمر.

س - إذن من قال لك هذا؟

ج - آخرون يعرف عنهم قول الحقيقة وأثق فيهم.

س - إن القضية المثارة لدى الجميع تتمثل فيما إذا كان نتنياهو يدرك طبيعة المخاطر التي ستتفجر في حالة ما إذا لم تعد مسيرة السلام إلى مسارها الطبيعي، فهل تعتقد أن عدم استئناف مسيرة السلام سيفجر بعض المخاطر الإقليمية؟

ج - بالتأكيد فنحن نعيش في منطقة خطيرة للغاية، ولكن فمن الخطورة بمكان أن نقع في فخ الأوهام التي مفادها أننا سننعم بالأمن في حالة الاستجابة للمطالب الفلسطينية.

س - ليس هناك أي وجود للمعاهدات مع سوريا منذ ما يربو على عام فهل تخلت عن صيغة «لبنان أولاً»، وهل تفهم الآن أنه لا بد من أن تشمل الصفقة، كلا من سوريا ولبنان في ذات الحين؟

ج - كنت سأشعر بالسعادة عند تقسيم الصفقة، ولكني لا أعتقد أن مثل هذا الأمر يعد أمراً عملياً خاصة أنه من الواضح أن الحكومة اللبنانية لا يمكنها أن تنشر قواتها في الجنوب لتشكيل حاجزاً في مواجهة حزب الله دون الحصول على الضوء الأخضر من سوريا. وبطبيعة الحال فإن سوريا لن تعطي هذا الضوء دون التوصل إلى اتفاق شامل.

س - حتى متى يمكن لهذا الجمود أن يطول؟

ج - آمل أن نتقدم نحو المفاوضات مع سوريا، ولكن فليس من الممكن أن تؤدي رقصة «التالحو» بمفردها، فليس من الممكن أن أكتفي برغبتى في المفاوضات.

س - ألا تتخوف من أن يؤدي الجمود إلى تفجر الوضع ونشوب الحرب؟ فهل من الممكن أن نكتفي بالاعتماد على قدرة إسرائيل على الردع لمدة عشر سنوات؟

ج - أفضل بالتأكيد التقدم على درب المفاوضات مع سوريا، ولكن ليس بأي ثمن، ومن الضروري أن تضع سوريا في اعتبارها أن إسرائيل تعد أقوى دولة في منطقة الشرق الأوسط، بل وأنها واحدة من أقوى الدول في العالم، ولا أقترح على أحد التفكير في خيار إملاء أي موقف على إسرائيل بالقوة، فلدينا جيش شديد البأس، وإصرار ضخم على التقدم صوب السلام، ولكن ليس تحت أية تهديدات، وقد أثبتنا هذا الأمر.

س - هل ستصدق إسرائيل على الميثاق الداعي إلى عدم نشر أسلحة كيميائية؟

ج - إننا نبحث حالياً هذا الموضوع.

س - أي شيء يوحد الليكود إذا ما استثنينا حلم تحقيق أرض إسرائيل الكبرى؟

ج - من الضروري أن يضع الساسة في الحسبان الواقع، وألا يكتفوا بالأحلام والأمنيات.

س - ما حلمك الجديد؟ وماذا بشأن القدس؟ والتاتشيرية؟ وهل من الممكن أن نحقق ازدهارا اقتصاديا دون السلام؟

ج - بادى ذي بدء - إننا سنحافظ على حقنا في الاستيطان في هذه الأرض. وفيما يتعلق بالجانب الاقتصادي فإنني أرى أن إسرائيل دولة ذات طابع مختلف. وتعيش إسرائيل حالياً ثورة ضخمة، ومع هذا فلم تتحقق الثورة التكنولوجية أو الليبرالية الاقتصادية بالكامل. إننا نحدث هذه الثورة فقد قمنا خلال العام بالسير في مسيرة التخصخصة على نحو أسرع مما قامت به الحكومة السابقة. إننا نحطم السيطرة على الإعلام، النقل والأراضي، إننا نؤمن بالمستقبل الاقتصادي لهذا الشعب الذي تكمن فيه عبقرية الابداع الكامن في الغنى البشري. أومن أن إسرائيل تنتظر مستقبلاً مزهراً.

ويقول البعض لى أن هذا المستقبل لن يتأتى دون السلام. ويجب أن نشير في البداية إلى أن السلام مرغوب، وأنا نسعى لتحقيقه بكل قوانا، ولكن من يعتقد أن الاقتصاد ينمو فقط في ظل السلام فإنه لا يتفهم معنى النمو الاقتصادي الحقيقي ففي عهد التكنولوجيا المتقدمة فإن قضية الاستقرار أو عدمه تعد قضية تكنولوجية من الطراز الأول. إن المستثمرين يأتون إلينا من كل الدول بالرغم من أنهم يطالعون تلك التحليلات التي تتحدث عن أن السلام قد قضى عليه قضاء مبرما، ولكنهم يأتون إلينا لاستثمار مئات الملايين والمليارات من الدولارات. وإذا يتساءل المرء لماذا يأتون إلى هنا فالسبب كامن في أنهم يدركون أنه ليس من الممكن أن يتنازلوا عن الطاقة الحيوية الكامنة هنا.

ومن جهة أخرى فإن الخمسين عاما الماضية شهدت استقرار الاقتصاد في تشيكيا، وبلغاريا وبولندا، أي أن الاقتصاد استقر في الدول التي لم تعرف التطور الاقتصادي في حين أن الاقتصاد لم ينعم بالاستقرار في دول مثل تاوان التي كانت تتعرض إلى تهديد الصين، وهونج كونج التي كان مستقبلها غامضا، وكوريا الجنوبية التي كانت تتعرض إلى تهديد مستمر من كوريا الشمالية التي كانت تتسلح بالأسلحة غير التقليدية، ومع هذا فقد شهدت هذه الدول نموا اقتصاديا ضخما بسبب الحريات والليبرالية.

إن الشرط الأساسي للنمو الاقتصادي كامن في إدارة الاقتصاد على نحو صحيح. أما الشرط الثاني في الأهمية فيتمثل في السلام، وأهتم بالسلام من أجل السلام وليس من أجل الاقتصاد. إن الاسهام الأول للاقتصاد يكمن في السياسة الليبرالية التي نتبعها حالياً. والاسهام الأول للسلام يكمن في تمسكنا بأسس الأمن و«التبادلية» التي ليس من الممكن أن يقوم بدونها أي سلام حقيقي.

أجرى مقياس السلام لشهر يوليو يوم الأربعاء الماضي وبعد مضي بضعة ساعات على تلك العملية الفدائية التي وقعت في سوق «محنه يهودا» وكان لتلك العملية تأثير بلا شك على من وجهت لهم الأسئلة. وتشير المعطيات إلى حدوث انخفاض ملحوظ في معظم مكونات مقياس السلام وهذا بالمقارنة بالشهور الماضية بل وبالمقارنة بمقاييس السلام التي أجريت عقب العمليات الفدائية التي وقعت خلال السنوات الماضية. ويجب أن نؤكد في هذا المقام على حدوث انخفاض حاد في مدى ثقة الشعب في فرص التوصل إلى سلام مع العرب. ومع هذا فإن الصورة الكلية القائمة على معطيات استطلاع يوليو ليست أحادية الجانب إذ أنه بينما ازدادت نزعة التشكك في إمكانية تحقيق السلام فإن قلة قليلة من مجمل الشعب تعتقد أن وقف المحادثات ومحاولات التفاوض مع العرب ستؤدي إلى وقف الارهاب أو تقليصه. وتعتقد الغالبية القاطنة في المقابل أن الارهاب سيستمر في مثل هذه الحالة أي كما هو الوضع عليه الآن أو أنه قد يزداد حدة. وعلاوة على هذا فإن عدد مؤيدي التوقيع على اتفاقية سلام على نحو يتماشى مع مبادئ أوسلو يفوق عدد المعارضين حتى على افتراض أن الارهاب قد يستمر حتى بعد التوقيع على اتفاق سلام شامل. ويعني هذا الأمر أن الرغبة في تحقيق السلام تفوق نزعة التشكك في إمكانية تحقيقه.

وبينما قدر مقياس السلام لشهر يونيو الماضي بـ ٦٢,٥ نقطة فقد تدنى هذه المرة ليقدّر بـ ٥٠,٩ نقطة. وحققا فإنه انخفض على هذا النحو إلى أدنى درجاته منذ أن تم البدء في أجرائه منذ شهر يونيو ١٩٩٤. ويكفي أن نشير في هذا المجال إلى أن مقياس السلام قدر في شهر يناير ١٩٩٥ الذي وقعت فيه تلك العملية الفدائية الضخمة في مفرق بين ليد بـ ٥٢,٥ نقطة. وعلاوة على هذا فحينما نبحت مؤيدي السلام الحالي على نحو مستقل أي عند بحث مدى تأييد مسيرة السلام مع العرب، ومدى الايمان بفرص تحقيق السلام يتضح أن الانخفاض في معدل الايمان بفرص تحقيق السلام أكثر حدة من الانخفاض الذي طرأ على نسب مؤيدي السلام.

ونتيجة للفروق في معدل الانخفاض سالف الذكر فقد ازدادت أيضا الهوة فيما بينهما، تلك الهوة الآخذة في

الاتساع الأمر الذي أشرنا إليه أكثر من مرة فيما مضى، ومن ثم فبينما أعرب ٧٠٪ من مجمل الجمهور عن تأييده لمسيرة السلام حتى بعد وقوع العملية الفدائية الأخيرة فقد بلغت نسبة المؤمنين بفرص تحقيق السلام ٢٣٪ فقط في حين أن ٦١٪ من الجمهور يعتقد أنه لن يتحقق السلام. وتدل هذه الفجوة الضخمة على تلك المعضلة التي يتعرض لها معظم المواطنين اليهود بالدولة. وتتمثل هذه المعضلة في أن الرغبة في تحقيق السلام ترتبط ارتباطا وثيقا بالخوف من أن يكون الحديث عن السلام ضربا من الوهم. وفيما يتعلق بمقياس السلام نجد أنه قد طرأ أيضا انخفاض على مركبيه، وإن كان هذا الانخفاض قد حدث على نحو أكثر اعتدالا فبينما بلغت نسبة مؤيدي اتفاق أوسلو في شهر يوليو بـ ٣٨,٣٪. انخفضت نسبة المؤمنين بأن الاتفاق سيؤدي إلى تحقيق السلام بين إسرائيل والفلسطينيين من ٤٥,٦٪ إلى ٣٩,٦٪. كما انخفض المقياس بأسره والقائم على هذين المركبين من ٥٠,٢٪ إلى ٤٦,١٪.

وفيما يتعلق بمسار السلام مع سوريا فلم يطرأ كما هو متوقع أي تحول ضخم على هذا الصعيد إذ انخفضت النسبة من ٣٦,٦٪ إلى ٣٥,٦٪ خاصة أنه لم يطرأ على هذه الساحة أية تحولات جذرية. ومع هذا فمن الواجب أن نؤكد في هذا المقام على أن هذا المقياس يشهد تدنيا مستمرا باستثناء بعض الذبذبات البسيطة على مدى الثلاث سنوات الماضية أي منذ أن تم البدء في بحث هذا الموضوع الخاص بسوريا. وبدل هذا الأمر على أن غالبية الشعب تعارض على نحو مستمر التوصل إلى اتفاق سلام مع سوريا خاصة إذا كان هذا الاتفاق يعني الانسحاب الشامل من هضبة الجولان.

وبالرغم من أن تلك العملية الفدائية التي وقعت في سوق «محنه يهودا» قد زعزعت كما هو متوقع من تأييد الشعب لمسيرة السلام ومن ايمانه بفرص تحقيقه فمن الواضح أنه حينما يسأل الشعب عن مواقفه بشأن بعض القضايا المحددة فإن تأثير مثل هذه العمليات الفدائية يكون محدودا، ومن ثم فحينما سئل من شملتهم هذه الدراسة هل تؤيد أم تعارض بناء حي يهودي في منطقة رأس العامود بالقدس الشرقية فقد أعرب ٢٤,٧٪ ممن

وجه لهم السؤال عن تأييدهم للاستمرار في البناء في الوقت الراهن في حين أعرب ٣١,٨٪ منهم عن تأييدهم للبناء على نحو مبدئي، ولكنهم يعتقدون أنه من الأفضل أرجاء البناء حالياً. وفي المقابل فيعارض ٣٧,٣٪ البناء في أي حال من الأحوال أي أن الغالبية تعارض البناء حالياً.

ويمكننا في هذا المجال أن نزعّم أن مواقف الشعب بشأن رأس العامود قد تأثرت أيضاً بمواقف حكومة نتنياهو التي أعربت عن معارضتها للبناء في الحال، ومن ثم فمن المثير التعرف على مواقف الجمهور بشأن البناء في «هارحوما» خاصة أن البناء في هذه المنطقة تم بمبادرة من الحكومة الحالية. وتظهر المعطيات أن ٣٦,٨٪ من الجمهور يؤيد البناء الآن في حين أن ٣١,٦٪ منه يرى أنه من الواجب إرجاء البناء. وفي المقابل يعارض ٢٦,٨٪ من الجمهور البناء في هارحوما بأي حال من الأحوال. ويعني هذا الأمر أنه بالرغم من أن نسبة مؤيدي البناء في الحال في «هارحوما» تفوق كما توقعنا نسبة مؤيدي البناء في رأس العمود في غالبية الجمهور أي ٥٨,٤٪ منه تعارض هذا الأمر. وعلاوة على هذا فحينما عرضنا سؤالاً شبيهاً بهذا السؤال في شهر فبراير الماضي أي منذ بضعة أشهر فقد اتضح من الاجابات أن ٤٠,٦٪ من الجمهور يؤيد البناء بكل الأحوال، وأن ٣٠,٦٪ تفضل أرجاء البناء، وأن ٢١,٥٪ تعارض البناء في جميع الأحوال. ويعني هذا الأمر أن نسبة معارضي البناء آنذاك والتي كانت تقدر بـ ٥٢,١٪ كانت أقل من نسبة المعارضين حالياً.

وكان من بين مظاهر عدم تأثر الجمهور بالعملية الفدائية الأخيرة أنه لا يرفض رفضاً مطلقاً جهود السلام فحينما سئل الجمهور عما إذا كان مستعداً لإقامة دولة فلسطينية في حالة ما إذا كانت إقامة هذه الدولة ستزيل آخر عقبة تحول دون تحقيق السلام الحقيقي بين إسرائيل والفلسطينيين فقد أعرب ٥٥,٦٪ ممن وجه لهم هذا السؤال عن موافقتهم على إقامة الدولة في حين أعرب ٤٠٪ عن معارضتهم. وحينما وجه هذا السؤال إلى الجمهور في شهر مارس الماضي فقد أعرب ٥٠,٣٪ عن موافقتهم في حين قدرن نسبة المعارضة بـ ٤٥٪ ويعني هذا الأمر أن نسبة مؤيدي إقامة دولة فلسطينية قد ازدادت رغم وقوع العملية الفدائية الأخيرة.

ويمكننا أن نتفهم معارضة الجمهور للبناء في القدس الشرقية، وتأييده الضخم لإقامة دولة فلسطينية على ضوء تفهم الجمهور لطبيعة تأثير وقف المفاوضات مع الفلسطينيين على الارهاب. وفيما يتعلق بالارهاب فإن ٢,٨٪ من الجمهور يعتقد أن وقف المفاوضات سيؤدي إلى وقف الارهاب. وفي المقابل فإن ١٠,٢٪ يعتقد أن وقف المفاوضات سيؤدي إلى التقليل من العمليات الارهابية. وفيما يتعلق بمن يعتقدون أن الارهاب سيستمر فإنهم مختلفون حول مدى الحدة التي ستكون عليها العمليات الارهابية في حالة وقف المفاوضات فيعتقد ٣٩,٢٪ من الجمهور أن العمليات الارهابية ستكون على ما هي عليه في حالة وقف المفاوضات، وفي المقابل يعتقد ٤١,٧٪ من الجمهور أن العمليات الارهابية ستكون أكثر حدة.

ويمكننا على نحو آخر قول أن الجمهور يرفض ذلك الزعم الذي مفاده أن الارهاب مرتبط بمسيرة السلام فلا تؤمن غالبية الشعب أن الارهاب سيتوقف في حالة التوقيع على اتفاقيات سلام مع العرب. وفي المقابل فإن ١٣٪ منهم فقط يؤمنون بمثل هذه الامكانية. ويعتقد ٤١,٢٪ منهم أن الارهاب سيقبل، كما يعتقد ٤٠,٧٪ أن الارهاب سيستمر كما هو الوضع عليه الآن أو أنه قد يزداد حدة. ويعني هذا الأمر أن الجمهور يرى أنه لا راد لقضاء الارهاب حتى لو تم التوصل إلى اتفاقيات سلم مع الدول العربية والفلسطينيين. وقد يمكننا على ضوء هذه الخلفية تفهم لماذا تؤيد غالبية الجمهور (٤٦,٥٪ منهم) التوصل إلى اتفاق سلام مع الفلسطينيين حتى في ظل الفترة التي يظل فيها خطر الارهاب قائماً.

ويمكننا أن نستنتج من جميع المعطيات التي عرضناها فيما تقدم أنه بالرغم من انخفاض مقياس السلام فإن غالبية الجمهور يؤيد الاجراءات الفعلية التي تتخذ والتي من شأنها دفع مسيرة السلام ومن هنا فيدعو الشعب إلى وقف البناء في القدس الشرقية بل ويعرب عن تأييده لإقامة دولة فلسطينية مستقلة حتى لو لم يؤد اتفاق السلام إلى وقف الارهاب. وما يبدو فإن الشعب متمسك بالسلام بالرغم من مخاوفه من أن تكون عصا السلام عصا واهنة



المسار السوري

نظرية المراحل التي يتبناها الأسد

معاريف ١٨/٨/١٩٩٧
أوري أفنيري

لاعتراف منظمة التحرير الفلسطينية بإسرائيل. ونفس الشيء ينطبق على اللقاء مع عرفات نفسه في بيروت في ذروة حرب لبنان، وكان أول لقاء لعرفات مع إسرائيل صهيوني. وقد أعلن عرفات خبر اللقاء على الملأ في نفس اليوم. وبالإضافة إلى هذه الاتصالات كانت هناك قرارات تصدر في المجلس الوطني الفلسطيني وكانت معركة حامية الوطيس تدور في المجلس حول صياغة هذه القرارات. ففي بداية الأمر تم التصديق على الاتصالات مع اليهود الذين يحاربون الصهيونية في الظاهر والباطن. وبعد ذلك تم التصديق على الاتصالات مع القوى الديمقراطية التقدمية. وعندما أصبحت هذه الاتصالات علنية وواسعة النطاق كانت الأرض مهددة لاجراء مفاوضات مع حكومة إسرائيل. ومنذ اللحظة الأولى كان واضحا لي أن اصدقائي وأنا يهودون الأرض للآخرين ولن نفوز نحن بأي شيء. وبالفعل لم تتم دعوة أي منا، لحضور حفل التوقيع على الاتفاق في واشنطن. والزعيم العربي الوحيد الذي لم يتبع أسلوب المراحل هو أنور السادات ولكنه فعل ذلك بعد أن حقق الانتصار الكبير والوحيد الذي حققه العرب في ساحة المعركة ضد إسرائيل (عبور قناة السويس عام ١٩٧٣) وكان السادات أيضا يتمتع بحس رافع.

والأسد ليس السادات. فهو يمضي الخطوة بعد الخطوة، ودعوة أعضاء كنيسة الدولة الصهيونية إلى دمشق تعتبر خطوة كبيرة في طريق تهيئة الجماهير السورية للاعتراف بإسرائيل. واضطر المبعوث السوري الذي زار إسرائيل إلى الاختيار ما بين الشيوعيين وبين أعضاء الكنيسة الذين يمثلون الأحزاب الصهيونية. وفضل في نهاية الأمر الصهاينة. وبقي الشيوعيين في البيت. لماذا؟ لأن الهدف كان التوصل إلى مفاوضات مع الدولة الصهيونية.

مثلما هو الحال دائما، فقد تجاهلت معظم وسائل الإعلام الجمهور وركزت على المظهر أو القشور الخارجية. وأريد أن أسأل: ماذا قال الدراوשה بالضبط؟ وكيف حدثت قصة الحب بين طريف والأسد؟ وكم مرة قبل وليد صالح وجنتي الأسد؟ إن الأساس أو الجوهر يكمن في السؤال الآتي: لماذا تمت دعوتهم للذهاب إلى دمشق؟

الاجابة التي لدى المعلقين هي أن الأمر كان بمثابة مناورة علاقات عامة من جانب الأسد من أجل أن يخلق انطباعا معيناً في العالم. ولكن هؤلاء المعلقين لم يشرحوا لنا ماذا يمكن أن يتغير في صورة الأسد من دعوة بعض العرب لزيارة سوريا؟

ويكوني اتابع عن كثب العلاقات بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل فأني أستطيع أن اعلق على الأمور بشكل أكثر عملية. فعندما يقرر زعيم عربي، وليكن عرفات أو حسين أو الأسد أن يصنع السلام مع إسرائيل فإنه يجب أن يمر بعدة مراحل، ومن المستحيل الانتقال مرة واحدة من مرحلة عدم الاعتراف التام «بالكيان الصهيوني» إلى مرحلة عناق رئيس وزراء إسرائيل.

إن الزعيم الحذر - وهؤلاء الزعماء الثلاثة حذرين للغاية - يسعى إلى طمأنة الجماهير بواسطة اتخاذ خطوات صغيرة ومدرسة ويمكن شرحها في نطاق الايديولوجية السابقة. هكذا تصرف عرفات. وأود أن اقول أن أول اتصال بين مبعوث منظمة التحرير الفلسطينية وبين شخصية عامة إسرائيلية صهيونية قد تم في عام ١٩٧٤ عندما التقيت مع سعيد حماني. وكنت في ذلك الوقت عضو كنيسة سابق، أي عضو رسمي في الدولة الصهيونية وكنت مصرا امام الفلسطينيين على أنني صهيوني. وجاء حماني من قبل عرفات وطلب مني أن أقدم تقريراً إلى رئيس الوزراء رابين.

وكان واضحا لي أن الاتصالات التي انضم إليها بعد مرور عامين اللواء احتياط ماتي بيلدولوف اليثاف السكرتير العام السابق لحزب العمل وشخصيات رسمية أخرى كانت تهدف إلى تمهيد الطريق

ويدعى المعلقون الذين سبق ذكرهم قاتلين: «ولكنهم لم يذكروا اسم إسرائيل على الإطلاق ولكنهم يتحدثون فقط عن عرب ١٩٤٨». هذا صحيح. وهذا التعبير يهدف إلى التهرب من ذكر اسم إسرائيل. ويجب أن نفهم ذلك أيضا على ضوء نظرية المراحل. فالسوم «عرب ١٩٤٨» «وغدا العرب في الداخل» وبعد غد «العرب مواطني إسرائيل». هذا هو الأساس، وأما الشيء الهامشي فهو ما قاله أعضاء الوفد أو ما لم يقلوه. وإذا كانوا قد بالغوا في أقوالهم فإن هذا يدل فقط على الضغط الشديد الذي يعيش فيه كل عربي إسرائيلي في كل لحظة من حياته كمواطن من الدرجة الثانية وذو قومية تتعرض للقمع. وفي اللحظة التي يخرج فيها هذا العربي إلى العالم ويتخلص من الضغط فسوف يشعر بالنشوة والسعادة لبعض الوقت. وأنا

أعرف المشكلة من جانب آخر، فعندما نتواجد كضيوف في دولة عربية فإننا نميل إلى إرضاء المضيفين ونحاول أن ننسى ما نقوله في إسرائيل. وكنت يقظا دائما لهذا الاغراء وكنت متوخى الحذر. وأعتقد أن بعض أعضاء الوفد في سوريا يكونوا مثلي.

وهناك سؤال آخر يلوح في الجو. إذا كان الأسد يريد السلام مقابل استعادة هضبة الجولان، لماذا لم يفعل ذلك مع رابين الذي أعلن أن عمق الانسحاب سيكون مثل عمق السلام؟ الرد بسيط للغاية: إن رابين نفسه لم يكن على استعداد لذلك. حيث لم يشأ أن يحارب في جبهتين في وقت واحد. فقد سار في طريق أوسلو وكان ينوي أن ينهي الأمور مع السوريين بعد الانتخابات. ولم يتصور الأسد أن رابين سوف يقتل وأن بيريز سوف يخسر في الانتخابات. وهل انتم انفسكم تصورت ذلك؟

خطوط الرابع من يونيو في ثلاث معارك

هآرتس ١٩٩٧/٩/٢
رئيس شيف

بعد أن طرح السوريون في البداية المطلب بأن لا تكتفى إسرائيل بالانسحاب الشامل من هضبة الجولان في إطار اتفاق السلام معهم، بل تنسحب أيضا للمواقع التي كانت عليها عشية حرب الستة أيام في الرابع من يونيو ١٩٦٧، دار نقاش خاص في قطاع المخابرات بهيئة الأركان العامة في مسألة ماذا يقصد بالتحديد حينما يتحدث عن خطوط ٤ يونيو ١٩٦٧.

لقد كانت الآراء بين المتفاوضين مختلفة. فقد رأى المعتدلون في الطلب السوري نوعا من التصديق الإسرائيلي ببرهن على إنجاز سوري بالمقارنة بما أنجزه المصريون في اتفاقية السلام مع إسرائيل. والمتشددون قالوا أن الأسد يضع عينيه على كل المناطق المنزوعة، تلك التي كانت في أبدي سوريا قبيل الحرب في عام ١٩٦٧ وربما أيضا مناطق منزوعة أخرى تعتبر جزءا من مساحة أرض إسرائيل المنتدبة (وقت الانتداب). والأمر الصعب على الخبراء هو أنه في جميع شهور المفاوضات لم يصف السوريون ماهي مواقع الرابع من يونيو عام ١٩٦٧. كما لا توجد أيضا خريطة سورية رسمية تحدد ذلك الخط.

ولكن من الواضح أن الأسد قال مع ذلك أمرا ما ففي مباحثاته العديدة مع طاقم السلام الأمريكي قام بالتركيز أساسا في موضوع واحد، وأكثر تحديدا، في قطاع أرض واحد، بحديثه عن خطوط الرابع من يونيو ١٩٦٧ وهي منطقة الحمة والمنطقة المزروعة حولها، والتقييم هو أن الأسد يولي هذه المنطقة أهمية رمزية، على ما يبدو بسبب وجود بلدة عربية (على الرغم من وجود نشاط يهودي فيها قبل حرب الاستقلال ١٩٤٨)، بما في ذلك الفندق الذي يمتلكه اثنان من اليهود.

لقد احتلت الحمة بواسطة السوريين في حرب الاستقلال. وقبل ذلك كانت وحدات أردنية قد تسللت للمكان. وقد اتاحت اتفاقية وقف النار لإسرائيل أن ترسل للمكان دوريات شرطة، ولكن الأمر لم يستغل تقريبا. والسيطرة السورية التامة على المكان كانت في أبريل ١٩٥١، عندما أرسلت إسرائيل للمرة الأولى دورية كبيرة (رجال جيش في زي شرطة) وتم إطلاق النار على سبعة من رجالنا من قبل السوريين. ومن هذه المرحلة بدأت المعركة على المناطق المنزوعة (بما في ذلك معركة تل

موطيلا وطرد السكان العرب من عدة قرى). ومن الواضح أن إسحاق رابين أدرك أن الأسد يولي أهمية خاصة لمنطقة الحمة. وواضح أن الطلب السوري في المنطقة والتي كانت جزءا من أرض إسرائيل الانتدابية لا توجد له مصداقية قانونية. فإذا سلمنا بأنه لا توجد مصداقية للطلب الإسرائيلي في هضبة الجولان السورية، كما تقول دمشق، فبالطبع لا توجد مصداقية للسوريين للمطالبة بالحمة. وعلى الرغم من ذلك فقد كان رابين مستعدا لإدارة مفاوضات مع الأسد حول هذه المنطقة. ومن الخطأ أن نصف ذلك بالتنازل والخضوع فرابين كانت له رؤية إستراتيجية شاملة.

فقد خصص رابين الأولوية الأولى، وعن حق، لبحيرة طبرية، مصدر الحياة الطبيعي الكبير لإسرائيل. فالحدود الدولية التي تحدت بين سوريا وأرض إسرائيل (المنتدبة) في عام ١٩٢٣ وضع السوريين على بعد عشرة أمتار من شاطئ البحيرة في الجزء الشمالي الشرقي منها. وبعد ذلك سيطروا أيضا على القطاع الضيق وتواجدوا بالفعل على حافة البحيرة. وتقديرى هو أن رابين أراد أن يبتعد أيضا عن الحدود الدولية بجوار البحيرة. وفقط المفاوضات الشاملة حول كل الموضوعات، بما في ذلك خطوط الرابع من يونيو ٦٧، هي التي كانت ستتيح مناقشة هذا الموضوع. فقد كان ذلك سيؤدي إلى تبادل مناطق، حين يرفع كل جانب علم النجاح. السوريين فيما يتعلق بالحمة وجزء من خطوط ٤ يونيو، وإسرائيل فيما يتعلق بتحسين الدفاع الاستراتيجي على بحيرة طبرية.

هذه هي القصة التي بدأت ولم تنته. فقد انتهت معركة هامة حولها عندما أغتيل إسحاق رابين بسبب أنه بحث عن حلول وسط وسلام مع العرب. وانتهت معركة ثانية في فترة بيريز كرئيس للحكومة، عندما لم يفهم الأسد الخريطة السياسية الإسرائيلية فأفشل بيريز وفشل بنفسه. وفي المعركة الثالثة سوف يلعب نتنياهو والأسد. وعلى الرغم من أنها لم تكتب بعد، فلا مجال للشك بأن مسألة الرابع من يونيو ١٩٦٧ سوف تطرح للنقاش ومعها مسألة تبادل مناطق والتي ستحدد على أية مسافة سوف يقف السوريون من بحيرة طبرية.

عن منطقة الحمه، لكنه لم يوافق على أن السوريين من حقهم أن يتوسعوا حتى هضبة بحيرة طبرية ونهر الأردن. صحيح أنه عاتب شمعون بيريز علنا لأنه عرف هضبة الجولان بأنها أرض سورية، غير أن رابين وافق فعليا على التخلي عن الجولان كاملة، بما في ذلك الحمه الواقعة ضمن أرض إسرائيل. واحتفظ بذلك سرا خوفا من رد فعل الرأي العام، إذ أن التشاؤم الذي كان يميزه جعله لا يتفق مع رأي شاحل بأن المجتمع الإسرائيلي سيؤيد الانسحاب إلى الحدود الدولية إذا شاهدوا رابين والأسد يتصافحان في طبرية.

إذن فقد باتت الصورة واضحة: في عام ١٩٩٣ وافق رابين على بحث الانسحاب إلى خطوط ٤ يونيو. إلى أن مات، وفي العام الذي تولى فيه بيريز من بعده، اتضح أن حتى هذا الاستعداد ليس كافيا لتحفيز الأسد على صنع السلام. ولم يجرؤ رابين على الإفصاح أمام الرأي العام عن ضرورة الانسحاب من هضبة الجولان إلى الحد الدولي. لكنه بذل ما في وسعه لإبلاغ ذلك إلى السياسيين في إسرائيل وفي الولايات المتحدة وفي الشرق الأوسط. من الناحية الاستراتيجية بالغ رابين في استعداده للتنازل عن المنطقة الواقعة بين الحد الدولي وبين خطوط ٤ يونيو. ومن الناحية التكتيكية، وبعد أن فعل ذلك، اثبت أن الأسد هو معوق السلام، وليس هو أو بيريز. وما زال بنيامين نتنياهو يتمتع بشمار ذلك حتى الآن.

وفي الأونة الأخيرة، جددت سوريا دعاويها بأنه مقابل انسحاب كامل ستحصل إسرائيل على سلام كامل. وذلك يعد أول تصريح من قبل الأسد منذ الخطأ الذي ارتكبه في التسعينات، عندما تهكم من اطروحات رابين، بل أن ذلك كان حداً حاسماً لمحاولة نتنياهو اقتراح ترتيبات وسط مقابل اجراءات امنية فعالة. وهو طرح يفتقر إلى مضمون قوى.

إن على إسرائيل ان ترفض المطالبة السورية بالانسحاب والعودة إلى خطوط ٤ يونيو، ولكن أى تفاوض حول ترتيبات الأمن يمكن أن يبدأ فقط من نقطة افتراضية، بأن انسحاب إسرائيل إلى الحد الدولي هو توقع قد يصبح حقيقة.

دفعت الرغبة الشديدة لإسحاق رابين في اقرار سلام مع سوريا إلى مباحثات سرية ذات طابع نظري حول انسحاب إسرائيل إلى خطوط ٤ يونيو. وسلام كهذا - حتى مع ترتيبات امنية فعالة - من شأنه أن يعطى مفعولا لحقيقة ان سوريا تتوسع ليس فقط إلى الحدود الدولية، بل انها ستسيطر من جديد على مناطق في أرض إسرائيل إحتلتها في ١٩٤٨، وفقدتها في ١٩٦٧. والواضح انها كانت مباحثات نظرية فقط، لكن الدبلوماسية لا تتضمن مناقشات اكااديمية.

لماذا وافق رابين في عام ١٩٩٣ ان تبقى قطعة من أرض إسرائيل في حوزة سوريا بينما بعد ذلك بسنتين، وأثناء زيارة الوزير موشيه شاحل للرئيس حسنى مبارك، قال الرئيس المصرى ان حافظ الأسد من حقه العودة إلى الحد الدولي فقط «لا أكثر ولا أقل»، حسب قوله انه لم يرد أن يحصل الأسد على أكثر مما حصل عليه أنور السادات الذى استعاد ارضه إلى الحد الدولي وغادر غزة. وحتى إذا لم تطلب مصر - لماذا تعطى إسرائيل؟

لقد تحدث رابين مع الأسد عن طريق السفير ايتمار رابينوفيتش، وبمساعدة قادة الأركان، ايهود باراك وأمنون شاحك، للتباحث مع نظيرهم حكمت الشهابى، وأوفد رابين شاحل إلى القاهرة في التفاته إلى دمشق. وعندما اغتيل رابين في نوفمبر ١٩٩٥ كان مبارك في معمة المسيرة التي كان مقررا في أطارها ان يلتقى شاحل مع شخصية سورية كبيرة كانت على ما يبدو فاروق الشرع.

ولكن، قبل ذلك وفي يوليو ١٩٩٥، أى بعد سنتين من موافقة رابين على التباحث حول الانسحاب إلى خطوط ٤ يونيو. وعلى مأدبة أقامها رابين ذكر كريستوفر أن الأسد لا بد أن يحقق ما هو أكثر من هضبة الجولان بالكامل، والتي فوت فرصة الحصول عليها قبل ١٨ سنة عندما لم ينضم إلى مبادرة السادات. والآن عليه أن يثبت لشعبه أن ما كان سيحصل عليه وقتها لم يكن عادلا. في اعقاب ذلك عاد شاحل إلى مبارك، وأجرى الرئيس المصرى اتصالا تليفونيا مع الأسد واندش لماذا يتمسك بمنطقة الحمه. لكن الرئيس السوري لم يتنازل وأوضح، إذا كان الفلسطينيون الحمقى لم يقاتلوا من أجل ارضهم - فإنه يفعل ذلك بدلا منهم.

إذن، فقد أوجد رابين ضمانا لاجراء مباحثات نظرية حول الانسحاب إلى خطوط ٤ يونيو. ولم ينكر احتمال التنازل

يديعوت أحرونوت ١٩٩٧/٩/٢
يوسى اولمرت

هذه هي التنازلات، ماهو المقابل؟

يمكن أن يتسبب في خسائر لا يمكن تداركها لمصالح إسرائيل الحيوية والاساسية. والشئ الذي يريده الأسد منا، حتى مقابل مجرد استئناف المفاوضات معنا هو شئ غير مقبول وأما الشئ الذي يريده منا مقابل التوقيع على اتفاق يشبه الانتحار من ناحيتنا.

ويمكن لإسرائيل أن تتنازل كثيرا ولكن يجب في نفس الوقت أن نحافظ على نطاق معقول من التوازنات بين الاخطار والاحتمالات. ومن الممكن دراسة امكانية اعتراف إسرائيل بسيادة سوريا على هضبة الجولان حتى الخطوط الدولية مقابل استعداد سوريا لانتشار القوات الإسرائيلية من جديد في المنطقة طوال فترة تتراوح ما بين ٨ - ١٠ سنوات وليس بصورة متسارعة وغير مسئولة حسبما تطالب سوريا الآن. ومن الممكن أن توافق إسرائيل على الاستغلال المشترك لمصادر المياه ومن الممكن أن تساوّم إسرائيل على الوضع الخاص للمستوطنات الإسرائيلية في الجولان في أي تسوية سلمية نهائية.

ويجب أن نعطي لسوريا التي تشعر بالخوف من قوتنا العسكرية ضمانات كافية. ولكن لا يجب بأي حال من الأحوال أن نوافق على صيغتها التي تطالب بأن تكون هناك ترتيبات أمنية بصورة متوازنة ومتساوية للجانبين (على سبيل المثال نزع السلاح من منطقة معينة في هضبة الجولان مقابل نزع السلاح من منطقة مشابهة في الجليل). إذن هناك ما يمكن التفاوض بشأنه وهناك ما يمكن التنازل بشأنه ولكن التنازل هو شئ ثنائي والعبء يجب أن يقع أيضا على عاتق دمشق. هذا ومن خلال التقارير التي تنشر في الصحف الإسرائيلية حول «ما يشبه الاتفاق مع الأسد» يتضح أن شريكنا يطلب الكثير جدا، ولا يعطي أي شئ في المقابل. وهذه الصيغة في حاجة إلى تعديل جوهري من أجل أن تكون امكانية التوصل إلى السلام مع سوريا واقعية وليس فقط مسألة للنقاش العقيم والأكاديمي في وسائل الإعلام الإسرائيلية.

لقد نشر مؤخرا ما يفيد انه تم التوصل إلى ما يشبه الاتفاقيات بين إسرائيل وسوريا في السنوات الأخيرة، ويقال أن حافظ الأسد قد رفض اقتراح إسرائيلي باسترداد هضبة الجولان بالكامل وانسحاب إسرائيل إلى حدود الرابع من يونيو ١٩٦٧ مقابل موافقته على الترتيبات الأمنية وتطبيع العلاقات حسب مطالب إسرائيل. ويقول أحد الآراء أن الأسد لم يكن متأكدا من أن حظه سعيد إلى هذا الحد وطلب المزيد من الايضاحات، ويقول رأي آخر انه مقابل هضبة الجولان بالكامل لم يتمكن من أن يخرج من فمه كلمة «نعم» لإسرائيل.

ولكن لا يهمننا في هذا المقام السبب الدقيق لفشل الاتصالات الإسرائيلية السرية، حيث أن الايضاحين سيئين بنفس الدرجة، فإذا كان الشرط الذي يضيفه الأسد للسلام مع إسرائيل هو الحصول على هضبة الجولان بالكامل حتى ضفتي بحيرة طبرية (الأمر الذي يشجعه على المطالبة بالاستغلال المشترك لمياه بحيرة طبرية وحقوق الصيد فيها) فإنه لا توجد حكومة عاقلة في إسرائيل سواء من اليسار أو من اليمين يمكنها أن توافق على هذا الشرط، ليس الآن وليس في المستقبل القريب، وإذا كان الأسد قد رفض الحصول على هضبة الجولان بالكامل إلا مقابل شئ لا يمكن قبوله أو حتى تصوره لدى أكثر الحكومات الإسرائيلية اعتدالا فإنه ليس هناك شئ يمكن التفاوض بشأنه.

وللأسف، للأسف الشديد فإن السلام مع سوريا يعتبر هدف استراتيجي بكل تأكيد وذو افضلية وأولوية من ناحية دولة إسرائيل. ولكن تبقى فقط مسألة الثمن. أو ليس للسلام ثمن وأن السلم كهدف سامي يبرر أي تنازلات يتطلبها من جانب إسرائيل؟ أم أن الهدف الاستراتيجي والاخلاقي لهما ثمن وأن هذا الثمن

هآرتس ١٩٩٧/٨/٢٩
زئيف شيف

حقيقة الوعود التي قدمها رابين للأسد

تعهدات رابين، خاصة تلك التعهدات التي كان قدمها في المفاوضات مع السوريين. وقد استفسر السوريون في ذلك الحين من الأمريكيين عما إذا كان رئيس الوزراء الإسرائيلي الجديد سينفذ كل ما قدمه رابين من تعهدات في المفاوضات. واقترح رابينوفيتش على بيريز في تلك اللحظات ألا يرفض دعوة الرئيس الأمريكي كلينتون، وأن يكتفى بقول أنه يعتزم دراسة تفاصيل هذه التعهدات، ويبدو أن بيريز رفض الأخذ باقتراح رابينوفيتش. وعرض كلينتون على بيريز خلال المحادثة التي جرت بينهما المطلب

وجه الرئيس الأمريكي بيل كلينتون الدعوة إلى شمعون بيريز لزيارته في جناحه بفندق الملك داوود عقب مضي ساعة على انتهائهم من مراسم تشييع جثمان رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق اسحاق رابين، ولقد كان من الواضح في تلك اللحظة للبروفيسور ايتمار رابينوفيتش الذي كان يشغل آنذاك منصب السفير الإسرائيلي بالولايات المتحدة والذي شارك في المحادثات مع السوريين أن الرئيس الأمريكي بيل كلينتون سيطلب من بيريز الذي كان سيخلف رابين في منصب رئيس الوزراء بتنفيذ

المتوقع، وأعرب بيريز عن التزامه بالتعهدات التي قدمها رابين، ولكنه ذكر في بعض الأحاديث الشخصية أنه ما كان سيقدم على بعض الأمور خلال المفاوضات مع السوريين. وكان من بين تلك التعهدات الموافقة على بحث إمكانية الانسحاب الإسرائيلي إلى المواقع التي سادت عشية حرب يونيو ١٩٦٧، ومع هذا فقد أخبر بيريز كلينتون أنه ليس من المطروح التحدث إطلاقاً عن الحدود، وأن الخط الوحيد يتمثل في الحدود الدولية، وأنه من الممكن النقاش بشأنها.

وقد زعم بيريز الذي كان يشغل في ظل حكومة رابين منصب وزير الخارجية ونائب رئيس الوزراء أنه ذهب من تفاصيل التعهدات التي قدمها رابين للأمريكيين، وأعرب عن استيائه من هذا الأمر أمام السفير رابينوفيتش، بل وأخبره أنه كان قد اتفق مع رابين على إطلاع على تفاصيل المفاوضات، ومع هذا فلم يعلم بيريز حقيقة التفاصيل إلا بعد إطلاع على الوثائق السرية التي طلب من رابينوفيتش أن يطلع عليها.

ولم تكن هذه بالمرّة الأولى التي لم يكشف فيها رابين لوزير خارجيته كل التفاصيل الخاصة بالاتصالات مع الدول العربية، كما أنه كثيراً ما تصرف على هذا النحو حتى مع مساعديه المقربين.

ومع هذا فليس من الممكن أن نزعّم أن بيريز لم يعلم شيئاً عن هذه الاتصالات، فقد سمح رابين عشية إحدى سفرياته للخارج لرئيس الأركان العامة أمنون شاحاك بإطلاع شمعون بيريز القائم بأعمال رئيس الوزراء بطبيعة الوضع الأمني. وقد تطرقت المحادثة التي جرت بينهما على المفاوضات مع السوريين، فأخبر شاحاك بيريز بما كان قد ذكره لرابين فذكر أن الجيش الإسرائيلي يعلم أن السوريين يعتقدون أنهم حصلوا على وعود من الأمريكيين نيابة عن إسرائيل مفادها أن إسرائيل ستانسحب إلى المواقع التي سادت في الرابع من يونيو ١٩٦٧. وكشف الجيش الإسرائيلي عن هذا الأمر بطريقة الخاصة، ومن هنا فإن الوعد الذي قدم للأمريكيين لم يتم بعد التشاور بشأنه.

ولهذه التفاصيل أهمية قصوى خاصة أن الرئيس السوري حافظ الأسد سيزعم ذات يوم ليس ببعيد عن الناظرين أن رابين وافق على الانسحاب من كل هضبة الجولان لمواقع الرابع من يونيو ١٩٦٧، ولذلك فسيتطلب الأسد حكومة تنياها بالالتزام بتعهدات الحكومة الإسرائيلية السابقة.

ويوجد فرق جوهري بين خط الحدود الدولي وبين المواقع التي سيطر عليها السوريون عشية حرب يونيو ١٩٦٧، فقد كان الجيش السوري يسيطر في الرابع من يونيو ١٩٦٧ على ضفة طبرية خاصة في جزئها الشمالي الشرقي من الحوض، كما سيطر على الضفة الشرقية لنهر الأردن في الجزء المنحدر نحو بحيرة طبرية. وعلاوة على هذا فقد كان الجيش السوري يسيطر على جزء من مساحة أرض إسرائيل خلال فترة الانتداب، أي على منطقة الحمة التي يسير بها متعرجاً نهر اليرموك. ومن ثم فإن العودة إلى مواقع الرابع من يونيو تعني أن سوريا ستطالب بالشراكة في طبرية ومياهاها.

ويستلزم توضيح الحقيقة بشأن مسألة الالتزام بالانسحاب إلى مواقع الرابع من يونيو نهجاً استخبارياً بعض الشيء، ومع هذا فمن الصعوبة إمكان التعرف على كل الحقيقة نظراً لأن رابين رحل عن عالمنا غير أنه من الممكن أن نستمد قدراً لا بأس به من المعلومات من بروتوكولات المحادثات التي أجراها رابين مع وارين كريستوفر،

ودينيس روس، وأيضاً مع الرئيس كلينتون. وننشر هنا للمرة الأولى بعض الاستشهادات من هذه البروتوكولات. ويجب أن نضيف لهذه المعلومات تقارير السفير رابينوفيتش خلال حديثه مع دينيس روس.

أما على الطرف الأمريكي فلم يطلع على أدق تفاصيل الأحداث سوى الرئيس الأمريكي بيل كلينتون، ووزير خارجيته وارين كريستوفر، وتوم دونلن رئيس مكتب كريستوفر، ودينيس روس المبعوث الخاص لمبادرات السلام، ومارتين اينديك مستشار الرئيس لشئون الشرق الأوسط في مجلس الأمن القومي الذي عين فيما بعد سفيراً لبلاده في إسرائيل، ومارك باريس الذي خلف اينديك في مجلس الأمن القومي.

أما على الطرف الإسرائيلي فقد كان السفير ايتمار رابينوفيتش هو العليم بأسرار المحادثات. وعمل رابين في تهميش سائر المقربين أي مثلما فعل خلال المفاوضات مع الفلسطينيين في أوسلو. وكما يبدو فقد كشف في مرحلة معينة جزءاً من تفاصيل المفاوضات مع السوريين لوزير الخزانة بيجيه شوحط.

وفيما يتعلق بالمحادثة الحاسمة التي جرت بين رابين وكريستوفر بشأن إمكانية الانسحاب إلى حدود الرابع من يونيو ١٩٦٧ فقد جرت في صيف ١٩٩٤ ويجب أن نشير في هذا المقام إلى أن الفترة السابقة لهذا التاريخ شهدت محادثات عامة بشأن الانسحاب من هضبة الجولان دون الإشارة إلى خطوط الرابع من يونيو.

وقد اتسمت المحادثات الأولى بالعمومية خاصة أنه قد طرح بها على نحو عام موضوع الانسحاب الشامل، ولكن فقد كانت المحادثة التي جرت في الرابع من أغسطس ١٩٩٣ هي الأهم من بين كل هذه المحادثات، ومن هنا فقد غادر كريستوفر إسرائيل غداة هذا اليوم متوجهاً إلى دمشق للالتقاء بالرئيس الأسد. ويتضح مما دار في هذه المحادثة أن رابين شعر بانزعاج بالغ من إمكانية أن يحصل الأسد منه على تعهد اقليمي، وأن يجد في ذلك الحين ذرائع لارجاء اتفاق السلام، فقد ذكر رابين: «لا أرغب أن اغامر بأن أقدم التزاماً بشأن هضبة الجولان، وأن يقول الأسد فيما بعد أنه سينفذ الجزء الخاص به في الاتفاق بعد موافقة الفلسطينيين». وتسأل

رابين: «فلنفترض أنه تم التسليم بمطالبهم، فهل سوريا مستعدة للتوقيع على اتفاق سلام مع إسرائيل على افتراض تنفيذ مطالبها الخاصة بالانسحاب الشامل؟ هل سيكونوا مستعدين للتوصل إلى سلام حقيقي يشمل فتح الحدود وإقامة علاقات دبلوماسية؟ إننا سنقدم الجانب المادي الملموس أي كما حدث مع مصر، ولكن فمن الضروري أن نحصل على بعض عناصر السلام قبل إكمال الانسحاب، فيجب أن تكون لدينا سفارة هناك، وأن تكون الحدود مفتوحة بين البلدين قبل إكمال الانسحاب. إننا نحتاج خمس سنوات لإكمال الانسحاب، ويرتبط هذا الأمر بالتسويات الأمنية». وذكر رابين قبل انتهاء المحادثة مع كريستوفر: «يمكنك أن تطرح هذا الاقتراح عليهم، ولكن فهذا اقتراحك».

ويعني هذا الأمر أن رابين تحدث عن انسحاب شامل على ألا

تتجاوز الفترة اللازمة للانسحاب خمس سنوات ولا يعنى حديث رابين أنه قدم تعهدا صريحا، ولكن من الواضح أن الأسد يتفهم أن ما يطرحه الأمريكيون يتم على ضوء ما تم الاتفاق عليه مع الإسرائيليين.

وعرض رابين خلال هذه المحادثة أيضا قضية الالتزام الأمريكي في حالة الانسحاب من الجولان فذكر رابين خلال محادثته مع كريستوفر: «يتعين على معرفة ما إذا كانت الولايات المتحدة الأمريكية مستعدة لإقامة محطات إنذار، وما إذا كانت مستعدة لوضع قوات في هضبة الجولان». وكانت هذه هي المرة الأولى التي يطرح فيها رابين إمكانية قيام جنود أمريكيين بتشغيل محطات إنذار في الجولان.

وعاد كريستوفر إلى القدس في الخامس من أغسطس ١٩٩٣ ليقدم لرابين تقريرا بما دار في محادثاته مع السوريين، وتطرق هذه المحادثة أيضا إلى موضوع الانسحاب الشامل من الجولان لكن دون التطرق إلى موضوع خطوط الرابع من يونيو. وذكر كريستوفر أن الرئيس الأسد مستعد للتمسك بجوهر التفاهم الذي تحدث رابين وكريستوفر بشأنه، ولكن الأسد يجد مشكلة في التعامل مع مفهوم التطبيع.

وذكر رابين: «فلتسمح لي أن أوجز ما فهمته. إن الأسد مستعد للتوقيع على اتفاق سلام إذا تمت الاستجابة لمطالبه الإقليمية. ويشمل هذا الأمر التطبيع وفتح الحدود وإقامة علاقات دبلوماسية التي تعنى افتتاح السفارات، وإقامة علاقات تجارية، وحينما نتوصل إلى الضفة فسأقاتل من أجلها، ولكننا نحتاج ما يتراوح بين أربع وخمس سنوات. وتعد التسويات الأمنية هي المفتاح.» وتطرق رابين مرة أخرى إلى قضية الوجود الأمريكي في هضبة الجولان فذكر: «إننا نحتاج محطات إنذار أمريكية، ولوجود أمريكي. ولا يمكننا التحرك دون اهتمام أمريكي بهذا الموضوع».

وكان الرئيس الأمريكي بيل كلينتون مطلعاً على أسرار هذا الموضوع، فكانت قضية الانسحاب من الجولان تطرح في جميع اللقاءات التي عقدت بين كلينتون ورابين، وقد أوضح رابين لكلينتون حتى مارس ١٩٩٣ أنه سيتعين عليه إجراء استفتاء شعبي لحسم إشكالية الانسحاب، ولكن فقد أخبر كلينتون رابين في الثاني عشر من شهر نوفمبر ١٩٩٣ أي بعد مضي ثلاثة أشهر على لقاء كريستوفر مع الأسد: «إن السوريين يتربصون بإعادة التصديق على التعهدات».

ولم يشعر رابين بالارتياح من هذا التعريف الذي قدمه كلينتون، ومن هنا فقد حرص على إصلاح هذا المفهوم فذكر «إن المسمى الذي نستخدمه هو الرهن أي ارتباط شئ بشئ آخر». ولم يتحدث خلال هذا اللقاء عن خطوط الرابع من يونيو.

وكان من الواضح في شهر مايو ١٩٩٤ أن السوريين يتحدثون على نحو جلي عن الانسحاب إلى هذه الخطوط، وإنهم لا يكتفون بمفهوم الانسحاب الشامل على نحو عام، فأطلع وزير الخارجية الأمريكي وارن كريستوفر رئيس الوزراء اسحاق رابين في الثاني من مايو على الشروط المضادة التي يطرحها السوريون في مواجهة مطالبه، فكان من بين ما قاله: «إن الأسد يتمسك بخطوط الرابع من يونيو ١٩٦٧، وإذا لم يحصل على ما يبتغيه

فإنه مستعد لنسف المفاوضات». وكانت هذه الصياغة تنطوي على الإنذار.

وتعد للمحادثة التي دارت بين رابين وكريستوفر في الثامن عشر من شهر يوليو ١٩٩٤ بمثابة أهم محادثة فيما يتعلق بخطوط الرابع من يونيو ١٩٦٧، فذكر كريستوفر خلال هذا اللقاء: «من الأهمية بمكان أن يكون بوسعي قول أنه إذا وافق (الأسد) على شروطك فسيمكنني أن أخبره بالشكل النهائي للأمور، ولكن هذا الأمر لن يكون تعهدا» وأجاب رابين: «يمكنك أن تخبره أن هناك ما يدعوه لأن يثق في أن ما ستقوله سيكون الشكل النهائي للأمور، ولكن الإسرائيليين لن يعبروا عن هذا الأمر قبل الإيفاء بكل احتياجاتنا. ويمكنك أن تخبره أن هذا هو ما فهمته، ولكنه لن يحصل على ما يريد قبل تنفيذ مطالبنا». وأجاب كريستوفر بقوله: «إن هذا الأمر في جيبي، وليس على مائدة المفاوضات».

وكان ما قاله كريستوفر بمثابة مفتاح المحادثات الخاصة بخطوط الرابع من يونيو ١٩٦٧. وكانت الأمور أكثر حدة ووضوحاً في تلك المحادثة التي أجراها دينيس روس مع السفير ايتمار رابينوفيتش، فذكر روس خلال اللقاء: «إن تفهم الولايات المتحدة الأمريكية لتنفيذ مطالب إسرائيل يعنى في مجمل الأمر وفي مثل هذه الظروف الانسحاب إلى الرابع من يونيو ١٩٦٧». وأضاف بقوله: «وعلى أية حال فإن هذا الأمر في جيبي، فهذا هو فهمنا. إن هذا الأمر ليس تعهدا. ولن يأخذ هذا الطابع إلا عند صياغة الاتفاق».

وكان من الواضح من خلال كل هذه المحادثات أن الأمريكيين سيخبرون الأسد أن انطباعهم هو أن إسرائيل مستعدة لبحث مسألة خطوط الرابع من يونيو على نحو إيجابي في حالة الاستجابة إلى مطالبها. وأثيرت فيما بعد في إسرائيل الشكوك في أن الوسطاء الأمريكيين سمحوا لأنفسهم أن يعرضوا أمام السوريين مسألة الرابع من يونيو وكأنها أمر ثانوي من الممكن التغلب عليه، وكان الإسرائيليين سيقنعون به في حالة استجابة سوريا لمطالبهم بشأن التسويات الأمنية. ويعنى هذا الأمر أن الجدل الافتراضي الذي أثير مع رابين بخصوص هذه المسألة تحول لدى الوسيط الأمريكي إلى حقيقة بل وإلى موقف إسرائيلي نهائي، وهكذا عرض الأمر أمام السوريين.

ولم يكتف الأمريكيون بالمقولات الشفهية إذ بذلوا في مرحلة ما جهدا للحصول على التزامات إسرائيلية بخصوص هذه المسألة فطلبوا من رابين أن يصيغ لهم موقفه كتابة، الأمر الذي عارضه بشدة السفير ايتمار رابينوفيتش الذي اقنع رابين بعدم الأقدام على مثل هذه الخطوة.

ومن الواضح أن النهج الذي تحكم في ذهن من شاركوا في المفاوضات كان مختلفا عن النهج المتحكم في فكر السلطة في إسرائيل، فلم يتحدث الجيش الإسرائيلي عن انسحاب شامل من الجولان، ولم يتحدث بالتأكيد عن الانسحاب إلى خطوط الرابع من يونيو. كما أن مفهوم خطوط الرابع من يونيو كان مختلفا أيضا عما خطط له موشيه كوحنوفسكي الذي عينه رابين لبحث الجوانب القانونية من اتفاقيات ١٩٢٣ الخاصة بالحدود الدولية بين سوريا وبين الشكل الذي كانت عليه إسرائيل في ظل فترة الانتداب. وكان كوحنوفسكي اقترح على رابين أن تكون الحدود الدولية أكثر ميلا للشرق وفي اتجاه الجولان.

ويتمثل الانطباع السائد حالياً في أن رابين خاض معركتين مستقلتين خلال المفاوضات، ومما يزيد من الاحساس بصحة هذا الانطباع تلك التوجيهات التي أصدرها لرؤساء الأركان العامة بدءاً بيهودا بارك وانتهاءً بشاحاك قبل توجيههم إلى واشنطن للمشاركة في المحادثات مع رئيس الأركان العامة السوري حكمت الشهابي. وقد أجرى رابين في ذات الحين محادثات مع الأمريكيين بحث فيها إمكانية الانسحاب إلى خطوط الرابع من يونيو. ومن جهة أخرى فقد أصدر أوامره للجيش الإسرائيلي بإجراء مفاوضات عن الانسحاب الجزئي تتيح للجيش الإسرائيلي الاحتفاظ ببعض المواقع في الجولان. ولم ير الأمريكيون تناقضا فيما يقوم به رابين، بل رأوا أن ما يقوم به يعد جزءاً من تكتيك المفاوضات، كما أنه يعبر عن رغبته في الحفاظ على الخيارين.

والجدير بالذكر أنه حينما عقد لقاء رئيسي الأركان العامة امنون شاحاك ونظيره السوري حكمت الشهابي فقد عرض شاحاك موقف الجيش الإسرائيلي الذي مفاده أنه سيتم الابقاء على قوات إسرائيلية في الجولان حتى بعد تحقيق السلام، وعقب شهابي على هذا الموقف بقوله أن رئيس الوفد الإسرائيلي يعلم بالتأكيد خط الانسحاب، مكتفياً بالتحدث رمزا دون أن يتحدث بالتفصيل. وعلق شاحاك بدوره بأنه لا يعلم شيئا عن هذا الأمر.

وخلق هذا الوضع في أوساط أعضاء الوفد الإسرائيلي انطبعا بأن شيئا ما يحاك وراء الكواليس وأنه لا علم لهم به، وأنه من المحتمل أن تكون قدمت بعض الوعود، وأنه لم يتم اطلاعهم عليها. وسمح السوريون لأنفسهم في فرصة أخرى التصادى في رموزهم عن حصولهم على وعد من حكومة رابين. وقد حدث هذا الأمر خلال اللقاء الثاني الذي عقد في وادي بلنشتاين أي حينما كان بيريز يرأس الحكومة الإسرائيلية فحينما ذكر أحد أعضاء الوفد الإسرائيلي أنه لم يتقرر بعد أي شيء بشأن الحدود بين الدولتين فقد عقب السفير السوري وليد المعلم على حديثه قائلا: «إنك تعلم بالتأكيد ما ذكره رئيس الوزراء رابين عن الحدود».

وذهل أعضاء الوفد الإسرائيلي مما سمعوه. وإذا استثنينا رئيس الوفد أورى سافير من هذا الوضع فإننا نشك فيما إذا كان أعضاء الوفد كانوا على علم بما قاله رابين للأمريكيين بشأن حدود الانسحاب المحتملة. وقد طلب أورى سافير استراحة في المداورات، ولم يكن الخيار الذي أمامه سهلا حيث إنه رأى أن عدم تعقيبه على ملحوظة السفير السوري سيتم تفسيرها وكأنها تعنى الموافقة. وفي المقابل فإن إنكار ملحوظة السفير قد تؤدي إلى نسف المحادثات. والتقى سافير والمستشار القانوني للوفد الإسرائيلي يوئيل زينجر مع دينيس روس، وقصا عليه الوضع الصعب الذي يواجهه، فتم الاتفاق على ألا يشار الموضوع في مداورات الوفود في وادي بلنشتاين، وهذا ما حدث بالفعل.

وإذا يتسأل المرء لماذا كان رابين مستعدا للإقدام على مثل هذه الخطوة فيجب أن نضع في اعتبارنا أن رابين لم يكن بالشخص الذي يمكنه أن يقدم على مثل هذه الإجراءات دون تفكير عميق فقد ذكر رابين في إحدى المناسبات: «لا يمكننا أن ننسحب إلى حدود الرابع من يونيو ١٩٦٧ التي لا تعد حدوداً آمنة حتى في إطار معاهدات السلام». وكان رابين يتشكك آنذاك بشدة في كل ما يتعلق بالسوريين، وبفرض إحراز أي تقدم في محادثات السلام معهم، وتزايدت ظنونه في إمكانية التوصل إلى شروط يمكنه على ضوءها

مخاطبة الجمهور الإسرائيلي والحصول بالتالي على موافقته للاتفاق. وفي المقابل فقد كان الأمريكيون أكثر اهتماماً بدفع مسيرة السلام مع سوريا أكثر من اهتمامهم بدفعها مع الأردن. ومن الوارد للغاية أن يكون رابين قد أراد السماح للوسيط الأمريكي باتخاذ خطوات مغرية للغاية للتعرف على نوايا السوريين.

ومن الوارد أيضا أن يكون رابين قد فكر في إمكانية مبادلة الأراضي مع السوريين، وكانت هذه الطريقة هي أفضل طريقة لابعاد السوريين عن ضفة طبرية أي أنه كان من الممكن أن يوافق رابين على حصول السوريين على جزء من المواقع التي كانت في حوزتهم في الرابع من يونيو مثل منطقة الحمة في مقابل موافقتهم على تحريك الحدود من طبرية. ولذلك فقد وافق على توصية «نوح كينرتاي» مستشاره لشئون المياه الخاصة بعدم إقامة سد لتخزين المياه لصالح الأردنيين في منطقة الحمة المنزوعة السلاح. وقرر في المقابل أن يتم تحريك السد وأن يقام في منطقة إسرائيلية خارج المنطقة منزوعة السلاح.

واتخذ رابين في نفس الوقت تقريبا خطوة معاكسة أمام السوريين فبينما كان رابين يخبر الأمريكيين أنه مستعد في ظل ظروف معينة أن يبحث مسألة خطوط الرابع من يونيو ١٩٦٧، فقد سمح لرئيس الأركان العامة الإسرائيلي شاحاك أن يعرض على السوريين موقف الجيش الإسرائيلي المطالب بالبقاء في هضبة الجولان في إطار اتفاقيات السلام. ولا يسعنا سوى أن نتساءل هل أراد رابين أن يعرض أمام السوريين والأمريكيين صورة توحى لهم أنه يتعين عليه التغلب على معارضة المؤسسة الأمنية لفكرة الانسحاب الشامل من الجولان؟ غير أنه من المحتمل أن يكون النهج الذي اتبعه رابين في المفاوضات مع السوريين هو النهج الذي يمثل تكتيك رابين في المفاوضات خاصة أنه اتبع مثل هذا النهج في المفاوضات مع الفلسطينيين ولم يخرج التعهد الخاص ببحث خطوط الرابع من يونيو إلى النور طيلة حياة رابين، ولم يتم الكشف عن هذا الجانب إلا بعد موته وكأن البعض قد حاول أن يوحي أن رابين كان يتبنى موقفا مساوما بسبب رغبته للتوصل إلى سلام مع السوريين. وحينما تولى بنيامين نتنياهو مقاليد السلطة في إسرائيل فقد تم تسريب المعلومات على نحو مباشر بل وعلى لسان المتحدثين باسم الحكومة فقد جاء في بيان الحكومة أنه تم التوصل بالفعل إلى اتفاق بين رابين والأمريكيين ولكن هذا الاتفاق غير ملزم للحكومة الجديدة، وأن الاتفاق غير مطروح حالياً.

ومع هذا فتبقى قضية ما إذا كان رابين قد قدم تعهداً قاطعاً أي كما يذكر السوريون، وإذا كان هذا الأمر صحيحاً فلماذا لم يشبث الأسد بهذا الالتزام وسعى إلى تنفيذه؟ فلقد كان هذا الالتزام بمثابة فرصة ذهبية للحصول على كل هضبة الجولان بل وعلى جزء من مساحة أرض فلسطين في ظل الانتداب، بل وكان هذا الالتزام فرصة لوضع موطئ قدم على ضفاف طبرية والأردن.

ومن المحتمل ألا يكون الأسد قد تشبث بهذا الالتزام لأنه لم يكن واثقاً في أنه حصل على وعد صريح من رابين على خلاف ما يزعم حالياً، وأنه أحس أن ما حصل عليه على أقصى تقدير

بعد وعدا ببحث هذا الموضوع، والتفاوض بشأن خطوط الرابع من يونيو ١٩٦٧. ويتشابه هذا الاحتمال مع ما ذكره الجنرال مصطفى طلاس خلال حوار جاء فيه أنه لم تكن لدى الأسد فرصة لاسترداد الجولان وأنه رفضها.

ومن المحتمل أن يكون الأسد قد اعتقد أن رابين قدم بالفعل هذا الوعد، غير أنه أي الأسد لم يكن مستعدا لأن يسدد في المقابل الثمن أي أنه لم يكن مستعدا للتسليم بفكرة التسويات الأمنية التي طالبت بها إسرائيل، ومن المحتمل أن يكون الأسد قد أراد الحصول على كل شيء دون أن يسدد في المقابل شيئا لإسرائيل.

وقد مضت شهور طويلة على هذا الأمر منذ أن سمع الأسد من الأمريكيين ما سمعه بشأن خطوط الرابع من يونيو، ومع هذا فلم يظهر طيلة هذه الفترة أية مرونة هذا بالرغم من أنه كان قد

تفويض رابين

إن البروتوكولات التي سجلت لاتصالات اسحاق رابين مع حافظ الأسد بواسطة الولايات المتحدة والتي نشرها أول امس زئيف شيف في جريدة «هآرتس»، تطرح سؤالا حول إعلان سوريا أنها اتخذت قرارا استراتيجيا بعمل السلام مع إسرائيل بشروط معينة. ففي السنوات الأخيرة لرئيس الحكومة رابين وصل إلى أبعد مدى في جهوده لاحتراز سلام كامل. إن الوثائق التي نشرت تبرهن على ذلك وتشير شكوكا كبيرة فيما يتعلق بقدرة واستعداد الأسد على تنفيذ تصريحاته.

ومن التقرير يتضح أن سوريا قد استغلت جيدا الخدمات الطبية لوزارة الخارجية وأرين كريستوفر من أجل التقدم في هدفين إقليميين. الأول هو جر إسرائيل للحوار حول انسحاب كامل من الجولان، والثاني إبعادها أيضا من المناطق التي هي جزء من أرض إسرائيل الانتدابية.

فقد أراد السوريون، في الحقيقة، انتزاع التزام من إسرائيل بالخروج من مناطق لم تكن أبدا تحت سيادتهم، بل إحتلت بأيديهم عام ١٩٤٨.

لقد وافق رابين (من المحتمل بشكل مفاجئ، ومن المؤكد بسرية، وبدون أي تفاوض منظم في شكل هيئة أو طاقم) على إجراء تفاوض نظري في هذه القضية وطلب معرفة ماهو المقابل الذي ستحصل عليه إسرائيل إذا ما أشارت للانسحاب لخطوط الخط الأخضر.

ولا يوجد وضوح كامل إلى أي مدى سمح رابين للمبعوثين الأمريكيين بإرسال التقارير عن موقفه إلى الأسد، ومع ذلك، وفي كل صورة عرض فيها كريستوفر الموضوع أمام الأسد - كان يستطيع رئيس سوريا أن يفترض أن كريستوفر لا يطرح أمامه احتمالا كهذا بدون حوار سبق مع رابين حوله.

ولم يعرف شيمون بيريز والذي أختير لرئاسة الحكومة، ماذا بالضبط وضع رابين في أيدي أمريكا من تفويض وماذا بالضبط قبل لسوريا. ولكن بيريز لم يتخل عن هذا الالتزام النظري، حتى

توصل إلى اتفاق مع رابين، بل ومع بيريز إذ يزعم إنه حصل من بيريز على وعد ضخم، فحينما طالبه الأمريكيون بعد انتهاء عملية «عناقيد الغضب» بالتأثير على حزب الله حتى يوقف الهجمات حتى انتهاء المعركة الانتخابية فقد رفض هذا المطلب، مما ساعد على هذا النحو على فوز نتنياهو.

ولذلك فليس من الممكن أن نتهرب من الاحتمال التالي ألا وهو أن الأسد لم يرغب في تنفيذ هذه الصفقة رغم جميع الوعود التي حصل عليها على حد زعمه، وهذا لتخوفه من أن يتوصل إلى اتفاق سلام مع إسرائيل، ونظرا لأنه لا توجد أهمية لما يوعدون به في المقابل. إن هذا الاستنتاج استنتاج متشائم لن تتضح حقيقته إلا مع استمرار المفاوضات بين سوريا وإسرائيل.

هآرتس ١٩٩٧/٨/٣١

وإن كان قد أشار إلى أن رابين أخطأ. أما الأسد فمن جانبه امتنع عن لقاء بيريز، مثلما امتنع عن لقاء رابين في خريف ١٩٩٥.

ومن المحتمل أن قرار بيريز بالتبكير بالانتخابات للكنيست في عام ١٩٩٦ كان مستمدا من احباطه إزاء تصلب الأسد من خطواته تجاه السلام، حتى في الظروف الجيدة والتي حظى بها من قم رابين.

وطوال الوقت الذي تولى فيه رابين وبيريز المناصب تصرف الرئيس السوري وكأن توقيتاته وعملية الوقت في يديه. ولم يكتف بما نقلوه له بزعم أنه لا يوجد في أقوالهم أساسا قويا للالتزام بانسحاب عميق. ومع ذلك ما أن انتخب نتياهو لرئاسة الحكومة غير الأسد من اسلوبه وبدأ يزعم أنه يجب الاستمرار في الحوار من النقطة التي تم الوقوف عندها. وهذه النقطة، من وجهة نظره، هي التي يتمسك فيها بوعد رابين. نظريا أيا كانت. بالتفاوض حول الانسحاب لحدود ما قبل حرب ١٩٦٧.

ويبدو أن دمشق أيضا تدرك الآن، أنها أفشلت المفاوضات في ظروف مثلى من وجهة نظرها. وفي الأيام الأخيرة بدأت عناصر مستحولة بالسلطة من دمشق بالتأكيد على سلام كامل مقابل الوفاء بكل الوعود التي تمت في الحوار مع رابين. وهذا الافتراض ليس مفهوما من تلقاء ذاته، حيث أن الاتصالات حينئذ لم تنضج أو تصل لمستوى إتفاق ملزم (على العكس من اتفاقية أوسلو، التي وجب تنفيذها أيضا على حكومة جديدة لم توقع عليها).

إن الظروف اختلفت وهي تستوجب استئناف المفاوضات بأسلوب المشاركة، وبالذات في قضايا الانسحاب من الجولان وتقسيم المياه، ترتيبات الأمن والرغبة السورية في السيطرة على منطقة الحمة والتي كانت أرض إسرائيل الانتدابية.

إن تصلب الأسد، فيما يتعلق بشرط استئناف المفاوضات، تسهل بالذات الموقف على الحكومة في إسرائيل. فإذا ما قرر الأسد ببساطة قبول الاقتراح الذي طرحه وزير الدفاع اسحاق مورديخاي باستئناف المفاوضات بين الحكومتين، بدون شروط مسبقة، فإن الحكومة الإسرائيلية سوف تكون مطالبة ببلورة موقف حاسم فيما يتعلق بالسلام وثمنه.

سد يعطل السلام

بوضع اليد في الوقت الذي يطالبون فيه بمنطقة الحمة والتي كانت جزءاً من أرض إسرائيل فترة الانتداب والتي تم الاستيلاء عليها بالقوة في حرب ١٩٤٨. إن هذه المبررات وغيرها يجب طرحها على مائدة المفاوضات، إذا كانت النية بالفعل تتجه للوصول مع السوريين لاتفاقية سلام يتم فيها ترتيبات أمنية بما فيها تأمين مصادر المياه.

لقد توصل رابين إلى اتفاق مع الأردنيين على موقع السد. وبعد ذلك بدأ التفاوض مع هيئة الآثار في إسرائيل، التي طالبت بتنفيذ أعمال انقاذ في تل دوبر قبل إقامة السد. وهذا القرار تغير الآن بواسطة وزير البنية القومية إيريل شارون على ضوء ما كشفه زئيف شيف في جريدة هآرتس ١٩٩٧/٨/٢٢ فتم إلغاء قرار رابين فيما يتعلق بموقع السد. وأمر شارون ببناء السد داخل المنطقة المنزوعة السلاح، والذي يوجد حوله خلاف في الرأي مع السوريين. وإلغاء القرار السابق لاسحاق رابين حظي بتأييد من رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو.

إن المبررات للقرار الجديد هي سياسة في الأصل. فنقل السد إلى المنطقة المنزوعة السلاح يهدف قبل أي شيء إلى تصعيب المفاوضات مع السوريين. ويجب النظر للأمر على أنه فرض للأمر الواقع، بما يشبه إقامة مستوطنة جديدة في المناطق، وذلك حتى قبل أن تصل سوريا وإسرائيل إلى تفاوض في موضوع الحدود.

وهذه الخطوة تنضم إلى اقتراح وزراء الحكومة لصالح ترسيخ قانون هضبة الجولان. إن إرسال الإشارة لسوريا واضح.

إن حكومة إسرائيل تتحدث بالفعل عن السلام مع سوريا، ولكن الكلام شيء والأفعال شيء آخر. إن أفعال الحكومة تهدف إلى الاثقال وتصعيب حل وسط منطقي بين القدس ودمشق.

في ملحق لاتفاقية السلام بين إسرائيل والأردن المحدد أنه في منطقة عدسيه يتم إنشاء سد للتخزين والتحويل، ويتم فيه تجميع مياه نهر اليرموك وفيضاناته في الشتاء. والمياه في ذلك السد من المفروض أن تم نهر الأردن وتتدفق لترعة عبدالله، أو يتم نقلها لأغراض أخرى يتم الاتفاق عليها بين الطرفين. وبعد مناقشات جوهرية أساسية، والتي تم فيها الإعراب عن مواقف كثيرة مختلفة حسمت في حينها أشار رئيس الوزراء ووزير الدفاع اسحاق رابين، بأنه يجب بناء السد داخل حدود الخط الأخضر وليس في المنطقة المحايدة بجوار تل دوبر. إن مبررات رابين كانت صادقة معه. ومن بينها أنه أخذ في الاعتبار أنه من الأجدر أن تبقى في يد إسرائيل مساحة للمناورة فيما يتعلق بمطالب سوريا للحصول على المنطقة المنزوعة السلاح - الحمة. وتلك المساحة للمناورة يمكنها أن تتيح، من بين الأمور المطروحة تبادل أراضي في إطار اتفاقية سلام مع السوريين. لقد أراد رابين أيضاً أن يكون السد في الجانب الإسرائيلي وأن يحسم مستقبله في إطار العلاقات بين إسرائيل والأردن، وليس بين الأردن وسوريا.

فسوريا تطالب كما هو معروف، أن تنسحب إسرائيل في إطار اتفاقية سلام إلى خطوط وحدود ١٩٦٧، عشية حرب الستة أيام. وعلى ضوء هذا المطلب فسوف تنتقل إلى سوريا المنطقة المنزوعة السلاح - الحمة. والتي كانت جزءاً من أرض إسرائيل في سيطرتها على المنطقة. وبالمناصفة، فإن الفلسطينيين يطالبون أيضاً بمنطقة الحمة بزعم أن المقصود هنا منطقة تابعة لفلسطين التي كانت في حوزة العرب. وقبل حرب الستة أيام كان في حوزة سوريا مناطق إضافية على طول الحدود بما في ذلك الشاطئ الشمالي الشرقي لبحيرة طبرية.

ومطالب السوريين لجزء من المناطق ليست صادقة. فهم لا يستطيعون الزعم بأن إسرائيل ليس لها الحق في امتلاك أراضي

الخصم هو المتهم

يؤدي فتح حدودها إلى اهتزاز النظام الحاكم. وبالتبادل، فإن رفض العرض الإسرائيلي يعزز من الرأي السائد في الحكومة بأن سوريا غير مهتمة بالسلام لأسباب أيديولوجية، وأن أهمية هضبة الجولان في نظر حافظ الأسد هي أهمية ثانوية، ولهذا فإن التهديد النابع من الجمود السياسي ليس تهديداً كبيراً. العامل المشترك في كل هذه التفسيرات هو الميل لابرار أخطاء

ما نشر عن أن اسحاق رابين كان مستعداً لأن يبحث - إن لم يكن لديه مانع من أن يبحث - الانسحاب إلى خطوط الرابع من يونيو ١٩٦٧ مقابل استجابة سورية لمطالب إسرائيل، يخلق انطباعاً بأن الحاكم السوري اضاع فرصة تاريخية للتوصل إلى اتفاق سلام مع إسرائيل. وهذا الانطباع يعزز من التفسير القائل بأن هناك توجساً سوريا من إقامة علاقات سلام كاملة مع إسرائيل، خوفاً من أن

دمشق. ليس من شك من أن الأسد قد ارتكب أخطاء، ولكن الميول لالقاء المسئولية المنفردة لفشل المفاوضات على سوريا بعد تجاهلها لادراك دور إسرائيل في إفشال المفاوضات والحيلولة دون استخلاص الدروس المستفادة. لقد أدرك السوريون بالفعل أن هناك استعدادا إسرائيليا لبحث الانسحاب إلى حدود الرابع من يونيو ١٩٦٧، ولكن يبدو أنه لم يكن من الواضح لهم ما الذي تطلبه إسرائيل بالضبط مقابل هذا الاستعداد.

لو كان في إسرائيل نظام عمل محدد، يدرس بعمق أهمية القضايا المطلوبة، وفرص موافقة السوريين عليها، يحتمل أننا كنا قد أحرزنا تقدما في المفاوضات الخاصة بالمجالات التي نتمناها فعلا.

وهناك نموذجان يوضحان هذه النقطة. اللقاء الذي تم بين إيهود باراك وحكمت الشهابي في ديسمبر ١٩٩٤ وصف بأنه فشل أدى إلى جمود المفاوضات لمدة ستة شهور. كان من بين المطالب الرئيسية التي طرحت في هذا الشأن، إجراء تخفيض كبير في حجم الجيش السوري النظامي. ويبدو هذا المطلب من الوهلة الأولى معقولا كخطوة رمزية نابعة من انكماش الخطر الذي يهدد سوريا في أعقاب اتفاق السلام. ولكن الموافقة على هذا المطلب يعد بمثابة انتحار سياسي للنظام السوري الذي يستند على قوة الجيش. والدليل على أن هذا المطلب لا يعتبر تهديدا في اعتقاد مؤسسة الدفاع هو حقيقة أننا لم نؤكد عليه في لقاء باراك والشهابي الذي عقد في يونيو ١٩٩٥.

مطلب آخر طرح في لقاء باراك - الشهابي، والذي أكدنا عليه في ذلك اللقاء، كان يتعلق بوضع محطة انذار إسرائيلية في جبل الحرمون. هنا أيضا كان العمل المنظم سيكشف أن هذا المطلب يتناقض تماما مع مبدأ السيادة السورية في هضبة الجولان. في هذه الحالة أيضا كنا سنوفر على أنفسنا الكثير من الوقت لو كنا درسنا جيدا الضرورة الحقيقية لمحطة الانذار مقارنة بمتطلبات استراتيجية أخرى مثل نزع السلاح، وخفض القوات ووضع قوات دولية عازلة. لقد تم إنجاز العمل الأساسي الخاص بالمجال الاقليمي في سرية تامة داخل جيش الدفاع. فالتعتيم الذي فرضه رابين وبريز على هذا الموضوع حال دون الدخول في خضم الموضوع مع السلك العسكري فيما يتعلق باحتياجات إسرائيل الأمنية الحقيقية تحت ظروف الانسحاب الشامل. في ظل رابين كان التأكيد على احتياجات إسرائيل العسكرية في ظل بيريز تم تحريك هذا التأكيد من المجال العسكري إلى المجالين السياسي والاقتصادي، عندما قام وفد المفاوضات

الإسرائيلي الذي كان مزودا بنبوءة الشرق الأوسط الجديد، بطرح قائمة من الاتفاقيات الاقتصادية والتجارية التي ادهشت الوفد السوري برئاسة وليد المعلم.

بذلك كررنا الأخطاء التي حدثت في مؤتمر برشلونة وصنعنا مرة أخرى جدارا من المخاوف بأننا نهدف للسيطرة الاقتصادية على سوريا بعدما ذقنا رد الفعل العربي «للهجوم الاقتصادي» الإسرائيلي، وبعد أكثر من عام للفجوة السحيقة بين النبوءة والواقع بالنسبة للثمار الاقتصادية لاتفاقية السلام الإسرائيلية - الأردنية، كان يجب أن يكون واضحا أن مثل هذه القائمة بمثابة سيف من الورق.

أن عدم الاهتمام بمخاوف وتوجسات الطرف الثاني يتكرر تقريبا في كل لقاء عربي - إسرائيلي.

إننا نتوقع - وعن حق - أن يدرك الطرف الثاني ويهتم بمدى حساسيتنا تجاه الاعتبارات الأمنية.

إننا نتوقع - وعن حق - أن يضع الخصم في الحسبان الضغوط السياسية التي على الزعماء الإسرائيليين.

ولكن هل ندرك الدوافع والمخاوف التي لدى الطرف الثاني؟ لدى إسرائيل معلومات عن أقراننا العرب وقدرة فكرية تتيج التكامل بين هذه المعلومات والتحليل العميق لمصالحنا واحتياجاتنا خلال المفاوضات. ولكن يتضح مرة أخرى أن الزعماء يعتمدون فقط على أنفسهم - ولكن عندما يفشلون - يكون المذنب هو الخصم - والخصم فقط والخصم دائما. ونجد أن الامتناع المستعصي عن استخلاص الدروس المستفادة يغلب على هذه الحالة أيضا. الحقيقة أن الخصم هو الذي أخطأ فعلا وأن هذه الأخطاء العوية في النظرية التي ترفض التنازلات المهمة من أجل تحقيق السلام، تزيد أكثر وأكثر من الميول لعدم دراسة أسلوب إدارة المفاوضات.

بعد سنوات، عندما يتضح ما هو ثمن الفرص الضائعة وما هو دورنا الحقيقي في ذلك، سنبدأ في إعادة النظر فيما فعله. ولكن وقتها أيضا فإن الرغبة والقدرة على استخلاص الدروس المستفادة بالنسبة للمرحلة التالية في السياسة الخارجية والأمنية تظل بمثابة تمنيات لدى المثقفين، وليست واقعا سياسيا.

ملاحظة:

تولى البروفيسور زئيف ماعوز رئاسة مركز يافيه للأبحاث الاستراتيجية. وهو حاليا في اجازة دراسية كباحث زائر بمركز بيكر للسياسة بجامعة رايز بيوستن - تكساس.



لبنان : المأزق الإسرائيلي

معاريف ٢١ / ٨ / ١٩٩٧
شلوميه جازيت

لبنان: أوان تقييم الوضع

البديل الثاني هو استمرار الاكتواء بنيران هذا العبء. وذلك لا يمثل حلاً. انه وضع مؤقت من شأنه ان يستمر فترة طويلة أخرى. يصاحبه تصعيد عدواني. والتمن الذي يتوجب على سكان الشمال دفعه ثمن اقتصاديا ثقيلا وبشريا قاسيا ومعروف لدينا. والبديل الثالث هو الخروج من منطقة الحزام الامنى الى ما وراء خط الحدود جنوبا. وفي هذا البديل مغامرة ليست بسيطة - فليس هناك من يضمن بأن خروجنا سيؤدي فعلا الى توقف المحاولات الهجومية. من ناحية أخرى فان هذا البديل لا يخلو من مزايا ايضا فالدافع الذي يتمتع به السوريون الآن سيصبح مشكلة. اذ انهم سيفقدون قدرتهم على الادعاء بمشروعية حرب التحرير التي يخوضها سكان الجنوب. وبعد الخروج أو انسحاب جيش الدفاع سيصبح أى اعتداء هو مجرد هجوم واضح على منطقة اسرائيلية لا صلة لها بأية نزاعات. وحق اسرائيل فى الرد بقسوة على أى اعتداء من هذا النوع سيضعاف بشكل مؤثر من خطر التصعيد وتوريط القوات السورية فى حرب لا تريدها. وسيقع حزب الله فى مأزق مشابه، فلا يمكن ان يطلق قذائف الكاتيوشا على السكان فى اسرائيل بحجة انها حرب تحرير اراض لبنانية، وسيكون من شأن ردود افعال جيش الدفاع ضد أهداف فى عمق لبنان، ان تدفع حكومة بيروت الى مهاجمة كل من يعرض امنها وأمن الدولة للخطر.

من المحتمل بالطبع، ان تحدث اختراقات للحدود. ومع غياب المنطقة الامنية ستزداد المحاولات الناجحة من قبل المخرين الذين سيحاولون ذلك. ومع ذلك، فإن جيش الدفاع الاسرائيلى لديه من الخبرة ما يكفى لاقامة حوائط معبرة لصددهم، بشق طرق قويه متداخلة وتتعبق فورى لعمليات التسلل، والاحتمال كبير فى منع معظم هذه المحاولات.

لقد وصلنا الى مرحلة تتطلب اعادة تقييم الوضع برمته. وجدير بنا ان نفعل ذلك بعيدا عن ضغط احداث الايام الاخيرة، عندما ندرس الامور بشكل متزن. ورغم ان اى بديل من البدائل القائمة امامنا ليس مثاليا فإن ميزتنا الكبرى تكمن فى ان الرهان فى محاولة انتهاج خط جديد ليس رهانا خطيرا.

تعد أحداث الايام الاخيرة مبررا وجيها لاعادة تقييم سياستنا عند الحدود الشمالية وأبدأ بتحديد انه مامن مناص لنعود وتؤكد انه لن يكون هناك حل للمشكلة الا باتفاق سياسى. إن ضربة عسكرية، حتى لو كانت عنيفة، لن تستطيع ان تضمن الهدوء الى مالا نهاية. وطالما لم يتحقق اتفاق مع الحكومة السورية، فان خطر الحرب قائم بشكل أو بآخر. ومن المهم ان نذكر، انه ايضا اذا تحقق اتفاق سياسى، فليس فى ذلك ضمان للهدوء الثام. لقد قضت اتفاقات السلام مع مصر والاردن على التهديد بالحرب، الا انها لا تحوى ردا على الاعمال الجنونية. ان السوريين هم أكثر المستفيدين والمتمتعين ببقاء جيش الدفاع الاسرائيلى فى الحزام الامنى وهذا هو الدافع الذى يجعلهم يستنزفون دماء جنودنا حتى نوافق على قبول شروطهم فى الجولان. والسوريون يستمتعون ايضا لأن مقاتلى حزب الله ليسوا مخربين، بل ميليشيات تقاتل لتحرير ارض لبنان، فهم يخوضون حرب تحظى بتفهم دولى واسع. وتحرص سوريا على الا ينحرف القتال فيخرج عن حدود الحزام الامنى. فهي لا تريد تصعيدا من شأنه ان يؤدي الى حرب تتورط فيها القوات السورية، طالما ان دمشق غير مستعدة ولا راغبة فى ذلك. وكل ذلك يجعل اسرائيل تتورط فى رد فعل شاذ، بينما تحصل دمشق على نقاط سياسية إذ تلعب دور الوسيط الذى يتمتع بتأثير سواء فى بيروت أو بين قيادات حزب الله.

لقد بثنا منذ فترة، من القاء المهمة برمتها على جيش جنوب لبنان. والآن يتحمل جيش الدفاع الاسرائيلى عبء الدفاع عن المنطقة الأمنية. وفضلا عن ذلك، فما من احد فى جيش جنوب لبنان ينزعج أو يتحمل ما يحدث، وما طلقات المدفعية التى سقطت على صيدا هذا الاسبوع إلا مثالا واضحا على ذلك.

ان ساحة المنطقة ليست كبيرة الى حد يصل بطلقات الكاتيوشا الى ابعد من مستوطنات الشمال. وبالعكس فان تزود حزب الله بصواريخ الكاتيوشا ذات مدى كبير يحقق لنا مساحة لا نهاية لها. اذن ماهى البدائل القائمة امامنا؟

البديل الاول، هو التخلص من العبء العسكرى من جراء السيطرة على المنطقة الامنية، وذلك بقبول املاءات دمشق للتسوية بشأن هضبة الجولان. وهذا البديل ترفضه الغالبية العظمى فى اسرائيل.

نحارب حزب الله ونؤيد أمل

المعضلة الاساسية تكمن في السؤال الآتي: هل هذا هو الوقت المناسب للتنازل والاتسحاب من جانب واحد في الوقت الذي تسيطر فيه منظمة حزب الله على الرأي العام الشيعي وتستمر هذه المنظمة في دعم اساسها وبيئتها التحتية في القرى على حساب أمل. وعلى خلاف أمل فان حزب الله سوف يستمر في محاولة اثبات ان وجودنا في شتولا وفي منرا غير مشروع. ومنظمة حزب الله التي تجد الدعم والتشجيع من النجاحات التي تحققها سوف تستمر في العمل وفي تنفيذ اعمال ارهابية ضد اسرائيل. وعلينا ان نبذل كل جهد ممكن من اجل خلق الظروف المناسبة للحياة الهادئة على جانبي الحدود الدولية وذلك بواسطة استغلال طبيعة السكان القرويين الشيعة. واليوم لا يساعد الواقع على فعل ذلك، حيث ان القرويين الشيعة حائرون ما بين الرغبة في العيش في هدوء وبين العلاقات مع اسرهم شمال المنطقة الامنية حيث ان كثير من هذه الاسر تقيم علاقات مع منظمة حزب الله.

ويجب ان نعمل بجميع الوسائل الممكنة من اجل تأييد حركة أمل ودعم القرى التي تقع عبر المنطقة الامنية وذلك بالتنسيق مع نوى المواقف من الشيعة داخل المنطقة الامنية ويجب فعل ذلك حتى لو كان حليفنا المخلص الجنرال انطون لحد لا يرغب في ذلك لان مثل هذا النشاط يمس مكانته أو يضر بها. ونحن نتحمل مسؤولية كبيرة تجاه انفسنا ومستقبلنا.

الكاتب كان ضابط المخابرات في وحدة الاتصال مع لبنان في الفترة من ١٩٩٠ - ١٩٩٢

لقد طرحت وسائل الاعلام عدة تقديرات بشأن هدف العملية التي قامت بها وحدة الكوماندوز البحرية في الناصرية - وهل كان هذا الهدف هو تصفية زعيم شيعي ينتمي الى حركة أمل أم ضرب البنية الاساسية لمنظمة حزب الله؟ فيما يتصل بالتقدير الأول يجب ان نؤكد حقيقة ان الطائفة الشيعية التي خرجت منها منظمتي أمل وحزب الله سوف تستمر في التأثير على حياتنا في الحدود الشمالية سواء مع وجود المنطقة الامنية او بدونها. وتجدر الاشارة الى ان نصف خط الحدود البرية مع لبنان يسكنه سكان شيعيين، حيث ان ٧٥٪ من سكان المنطقة الامنية والاعلبية الحاسمة من سكان جنوب لبنان هم من الشيعة ومن واجبن ان نتصرف حيالهم حسب المثل الذي يقول: "الجار القريب خير من الاخ البعيد".

فالحياة الطبيعية بين اسرائيل وبين سكان طيايه ومركبة وعيترون ومنت جبيل والنبطية وتبين سوف تؤثر اكثر من اى شى آخر على مستقبلنا ويجب علينا ان نعتبر ذلك من اهم العناصر على الاطلاق عند بحث امكانية الاتسحاب من جانب واحد من المنطقة الامنية.

ان العلاقات بين اسرائيل والسكان الشيعة غير مشروطة بوجود المنطقة الامنية ولذلك فقد قامت اسرائيل في الماضي برعاية العناصر المعتدلة في الطائفة الشيعية وقلصت تأثير العناصر المتطرفة وخلقت نوع من التفاهم مع حركة أمل والتي تمثل الطائفة الشيعية في واقع الامر. وبذلك حاولت اسرائيل الحد من زيادة قوة حزب الله في القرى. ولكننا فشلنا في ذلك ومن ثم فان

الفخ اللبناني

الشاملة بين الدولتين. لقد تحولت هذه المقولة الى شعار يرفعه المستولون الرسميون الذين ترعرعوا في هذه المناصب على اساس الواقع المتجمد في لبنان. لقد كان قاده الالوية الحاليون جنودا نظاميين عام ١٩٨٢ عندما دخلت اسرائيل لبنان، وكل ضابط في جيش الدفاع تقريبا، صاحب خبرة قتالية كان قد حصل على هذه الخبرة اساسا في لبنان، اذن لا دهشة في عدم تجرية سياسة أخرى من أجل حل المشكلة. قال بنيامين نتنياهو مؤخرا ان وجود جيش الدفاع في لبنان حيوى من أجل عدم هجرة الجليل. هذا القول الصادر عن رئيس الوزراء الذي ينتمي الى (المعسكر القومي) يجب ان يشير استياء كل المواطنين الاسرائيليين. انها صورة تفكير تناسب عمدة

من اكثر الامور البارزة في الواقع اللبناني، هو ان اسرائيل مازالت تنزلق خلف الاحداث التي تفرضها سوريا أو ايران. من ناحية سوريا تعتبر لبنان ملعبها ومنطقة تجارية حرة وانتعاشها الاقتصادي يعتبر مصلحة سورية واضحة. وقد عادت اسرائيل لتسقط في نفس الفخ. هل تنظر سوريا الى لبنان على انها دولة مستقلة؟ ان اسرائيل تفعل نفس الشئ. الا ترى سوريا في لبنان فتاة خلفها للمناوشات العسكرية؟ لقد انزلق الجيش الاسرائيلي الى حرب عصابات في لبنان، وقد اصبحت هذه هي الخبرة العملية الوحيدة له. يقول المتحدثون الاسرائيليون ان الطريق لحل المشكلة اللبنانية يمر عبر سوريا كجزء من التسوية

بلدة في عهد القياصرة، يخشى من المذبحة التي قد تقضى على طائفته.

يجب على اسرائيل ان تخرج فوراً من لبنان، في الوقت نفسه، لو تعرضت الاراضى الاسرائيلية للقصف، عليها ان ترد مثل اى دولة تعرضت لهجوم من دولة مجاورة. في الحالة اللبنانية يجب ان يكون الرد في موضع مؤلم للغاية - اى في البنية الاساسية المدنية وفي مناطق التنمية الاقتصادية. هناك محطات قوى، وخطوط كهرباء وموانىء بحرية ومطارات وطرق وخزانات وقود ومحطات اذاعة وتليفزيون... الخ.

ان ضرب هذه الاهداف وما يماثلها سوف يهز الاقتصاد اللبناني، ويردع المستثمرين من الاجانب، ويخفض رواتب العاملين، ويعمل على انهيار العملية، وشلل الحياة اليومية ويجبر اللبنانيين على البحث عن طرق أخرى لتحديد المليشيات التي ستعمل ضد اسرائيل.

هل ستفعل لبنان هذا بالقوة؟ هل ستقوم بتحبيد القوات المسلحة عن طريق وضعها في الصفوف الاولى للمنتفعين؟ انها قضية لبنانية داخلية. يجب ان نتذكر ان اسرائيل لم تكسب من وراء تدخلها في الواقع السياسى اللبناني. اضافة الى ذلك، فإن الاهتزاز الاقتصادى

وعرقلة الحياة اليومية والطبيعية في لبنان سيقتل بعض الاشجار من البستان السوري حيث سيفقد السوريون العاملون في لبنان مصدر دخلهم. الى جانب ذلك، فإن ضرب حقول الافيون أو شحنات المخدرات سوف يمس مباشرة دخل كبار المسئولين السوريين، وبذلك ستؤدى خدمة مشكورة للحرب العالمية ضد المخدرات.

يجب ان يتذكر رئيس الوزراء انه لم يحدث ابدا ان هجر سكان الجليل ديارهم منذ عهد كفار جلعادى وحتى عهد الكاثيوشا حيث كان يانوش وايتان سيقضيان عليها لولا بيجين.

ومثلما كان الامر في السابق، اليوم ايضا يفقد الشباب الاسرائيلي حياته من أجل حماية المستوطنات الشمالية.

يجب - تحسبا لدفعات التجنيد القادمة - ان نختبر عمليا ما اذا كان من غير الممكن الدفاع عن شمال الدولة، مثلما تفعل اى دولة ذات تفوق عسكرى مع جارتها - بقوة الطائرات والصواريخ، والسفن الحربية والتفوق المدفعى. يجب ان تفعل ذلك بدون اى قيود في ايديها، من داخل حدودها السيادية، وهذا افضل كثيرا من استمرار الاستنزاف في حرب العصابات.

ولكن أين العقل هنا؟

هآرتس ٩/٩/١٩٩٧
يوئيل ماركوس

لعنة لبنان، عن فيتنام المصفرة الخاصة بنا، وعن الملك الذي يقبض على ضحايا أعزاء علينا. ولكن الحقيقة هي اننا متواجدون في جنوب لبنان في حرب لا نستطيع أن نتصر فيها. نحن غير مؤهلون لحرب عصابات. فهم عليمون وخبراء بالمنطقة، ويعرفونها مثل كف يدهم. أنهم ليسوا في حاجة الى قصاصين ولا لعملاء كي يرشدوهم للطريق، أو لعملاء مزدوجين بوقعوهم في الفخ. ولهم حافز يحركهم فهم يحاربون من منازلهم وعلى منازلهم.

ولنفترض حتى أن الهدف الذي من أجله أرسلت وحدة الإنزال قد تحقق فماذا كان سيضيف لنا ذلك؟ هل منزل آخر مهدم كان سيدمر أو سيضر بالفعل في البنية التحتية للقوة التي تقف لنا هناك؟ ماذا كنا سنجنى غير عملية رد أخرى ضدنا وضد جنودنا، حيث أنه حسب اتفاق المبادئ فإن دماننا مباحة طالما أنهم في منطقة لبنان؟ أين الإنجاز العسكرى هنا؟

وإذا كنا مرة نردد على أذان العرب أن بالقوة لن ينتصروا علينا، فقد آن الأوان أن نردد لأنفسنا أن بالقوة العسكرية لن نتغلب عليهم. فهذا أوان حل المشاكل بالطرق الأخرى. بالعقل وليس بالقوة. ولكن أين العقل هنا؟ أن الأمر الفطري والأسوأ في الموضوع الذي يحدث لنا في لبنان هو حقيقة أننا مازلنا أسيرين لنظرية عمرها ٢١ عاما. فمنذ ذلك الوقت تغير رؤساء حكومات ووزراء دفاع، سعد الليكود، سعد العمل، هبط العمل، سعد

عملية «إنطابا» وإنقاذ المختطفين بطائرة إيرفرانس الذين كانوا رهائن في أوغندا كان بمثابة قمة الأداء في العصر الذهبي لجيش الدفاع الاسرائيلي. ولكنى أخشى ان عهد العمليات البراقة من هذا النوع قد وصل لنهايته. لقد اختلف الوضع، وتغيرنا كما تغير العدو ايضا. إن اسطورة جيش الدفاع الاسرائيلي المتمزج بين فخ اينشتاين وقوة شمشون تلاشت.

ويبدو أن نقطة التحول كانت في "ليل المناطيد - أو الطائرات الشراعية"، حينما نجح أحد المخربين في الدخول إلى معسكر جيش كامل في شمال البلاد. ونحولنا من مهاجمين مفاجئين الى مفاجون. وفجأة بدا لهم أن الاسطورة عن العبقرى اليهودى توقفت. وذلك بعد أن رأونا في حالتنا المخجلة أيام صواريخ السكود، ورأونا بلا حول ولا قوة أمام طاعنى السكاكين، والحجر والطفل أيام الانتفاضة وبعد أن رأوا موقفنا المتراخي أمام الإرهاب، وأوا طائراتنا الهليكوبتر تصطدم ببضعها في سماء جنوب لبنان، وجنودنا المختارون يحترقون بنيران الاعشاب العشوائية، والآن، فشل عملية الانزال يعتبر نقطة تحول أخرى منذ ليل المناطيد - فاسطورة قوتنا الحكيمة والتي لا تهزم تقلصت أكثر وأكثر. ليس بسبب أننا أصبحنا والعياذ بالله محاربون أقل كفاءة، ولكن لأنه آن الأوان لأن نعترف بحقيقة أن أولئك الذين يمسكون حتى الآن بالسلاح ضدنا أصبحوا أكثر شجاعة، أكثر حكمة وأكثر إصرارا.

من الصعب العودة الى الأمور التي كتبنا عنها مرارا وتكرارا عن

ذلك الوقت تغير السكان، وتغير العدو، وحزب الله يعمل بإعتراف وإدراك بأن من حقه أن يطرد المحتلين. والقوة التي أعدت للدفاع عنا تحولنا نحن المدافعون عنهم ويتصاعد الشعور والإنطباع بأن جنودنا موجودون هناك بالذات كي يدافعوا عن أنفسهم. إن نظرية تواجدنا في داخل لبنان، والتي كانت تصلح في وقتها، فقدت الحق والمصادقية في وجودها. ومن يربط خروجنا من لبنان باتفاقية سلام مع سوريا، يحولنا لأداة في لعبة الدماء للأسد. إن علينا أن ننعش الرؤية والفكر الخاص بنا لمشكلة لبنان لأنه لا يوجد في الأفق حل آخر غير الخروج من هناك.

الليكود، والنظرية مازالت أبدية. ففي العشرين عاما الأخيرة ونحن ملتصقون بتلك النظرية، لقد إنهارت الشيوعية، وسقط سور برلين وتفتت الاتحاد السوفييتي وتم الاتفاق على عودة هونج كونج وقد عادت تلك أيضا، عقدنا سلام مع مصر والأردن، وتم التوقيع على اتفاقية أوسلو. وفقط نحن منغمسون في جنوب لبنان وكان الزمن توقف عن الحركة إن النظرية التي بنيت على السكان المسيحيين المتعاطفين معنا وعلى المليشيات التي ستمنع عبور الفلسطينيين المخربين، ظلت كما هي في عقولنا. ولكن في

هآرتس ٢١ / ٨ / ١٩٩٧
عقيبا الدار

تليفون عاجل من لوفراني

لن تعرف لبنان مذاقا للراحة. فهل سيطبق نفس الامر مع سوريا التي تلعب معنا في لبنان سياسة (الباب الدائري)؟ حتى رئيس مجلس مدينة مطولا، يوسى جولدي برج، عضو الكنيست السابق عن الليكود، صرح أمس انه ليس من شك في ان سوريا تدير الارهاب في لبنان، وأنها تستطيع دون غيرها إيقاف حزب الله والتصدي له. ولكن كما هو معروف، فان نتيها هو على استعداد للحوار بدون شروط مسبقة مع سوريا.

المشكلة هي ان حكومة سوريا تزعم، ان جيش جنوب لبنان يلعب في لبنان بالضبط نفس الدور الذي تزعم حكومة اسرائيل أن منظمة حماس تلعبه من أجل عرفات في القدس. اذا كان مسموحا بوضع كل مواطني غزة تحت الحصار، لماذا يحظر ادخال مواطني كريات شمونا الى المخابئ عندما يقوم جيش جنوب لبنان بقتل اليتامى في جزين؟ فاذا كانت اسرائيل غير مسئولة عن جرائم الجنرال لحد، يمكن لعرفات ان يتنكر لجرائم محمد ضيف. في هذه الحالة، لا توجد براهين على أن السلطة الفلسطينية تزود قتلة الاطفال بالاسلحة والتدريب كذلك عملية تجميد اموال ضرائب العمال الفلسطينيين من أجل اضعاف التأييد لعرفات داخل الشارع الفلسطيني وإجباره على التعاون مع اسرائيل، ستمس في نهاية الامر تأييد الشارع الاسرائيلي لبنيامين نتنياهو. مازالت الضفة الغربية وقطاع غزة من اهم اسواق التصدير لاسرائيل. لو واصلت السلطة الفلسطينية مقاطعة السلع الاسرائيلية - كرد فعل لتجميد الاموال - فسوف تتزايد نسبة البطالة في اسرائيل.

ان استخدام اموال السلطة الفلسطينية من أجل تعزيز التعاون الامني، يهدد الامن اولا وأخيرا. لا يستطيع عرفات حقا مناصرة رجال الشرطة ويدفع لهم رواتبهم في مواعييدها المعتادة (١٢٠٠ شيكل شهريا). وقد حذرت جهات أمنية الحكومة من انه اذا لم يتم تحويل الاموال لن يبدأ عرفات العام الدراسي، وسيغلق المستشفيات وأولها سيكون مستشفى الخليل وسيقوم اهالي المرضى الذين سيلقى بهم في الشارع، وكذلك الاولاد الصغار العاجزين بصب جام غضبهم على مستشفى هادسا. وهذه الاضطرابات قد تكون في استقبال مادلين أولبرايت عند زيارتها القريّة.

في اول زيارة له لواشنطن، بعد وقت قصير من مصرع اسحاق رابين، بعث شمعون بيريز برسالة الى الرئيس حافظ الأسد عن طريق الرئيس بيل كلينتون وتضمنت رسالة بيريز فكرة القيام بتسوية انتقالية على غرار تلك التي اقترحها اسحاق رابين. وتعتمد التسوية على القيام بمحاولة تمتد من ٦ - ٩ شهور لوقف اطلاق النار في لبنان قبل الجلاء عن (منطقة الحزام الامني). وقد حظا الاقتراح الجديد بالعنوان الرئيسي لصحيفة هآرتس وأثار ضجة كبرى في قيادة جيش جنوب لبنان. قام اوري لوفراني، منسق العمليات في لبنان، بالاتصال بشمعون بيريز تليفونيا والذي كان في طريقه الى المغرب. وأخبره بأن انطوان لحد يشعر باكتئاب شديد ويحذر من هروب جنوده الى صفوف حزب الله، أو في احسن الحالات، سيتركون هذا الجيش. فطلب بيريز من اعوانه نفى الخبر. فقد كان يعلم على ما يبدو أن حافظ الأسد على غير استعداد لقبول تسويات انتقالية. ومنذ شهرين تسبب يوسى بيلين في فزع لقادة جيش جنوب لبنان وقادة المؤسسة العسكرية. ففي حديث لصحيفة الحياة العربية التي تصدر في لندن، اقترح بيلين ان تدخل اسرائيل في مفاوضات مباشرة مع حزب الله، لاتاحة الفرصة امام انسحاب جيش الدفاع من جنوب لبنان. وقال ان هذه المنظمة تنفذ بامانة اتفاقات (عناقيد الغضب) وان الاهتمام الاساسي للمنظمة ينصب على تغيير نظام الحكم في لبنان وليس مضايقة اسرائيل. اما جيش جنوب لبنان فيمكن استيعابه في الجيش اللبناني أو استيعاب عدد من المتعاونين داخل اسرائيل وقد أبدت فرنسا استعدادا للمساعدة في عملية الاستيعاب هذه. ايا. كان الامر، يقولون في جيش الدفاع، ان جيش جنوب لبنان يسبب صداعا لاسرائيل اكثر مما يدافع عنها. ولكن اسرائيل دولة (تدمن) العملاء خاصة عندما يكونوا بجوارها.

* مقارنة سورية:

بعثت اسرائيل برسالة لسوريا تطلب فيها أن تقوم بتهدة حزب الله. واذا لم يهدأ؟ لن تكبح اسرائيل جماح غضبها. يؤكد رئيس الوزراء للمواطنين الاسرائيليين انه اذا لم يسد الهدوء في الجليل،

هآرتس ١١/٨/١٩٩٧
إبراهيم طل

خليط إقتصادي خطير

ولكن فيما يتصل بمسألة امكانية التنفيذ لمعظم هذه التغييرات يجب ان نذكر ان تأثيرها سوف يبرز بمرور الوقت. والتغيير في التركيبة الاقتصادية بالصورة النمطية والمخطط له في عام ١٩٩٧ سوف ينتهي في عام ١٩٩٩ فقط وسوف يبرز في صورة واضحة في الالفينيات (مابعد عام ٢٠٠٠) وعندما نناقش التطورات المتوقعة في ١٩٩٨ و ١٩٩٩، من الافضل ان نتجاهل تأثير التغييرات التركيبية. ويبقى اذن الخفض في الميزانية، وحسب التجربة الاخيرة يجب ان نتعامل مع مصطلح خفض في الميزانية " بحذر شديد. ففي بداية هذا العام تم خفض حوالي سبعة مليارات شيكل من الميزانية ولكن حسبما نسي الكثيرون فإن حوالي ٥٠٪ من الخفض تم تعويضه في صورة رفع الضرائب سواء مباشرة أو غير مباشرة. وفيما يتعلق بباقي الخفض فإنه من الافضل ان ننتظر تقرير تنفيذ الميزانية من اجل معرفة ماذا تم تخفيضه في الواقع.

وعلى الرغم من تقليل الخفض المخطط لعام ١٩٩٨ من اربعة مليارات الى ٢,٣ مليار فإنه يجب ان ننظر الى ذلك بشك وريبة. ومن يؤمن بأنه من الممكن تنفيذ العجز المخطط والمستهدف وهو ٢,٤٪ من الناتج القومي في عام ١٩٩٨ بدون رفع الضرائب بصورة كبيرة سواء كانت ضرائب مباشرة أو غير مباشرة، ليس الا واحدا.

ان السياسة الاقتصادية المخططة لعام ١٩٩٨ تشمل خليطاً خطيراً مثل خفض النفقات الحكومية ورفع الضرائب والاستمرار في الحفاظ على الفائدة المرتفعة والشكل العام. وهذا الخليط يعتبر خطيراً في اي اقتصاد متباطئ. وفي الاقتصاد الذي يعتمد التصدير بما قيمته ثلث الناتج القومي تكون هذه اشارة على وقوع الكارثة وأن توقعات العمالة الرسمية لعام ١٩٩٨ لا تعكس حجم هذه الكارثة.

من خلال اللقاءات مع موشيه ليثون المستشار الاقتصادي ومدير مكتب رئيس الوزراء أصبح هناك انطباع بأن الرجل يعيش ويعمل في عالم اقتصادي خيالي - وهو نفس الانطباع الذي يتركه رئيسه عندما يتحدث عن الشؤون الخارجية والأمن. ويقول ليثون ان كل شيء سيكون على ما يرام وأن النشاط الاقتصادي سوف يتزايد عن قريب وسيتم استئناف التنمية والازدهار الاقتصادي وسوف تزيد فرص العمل وذلك بفضل التغييرات التركيبية وخفض الميزانية ومن المقرر ان تزيد الميزانية المخصصة للبنية التحتية وذلك لصالح الاقتصاد والمواطنين هذا في الوقت الذي سيتم فيه الحفاظ على معدل العجز في الميزانية، وكل ذلك من خلال الغاء جميع الاعمال غير الحيوية في الوزارات المختلفة. ولن يضار المواطن بأي حال من الاحوال ولن تخفض الخدمات بل سوف تزيد كفاءتها ولن تزيد من انه سيكون هناك ثورة ضريبية في عام ١٩٩٨.

ويمكن ان نوجه سؤالاً الى ليثون مثلما نوجه سؤالاً الى بنيامين نتنياهو في المجال السياسي والأمني وهذا السؤال هو: هل يؤمن بما يقول؟ ام انه يحاول فقط ان يلقي بسحابة كثيفة على الواقع وأن يخلط كل ما هو متوقع من اجل القضاء على اي شكوك وإثارة جو من التفاؤل؟ وبيانات الواقع والتوقعات تنفي الصور الوردية التي يسمونها يومياً في مكتب رئيس الوزراء فيما يتصل بالحاضر وخاصة فيما يتصل بالمستقبل.

وفي مواجهة الاتجاهات السلبية التي تظهر في الاقتصاد منذ عامين تقريباً مثل التباطؤ والبطالة يضع مخططي السياسة الاقتصادية وسيلتين استراتيجيتين: خفض الميزانية وتغييرات تركيبية في الاقتصاد. وليس هناك من يختلف في ان التغييرات التركيبية التي تبلورت في الوثيقة التي نشرتها وزارة المالية في الاسبوع الماضي بمناسبة المناقشات في الحكومة هذا الاسبوع، تعتبر ضرورية وسوف تساهم في تفعل الاقتصاد والاسراع في معدل التنمية والازدهار.

وبعد التغيير في تركيبة الخط القطري في منتصف يونيو حدث انخفاض في قيمة الشيكول بحوالي ٥٪ وسخر بعض المعلقين من رجال الاقتصاد الذين اعتقدوا انه لم تخلق الظروف المناسبة للانخفاض المستبصر في قيمة الشيكول وأن سعر العملة سوف يعود للتحرك عند اسفل منطقة "الخط القطري"، وبعد اقل من شهرين منذ تنفيذ التغيير تحرك سعر العملة واقترب من القاع ومنذ بداية هذا العام حدث تقويم حقيقي للشيكول بنسبة حوالي ٣٪. وعلى الرغم من ان الحكومة توشك ان تعلن وبذكاء وفهم بأنه لن

يوضع هدف لعام ١٩٩٨ بالنسبة لنسبة التضخم بحيث تكون اقل من نسبة التضخم في عام ١٩٩٧ وسوف يضطر بنك اسرائيل الى ايجاد تبرير اكثر اقناعا اذا اراد رفع سعر الفائدة الا انه ليس هناك احتمال لان تؤدي السياسة الحالية الى خفض حقيقي وخاضع للمراقبة على المدى القريب. والشئ الذي يمكن ان نتوقعه في مسألة سعر الصرف وللأسف الشديد هو حدوث سقطة أو انهيار من شأنه ان يدفن الاقتصاد تحت جبل الفائض الساخن.

لا تبالغوا في الآمال

يديعوت ١٨/٨/١٩٩٧
سيفر بولتسك

قبل عامين، في صيف ١٩٩٥ صدقت حكومة نتنياهو على ميزانية كانت تتوقع حدوث نمو في الاقتصاد الاسرائيلي بنسبة ٥,٥٪ سنوياً. وكان من المفروض ان تزيد الصادرات بنسبة مضاعفة اي ١٠٪ في العام. وكان من المستهدف ان يصل ٧٠ ألف مهاجر الى اسرائيل كل عام. وليس هناك داعي لنقول ان التضخم كان من المفروض ان ينتهي خلال ثلاث سنوات هذا مع تراجع معدل البطالة.

وقبل اسبوع صدقت حكومة نتنياهو على ميزانية ذات توقعات مختلفة تماماً، حيث تراجعت نسب النمو المستهدفة بحوالي النصف الى ٢,٥٪ حتى ٣,٥٪ في العام. وطبقاً للميزانية فان معدلات البطالة سوف تزيد وتبقى نسبة التضخم مرتفعة مع تقلص عدد المهاجرين الى ٥٠ ألف مهاجر في العام وربما اقل. والميزانية الجديدة تعكس في المجال الاقتصادي التحول الذي يقوده رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو بالنسبة للصورة المستقبلية العامة لاسرائيل في نظر مواطنيها. واذا لم يخن التعبير فاني يمكن ان اطلق عليه اسم "التحول نحو الآمال الموضوعة" ومن الممكن ايضا ان نطلق عليها اسم "العلاج بواسطة الواقع" او حبة دواء مرة ولكنها ضرورية. فقد ورث بنيامين نتنياهو اسرائيل التي كانت تعيش في النشوة أو اسرائيل الحاملة. وقبل وقت قصير جداً من الانتخابات عقد شمعون بيريز الذي كان رئيساً للوزراء في ذلك الوقت مؤقراً دولياً خاصاً في شرم الشيخ ضد الارهاب العربي ولصالح اسرائيل. والتقطت الصور لبيريز هناك وهو يقف متشابهك الايدي مع رؤساء الولايات المتحدة الامريكية وروسيا وفرنسا ومصر. وحوله زعماء ورؤساء حكومات. واتضح في ذلك الوقت ان حفنة من المسلمين المتطرفين هي التي تسد الطريق امام اسرائيل حتى لا تتحول الى المركز الاقتصادي والسياسي للشرق الاوسط والانضمام الى مجموعة الدول الصناعية السبع الكبرى.

وبعد الانتخابات استمر نتنياهو لفترة من الوقت في تبنى هذه النبوءة. ففي لقاءاته الصحفية والخطب التي ألقاها كان يتمسك بهذه الافكار ولكن قبل شهرين أو ثلاثة أشهر حدث نوع من

التغيير لديه وتغلب عليه الواقع بكل قوته وبشاعته. ومنذ ذلك الوقت بذل نتنياهو جهداً غير بسيط من اجل ان يتباطأ معدل دقات الساعة الداخلية للمجتمع الاسرائيلي. وأوقف عقارب الاحلام. وقد اتضح ذلك من التصريحات التي ادلى بها نتنياهو في نهاية الاسبوع الماضي في كلية الامن القومي. وكانت هذه التصريحات عبارة عن رسالة باردة لسياسي واقعي وقال نتنياهو: حتى في التسوية الدائمة لن يكون هناك سلام حقيقي بين اسرائيل والفلسطينيين. وسوف تكون هذه التسوية بمثابة حل جزئي للطرفين وستكون بمثابة اقل الامور ضرراً وستكون موضوعاً للاحتكاك. كذلك فإن العلاقات بين اسرائيل وجيرانها لن تصل الى حد القبول والمصالحة التاريخية الى ان تتبنى الدول العربية لنفسها أنظمة حكم ديمقراطية وليبرالية كاملة. وهذه المسألة في حاجة الى جيل أو اثنين. ويقول نتنياهو ان الفلسطينيين يجب ان يستوعبوا التغيير في رئاسة الحكومة في اسرائيل. ونتنياهو يقصدنا بقوله هذا اكثر مما يقصد الفلسطينيون. حيث ان نتنياهو يطلب من مواطني اسرائيل ان يستوعبوا التحول نحو الآمال المتواضعة والذي يقوده هو بنفسه. فلن نصل الى انتاج يبلغ ٢٠,٠٠٠ دولار في عام ٢٠٠٠ للفرد. ولن تصل نسبة التضخم في ذلك الوقت الى ٢,٥٪ في العام. ولن تنجح اتفاقيات اوسلو أو التسويات السلمية في القضاء على العداء الفلسطيني والاسلامي تجاه اسرائيل. وليس هناك اي احتمال لانضمام اسرائيل الى الجامعة العربية وأما الحديث عن التعاون والاندماج السياسي والاقتصادي الشرق اوسطى بمشاركة اسرائيل فليس الا وهماً.

والتحسن في وضع اسرائيل ومكانتها - وكما يقول نتنياهو الآن سيكون بطيئاً وضئيلاً تماماً مثل تنفيذ خطة الاصلاحات الاقتصادية التي تتبناها اسرائيل. والخلاصة هي ان نتنياهو يبدو الآن وبعد قضاء عام في السلطة هزلاً للقباية ونفس الشئ ينطبق ايضاً على طموحاته. وذلك بفعل الواقع الصعب.

ومن كان يصدق ان هذا هو بنيامين نتنياهو الذي يتسبب في تراجع الآمال التي كانت تراودنا الى ادنى حد ويبدأ في إعادة دولة اسرائيل الى حجمها الطبيعي. اننا دولة صغيرة مصابة بانتفاخ في البطن.. هذه هي اسرائيل في واقع الامر.

البطالة والسياسة

حسب البيانات الاخيرة لوزارة العمل والرفاهية هناك زيادة مضطردة ومقلقة في عدد طالبي العمل . حيث يصل عددهم الى ١٤٥,٦ ألف شخص اي بنسبة ٧,٥٪ من القوى العاملة. كذلك فان بيانات المكتب المركزي للاحصاء تشير الى زيادة معدل البطالة في العام ونصف الماضية ومن ابرز سمات هذه البطالة انها تتركز في ١٧ منطقة يقع معظمها في جنوب الدولة وخاصة في النقب الشرقي . اي اننا نضد مشكلة اجتماعية واقتصادية خطيرة ومن الضروري ان نعالجها بطريقة سليمة وسريعة.

وأول أمس نشرت بيانات اقتصادية جديدة تشير الى ارتفاع معدل البطالة والى ان الاقتصاد انخفض الى معدل نمو يقل عن ٢٪ فقط (مقابل ٧٪ في الفترة من ١٩٩٤ - ١٩٩٦) والى ان هناك انخفاض في الاستثمارات يصل الى ٩٪ والمغزى المباشر لهذه البيانات هو ارتفاع معدل البطالة.

واسباب التباطؤ والبطالة مقسمة مابين امنية وسياسية واقتصادية. والسبب الامني الرئيسي يعود الى العمليات الارهابية. وقبل العمليات الارهابية في الاتوبيسات في القدس وتل أبيب في مارس ١٩٩٦ كانت البطالة في تراجع. ولكن العمليات التخريبية المتتالية ضربت قطاع السياحة وأما اغلاق المستمر للمناطق فقد تسبب في تباطؤ مستمر لاعمال البناء وفي مجالات اقتصادية اخرى . وبعد ذلك وقعت العملية التخريبية في قهوة ابرووو والعملية الارهابية في سوق محنية يهودا ومقتل السائح على طريق هاعربا ومقتل سائق الاجرة هذا الاسبوع. وهذه الاحداث تلحق اكبر الضرر بالسياحة والفندقة وبجميع القطاعات الاخرى التي تتصل بالسياحة. وأما اغلاق المناطق في اعقاب هذه الاعمال الارهابية فإنه يلحق الضرر كما قلنا قبل ذلك بأعمال البناء والزراعة والمصانع. واتضح بالامس ان الهجرة من الاتحاد السوفيتي السابق في تراجع مستمر.

وهناك سبب آخر وهو السبب السياسي، جمود عملية السلام، حيث ان الانتعاش الكبير الذي تحقق في عهد الحكومة السابقة قد بدأ بعد التوقيع على اتفاقية اوسلو

والتي ادت الى الغاء المقاطعة وفتح اسواق جديدة امام الصناعات الاسرائيلية وتدفق الاستثمارات من الشركات الدولية الكبيرة. ولكن منذ ان تولت حكومة نتنياهو السلطة جنحت سفينة السلام وعادت المنطقة مرة اخرى لتنعكس في نظر العالم على شاشات التليفزيون حيث صور الجنود المسلحين يواجهون الاطفال الذين يلقون الحجارة والزجاجات الحارقة. ولا يميل اصحاب رؤوس الاموال الى الاستثمار في مناطق بهذا الشكل. ولا يمكن ان يتم استقبال اي مصدر اسرائيلي بترحاب في الدول العربية أو في احدى دول العالم الثالث.

وهناك سببان اقتصاديين للتباطؤ: السبب الاول هو الخفض الكبير في ميزانية ١٩٩٧ الذي نفذته دان مريدور - وأقصد الخفض الذي كان يستوجبه الواقع لأنه بدونها كان يمكن ان يصل العجز الى درجة خطيرة في ميزان المدفوعات وارتفاع نسبة التضخم وكان هذا نتيجة لسياسة الاسراف التي اتبعها ابراهام شوخاط سواء في مسألة الاجور في القطاع العام أو في مسألة النفقات في الميزانية.

وهناك سبب اقتصادي آخر للتباطؤ ألا وهو الفائدة المرتفعة لبنك اسرايل والتي ألحقت الضرر بنمو وازدهار قطاع الاعمال، سواء نظرا لدفع الفائدة الكبيرة أو نظراً لسعر الصرف المنخفض. ولكن هذه سياسة استوجبها الواقع لانه بدونها كان يمكن ان نواجه الآن مشكلة صعبة تتمثل في ارتفاع معدل التضخم بدرجة كبيرة جدا.

ولا يمكن ان نوجه الاتهامات الى السياسة الاقتصادية الحالية للحكومة التي ساعدت على خفض ميزانية عام ١٩٩٨ وإدخال تعديلات واصلاحيات كشيبة في الاقتصاد، وهذه خطوات سليمة سوف تؤدي الى الازدهار الاقتصادي على المدى المتوسط والطويل.

والانتطاع السائد الآن هو انه من الناحية الاقتصادية البحتة نرى ان حكومة نتنياهو تسير في الاتجاه الصحيح ولكن افشال عملية السلام هو الذي تسبب في تغيير الجو الاقتصادي وفي التباطؤ في النشاط وزيادة معدل البطالة.

الطابور فى المكتب سوف يزداد طولاً

هو تقليل عدد العاطلين الذين يتوجهون الى مكاتب العمل فى المدن الجديدة بحوالى ٦٠٠٠ طالب عمل فى المتوسط شهريا بحيث يكون متوسط عدد العاطلين الجدد شهريا فى عام ١٩٩٨ هو ٧٠٠٠ عاطل. وفى باقى المناطق الاخرى من المستهدف تقليل عدد العاطلين عن العمل بـ ٩٠٠٠ شخص من بين زيادة متوقعة فى عدد طالب العمل المقدرة بـ ١٦ ألف كمتوسط شهرى .

ويقترح التقرير ايضا على الحكومة ان تحدد الحد الاقصى لعدد العاطلين بحيث لا يزيد عن ٧٪ فى المتوسط القطرى وأى تجاوز عن هذه يجب علاجه بوسائل وادوات وموارد خاصة يتم رصدها فى الميزانية. ومن المقترح ايضا زيادة عدد الذين يدرسون الحرف ويحصلون على اجر اثناء الدراسة واستبدال العمال الاجانب والعمال العرب من المناطق بعمال اسرائيليين. وفى هذا النطاق يقترح بيرمان تقليل التصاريح للعمال الاجانب بحيث لا تزيد عن ٢٠ ألف تصريح وطرده ٨٠٠٠ عامل اجنبى لا يحملون تصاريح وتخفيض عدد التصاريح الممنوحة للعمال من المناطق حتى ٣٥ ألف تصريح. وهناك خطة اخرى. وتطالب هذه الخطة بزيادة المشروعات المخصصة للعاطلين فى مكاتب العمل فى المدن الجديدة. وتطبيق الخطة حسب الحد الادنى من الاهداف سوف يتكلف ١٢٣ مليون شيكل فى العام، وعلى ضوء مايقال من ان ميزانية وزارة العمل والرفاهية لن تزيد وليس هذا فحسب بل انها سوف تخفض فى المستقبل بحوالى مائة مليون شيكل فى السنة المالية ١٩٩٨ فان هناك شك فى تطبيق الخطة.

وفيما يتصل بدفع اعانات بطالة فإن هذه الاعانات تقررت فى اسرائيل فى السبعينيات فقط، ولكن حسبما يقول البروفيسور ابراهام دورون الاستاذ بمدرسة العمل الاجتماعى التابعة للجامعة العبرية: " عندما تعمقت البطالة بدأوا يشعرون بالندم وحاولوا بشتى الطرق والوسائل تقليص عدد المستحقين لاعانات البطالة. ويجب على العمال حتى سن معينة ان يقبلوا أى عمل يعرض عليهم، وأن يكون رفض العمل غير المناسب فى اضيق الحدود وإذا كان مسموحا فى الماضى برفض عمل يبعد ٤٠ كيلو متراً عن مكان السكن فقد اصبح مسموحا الآن برفض العمل اذا كان يبعد ٦٠ كيلو متراً عن مكان السكن. وهذه التغييرات كما يقول البروفيسور دورون تدل على تأكل دولة الرفاهية.

ويضيف قائلاً ان المسؤولين فى وزارة المالية يعرضون نظرية محافظة ومتطرفة تقول ان الدولة لا يجب عليها ان تفعل أى شئ. ومثل هذه النظريات تعود الى القرن التاسع عشرة. وموقفهم فى هذا الصدد يكون فى بعض الاحيان اقوى من موقف وزراء معينين مثلما يتضح الآن فى الصراع بين وزارة المالية ووزارة التعليم. وموقفهم يكون قويا فى جميع الاحوال الا فى حالة واحدة وهى عند اصطدامه بالايديولوجية مثلما يحدث بالنسبة لمسألة المستوطنات.

ويقول البروفيسور دورون ايضا انه من اجل معارضة البطالة يجب الحرص على ان يكون هناك مستوى عال من العمالة بدلا من خفض الميزانية وفيما يتصل بالعاطلين فانه يجب ان نضمن لهم اعانات مناسبة وليس معاقبة غير القادرين على ايجاد عمل. والمشكلة هى ان الحكومة الحالية لا تشمل جهة سياسية تمثل العاملين الذين تضعف قوتهم يوما بعد آخر. فحزب العمل لم يعد يمثلهم وأما الليكود الذى تتبع قوته الانتخابية اساسا من العمال فإنه يلحق بهم الضرر. وهذه الحكومة عبارة عن اتحاد كونفيدرالى من الجهات التى لا تعنىها القضايا الاجتماعية العامة.

توقعات وزارة العمل والرفاهية للعام القادم تشير الى زيادة معدلات البطالة حيث ان عدد طالبي العمل، اى الذى يتوجهون الى مكاتب العمل سوف يتزايد فى عام ١٩٩٨ ليصل فى المتوسط السنوى الى حوالى ١٧٠ ألف شخص اى بزيادة حوالى ١٦٪ بالمقارنة الى عام ١٩٩٧. وقبل حوالى اسبوعين انتهى بنى بيرمان مدير هيئة تخطيط القوى العاملة فى مكتب العمل والرفاهية تقرير خاص يتعلق بالتوقعات بالنسبة لسوق العمل وحالة البطالة فى العام المقبل. ويقول بيرمان فى تقريره: " يمكن الاعتقاد بان التباطؤ فى النشاط الاقتصادى سوف يستمر ايضا فى الاشهر القادمة وبعد ذلك سوف تزيد نسبة البطالة بدرجة كبيرة". وحسب التنبؤات من المتوقع ان تصل نسبة البطالة فى نهاية عام ١٩٩٧ الى ٧,٨٪ (وهى تصل الآن الى ٧,٥٪) وأما فى العام القادم فسوف تقفز لتصل الى ٨,٢٪ وفى المقابل سوف يزيد ايضا عدد طالبي العمل فى مكاتب هيئة العمل حتى نهاية هذا العام. وحسب التوقعات فإن عدد الذين سوف يتوجهون الى مكاتب العمل فى نهاية ١٩٩٧ سيزيد بنسبة ٣٠٪ بالمقارنة الى نهاية العام الماضى ليصل هذا العدد الى حوالى ١٥٥ ألفاً فى الشهر (وقد نشر أول أمس ان عدد طالبي العمل فى شهر يوليه سيصل الى حوالى ١٤٥ ألفاً) وسوف تزيد ايضا النسبة العامة لغير العاملين فى عام ١٩٩٨ الى حوالى ١٣٪ اى حوالى ١٧٨ ألف شخص وسيترفع عدد طالبي العمل فى عام ١٩٩٨ بحوالى ١٦٪. وعدد الذين يحصلون على اعانات بطالة وتأمين دخل من الذين لا عمل لهم سوف يرتفع بنسبة ١٧,٧٪ ليصل الى ١٢٠ ألف شخص. واجمالى المبالغ التى تحولها الدولة للذين يستحقون اعانات بطالة وتأمين دخل سيصل فى العام القادم الى ٢,٨ مليار شيكل مقابل ٢,٤ مليار شيكل فى العام الحالى.

ويتطرق التقرير ايضا الى توزيع عبء البطالة بين مجموعات مختلفة من السكان وجاء فى التقرير ان الزيادة فى معدل البطالة تشمل بصفة خاصة بطالة النساء والمهاجرين وسكان مدن التنمية بالمقارنة الى الرجال والمهاجرين القدامى والنساء اللاتى يعشن فى المدن الكبيرة. فعلى سبيل المثال من المتوقع ان تكون هناك زيادة بنسبة ١٧,٥٪ فى نسبة البطالة بين المهاجرين الجدد فى العام القادم مقابل زيادة بنسبة ٨,٥٪ بين السكان القدامى. ودراسة معدل البطالة فى مدن التنمية والمتوسط القطرى تشير الى وجود زيادة بنسبة ١٤,٥٪ فى معدل البطالة فى مدن التنمية مقابل زيادة بنسبة حوالى ٩,٥٪ فى متوسط البطالة القطرى .

ويشمل التقرير ايضا سلسلة من المقترحات لمعارضة البطالة المتزايدة. وأول هذه المقترحات أن يتم التعامل مع طالبي العمل فى مكاتب هيئة العمالة مع اعطاء الاولوية المطلقة فى التشغيل لطالبي العمل الذين يسكنون فى المناطق النائية والبعيدة عن المراكز الحضرية الكبيرة. وتعطى الاولوية المطلقة لسكان المدن الجديدة.

ويقترح التقرير ايضا تحديد اهداف كمية بحيث يحدد الحد الأدنى والحد الاقصى لتقليل معدل البطالة فى عام ١٩٩٨. وكهدف ادنى على سبيل المثال يقترح بيرمان فى تقريره تقليل عدد العاطلين الجدد فى المدن الجديدة بنسبة لا تقل عن ٨٠٪. ومغزى ترجمة هذه الاهداف

مجال الهاء تك مقابل ٥٠٪ فقط الآن. وسيتم تشجيع المستثمرين على استثمار أموالهم في منطقة الشمال ومنطقة الجنوب بواسطة مزايا ضريبية ودعم مشروعات البنية الأساسية ولكن ليس بواسطة الاستثمارات الحكومية المباشرة كما هو متبع الآن. هذا وسوف يتم اتباع سياسة حرية في مجال العملات الأجنبية والتجارة الخارجية وتبسيط الاجراءات في سوق العمل بما في ذلك منح مساعدات حكومية من اجل تطوير وتنمية اسواق التصدير. ومن بين الاسواق المستهدفة في الخطة الصين والهند واندونيسيا.

* الاراضى:

خصخصة الاراضى بصورة كاملة.

* البيئة:

هذا وسوف يتضاعف تلوث الهواء لينصل الى اربعة اضعاف التلوث الموجود الآن. وسيتم دراسة فرض ضريبة تلوث مع الحفاظ بقدر الامكان على المناطق المفتوحة وبذل اكبر جهد ممكن في هذا الصدد.

* الطيران:

إن اسرائيل فى عام ٢٠٢٠ تؤيد اقامة مطار بين جوربون ٢٠٠٠، ويوصى الطاقم بإقامة مطار آخر فى منطقة المركز على ارض بحيرة تم تجفيفها أو مكان مطار تابع لسلح الطيران.

التعليم:

من المستهدف اقامة اجهزة تعليمية - عبارة عن رابطات من الهيئات العامة مجتمعة سوريا من اجل تمويل المدارس وتفعيلها. ويوصى الطاقم بتقليل التأهيل المهني الخاص فى المدارس بدرجة كبيرة.

* المياه

هذه هى القنبلة الموقوتة والتي يحذر منها طاقم اسرائيل ٢٠٢٠. ومن اجل منع حدوث نقص خطير فى ذلك العام يجب تحسين عمليات تأمين مصادر المياه والحرق على ان يدرك المستهلكون اهمية الاقتصاد والترشيد فى استهلاك المياه.

* السلام:

تحديد نقاط الالتقاء والتجارة والحركة مع الدول المجاورة وتحسين شبكات الطرق والسكك الحديدية ومنع عبور المسافرين بين مصر والاردن وسوريا عن طريق الساحل أو طريق تسببه اسرائيل وتحويل تلك السيارات الى طرق وادى الاردن.

* تطبيق الخطة:

ويوصى طاقم الخطة بالعمل من اجل تبني هذه الخطة فى الكنيسة وتحويلها الى وثيقة بحيث تعمل اى خطة بناء كبيرة من خلالها. واذا حدث ذلك ربما لن تتحقق نبوءات الغضب الكثيرة بشأن مستقبل اسرائيل بعد ٢٣ عاما.

سيزيد عدد سكان إسرائيل عام ٢٠٢٠ لتتحول الى واحدة من الدولة المزدحمة فى العالم وذات طرق مزدحمة جدا وتلوث هواء بدرجة لا يمكن تحملها - هذه التقديرات واردة فى خطة "اسرائيل عام ٢٠٢٠" والتي تعتبر بمثابة اكبر بحث شامل يجرى فى اسرائيل.

وهذا البحث الذى يعرض فى خطوط عامة صورة للواقع الاسرائيلى بعد ٢٣ عاما استغرق ست سنوات من العمل وشارك فيه حوالى ٢٥٠ من كبار الخبراء ومجموعات من عشر وزارات. وفى نهاية الامر اثمر هذا العمل عن ١٨ مجلدا تحاول ان ترسم صورة اسرائيل فى عام ٢٠٢٠. وسوف يعرض الطاقم الذى يرأسه البروفيسور ادم مزور استاذ تخطيط المدن هذا العمل الذى تكشف عنه هنا لأول مرة، يوم الخميس القادم فى جلسة المجلس القطرى لتخطيط البناء.

ويجب ان نؤكد على ان هذه الخطة تضع فى الاعتبار امكانية تحقيق السلام بين اسرائيل وجيرانها حتى حلول تلك السنة.. وهكذا سوف تبدو اسرائيل وفقا لهذا البحث فى عام ٢٠٢٠.

* انتشار السكان:

من المتوقع ان تحدث زيادة كبيرة فى عدد السكان فى مقاطعات الشمال (من حيفا شمالا) وفى مقاطعات الجنوب . من بئر سيع جنوبا). ومن المتوقع ان يزيد عدد سكان محافظة الشمال بحوالى مليون نسمة فى الوقت الذى ستتحول فيه الناصرة الى مركز لتجمع السكان العرب فى اسرائيل. ومن المتوقع ان يتضاعف عدد سكان الجنوب مرتين ونصف. ويحذر الطاقم من انه فى حالة عدم قيام الدولة باتخاذ الخطوات اللازمة من اجل خلق ثلاثة مراكز حضرية كبيرة فسوف يقلص عدد السكان فى منطقة الوسط الامر الذى سيؤدى الى فساد وتدهور مدن كاملة.

* تنمية حضرية:

ويوصى طاقم ٢٠٢٠ بتنمية بعض القرى ومناطق العمل بصورة كبيرة. وعلى سبيل المثال فى محور حيفا - كرميئيل وعسقلان - كريات جات وما شابه ذلك. وذلك بدلا التنمية الطولية (على طول طريق الساحل على سبيل المثال) والذى كان متبعا حتى الآن.

* المواصلات:

يجب على الدولة ان تتخذ مجموعة من الخطوات من اجل الا يزيد عدد السيارات لكل اسره عن ١,١ ويوصى الطاقم بتطبيق نموذج اوربا، والذى يوصى بأن يكون معظم العاملين على مسافة عشرة كيلو مترات من مكان العمل على اكثر تقديز. ومن المقترح ايضا ان يكون هناك نقص مدروس فى اماكن انتظار السيارات فى وسط المدن من اجل اجبار العاملين على الوصول الى اماكن عملهم بالمواصلات العامة. ويؤيد الطاقم بصورة قاطعة طريق جوتسيه اسرائيل ويوصى بفرض رسوم مرور فى الطرق المزدحمة.

* السياسة الاقتصادية:

من الموقع ان يعمل حوالى ٨٠٪ من عمال الصناعة عام ٢٠٢٠ فى

حديث اليوم مع الدكتور دان الدور - جامعة حيفا

الاقتصاد مفيدة؟

ج - نعم.. ان الاقتصاد فى حاجة الى تغييرات فى التركيبة مثل تقليل مساهمة الحكومة فى النشاط الاقتصادى وزيادة عنصر المنافسة فى الاقتصاد وتقليل المركزية. ولكن ليست هناك احتمالات كبيرة لاتخاذ خطوات جادة فى هذا الاتجاه لان هناك كثير من مراكز القوى التى تعترض على ذلك.

س - هل هذه الخطة فى صالح العاملين؟

ج - فى نهاية الامر نجد انها اذا كانت لصالح الاقتصاد فهى ايضا لصالح العاملين، حيث سيتم تحويل العاملين من القطاعات غير المجدية الى قطاعات التصدير المجدية. وعلى المستوى الانسانى نجد ان مثل هذه الخطوات مرتبطة بالبطالة المؤقتة وبالمعاناة الانسانية - ولكن ليس هناك خيار.

س - هل هذه الخطة ستؤدى الى خفض الاسعار بالنسبة للمستهلك؟

ج - اذا حدثت تغييرات فى اتجاه الترشييد وزيادة فاعلية الاقتصاد فسوف نتمكن من خفض معدل التضخم ولكن بشرط ان يكون ذلك الى جانب خفض النفقات الحكومية.

س - هل هناك من وجهة نظرك مبرر لقرار رؤساء الهستدروت بتنظيم اضراب عام؟

ج - اعتقد انه ليس هناك اى مبرر لذلك الآن، ولكن الحق سيكون مع الهستدروت اذا حدث تغيير كبير فى تركيبة الاقتصاد وفى مستقبل شركة معينة، حيث انه فى هذه الحالة يجب اشراك العاملين فى الخطط وفى القرارات والمحافظة على مصالح العاملين وعلى صناديق المعاشات والاجور والعمالة. وانا لست متأكدا من انهم قد اشركوا العاملين فى مسألة التخصيص على سبيل المثال.

صورة كئيبة للوضع الاقتصادى حيث توقف النمو والازدهار وزادت حدة التقشف ووصلت معدلات البطالة الى الذروة.

ويتضح من خلال بيانات المكتب المركزى للاحصاء ان النمو الاقتصادى حتى منتصف هذا العام كان هو الابطأ منذ ثمانى سنوات. ماهى الاسباب التى ادت من وجهة نظرك الى هذه الصورة الكئيبة؟ وجهنا هذا السؤال الى الدكتور دان الدور رئيس قسم الاقتصاد فى جامعة حيفا.

ج - السبب الرئيسى هو انخفاض الاستثمارات فى اعقاب حالة عدم التأكد التى تنبع من الوضع السياسى والامنى. كذلك انخفاض السياحة من بين الاسباب المؤثرة. وايضا نجد محاولات الحكومة لخفض نفقاتها - وهذه خطوة ايجابية هامة - لها تأثيرها ايضا.

س - ماهى احتمالات النمو فى المستقبل؟

ج - ان احتمالات النمو مرتبطة بالاستثمار الذى يرتبط بدوره بالوضع السياسى والامنى والآن لا تبدو الاحتمالات مبشرة.

س - ماهو الشئ المطلوب الآن للاقتصاد حتى يعود من جديد الى حالة النمو والازدهار؟

ج - من الناحية الاقتصادية نجد ان تقليل حصة الحكومة فى الناتج، اى خفض ميزانية الحكومة بدرجة كبيرة يعتبر من اهم الخطوات فى هذا الاتجاه، وبدون ذلك سوف يضطر بنك اسرائيل الى اتباع سياسة الفائدة المرتفعة من اجل منع ارتفاع نسبة التضخم.

ويجب ان نذكر ان التضخم فى اسرائيل كبير جدا ويزيد بنسبة ٩ - ١٠٪ عن معدل التضخم فى الولايات المتحدة الامريكية على سبيل المثال. ونسبة التضخم المرتفعة تضر ايضا بالتصدير.

س - هل خطة التخصيص والتغييرات التركيبية فى



أسرار حادث المنصة

٥

قراءات

جيورا شاميس

عندما وقع السادات اتفاقية السلام مع إسرائيل (مارس ١٩٧٩)، تم دعم وتطوير ترتيبات الحماية والحفاظ على حياته. واقتُرحت سي. آي. ايه. أن يتحمل عملاؤها المسئولية الشخصية لتأمين حياته. غير أن الرئيس المتباهى، والذي رأى نفسه وريث فرعون - رفض - ليس فقط من باب التفاخر الوطني، بل لأنه لم يرد أن يظهر أمام الدول الأخرى، كمن يسيطر عليه الأمريكيون. وفي النهاية وافق على نظام متشعب ومعقد يقوم على تعاون تام بين CIA والاستخبارات المصرية، مع الاعتماد على جهاز استخبارات الموساد الإسرائيلي.

هكذا عمل جهاز الحماية: الحراس الشخصيون للرئيس السادات كانوا جميعهم من رجال الاستخبارات المصرية. يدرّبهم مرشدون خصوصيون من الاستخبارات الأمريكية ويمدّونهم بأحدث أسلحة ووسائل اليكترونية تعتبر من أحدث ما يستخدم في الولايات المتحدة. وتم تطوير بعضها خصيصا لحماية السادات. وفي كتابه المشير، «أسرار الاستخبارات الأمريكية»، كتب بوب ودروود أحد كبار الصحفيين في واشنطن بوست، «إن السادات استخدم علاقاته مع السي. آي. ايه. ليستخفي القنوات الدبلوماسية الاعتيادية ويحصل على خدمة معلوماتية خاصة سواء مقابل مصلحة أو حتى أموال. لقد تعامل السادات مع مدير وكالة الاستخبارات ورئيس السي آي ايه مباشرة

جرى من تطورات في أعقاب زيارة السادات للقدس عام ١٩٧٧. عندئذ برزت الحاجة الملحة إلى تعميق العلاقات السرية، من أجل حماية الرئيس الذي تحول إلى الغرب، من غضب أبناء عمه وعملاء الدول العربية المتشددة ومنظمات الارهاب الفلسطينية، وأمر الرئيس الأمريكي جيمي كارتر الذي كان تواقا لاقترار سلام في الأرض المقدسة وبنى جميع انسان سيدنا ابراهيم، أمر وكالة الاستخبارات CIA بحماية السادات، وأن تضمن تحذيره في الوقت المناسب. وبسرعة أصبحت للاستخبارات الأمريكية صلة مباشرة، بالحكومة المصرية كلها سواء بوسائل اليكترونية أو من مصادر شخصية. وقامت المؤسسات الاستخباراتية CIA ووكالة الأمن القومي NSA وهي التنظيم الاستخباري السري والأكثر حساسية في الولايات المتحدة - قامت بدس أجهزة تصوير وتصنت في قصور السادات وفي مكاتب الحكومة، وبالمقابل جندوا عملاء في جميع مستويات النظام الحاكم. وكان أنور السادات أحد الشخصيات المعروفة تماما بالنسبة لمن يتلقون التقارير الحساسة من طراز «سري للغاية» من قيادات الادارة الأمريكية واستخباراتها. حتى ان سريين دفينين وخصوصيين للسادات - تدخين المخدرات ونوبات الخوف الشديد - كانا معروفين لدى الأمريكيين. مهارة التضليل:

يعرف التاريخ كيف يسخر من ضحاياه وبصفة عامة، فإن الضحايا ليس بمقدورهم أن يردوا. فقد فارقوا الحياة، أو هم في طريقهم إلى الموت. وأنور السادات لم يكن الزعيم الأول وبالتأكيد لن يكون الأخير، الذي أدرك أنه سيموت قريبا، بطلقات متعمدة. بل إنه عرف أيضا من هم قاتلوه. بهذه الكلمات نشرت مجلة مونيطن (أي الشهرة) الإسرائيلية تحقيقا خطيرا حول أسرار اغتيال السادات تحت عنوان «اغتيال الكراسي» في عددها ١٣٤ في أكتوبر عام ١٩٩٠، أي بعد تسع سنوات من وقوع الحادث. نحاول أن نقدمه بنصه كما كتبه جيورا شاميس.

كانت العلاقات الاستخبارية الأمريكية المصرية متواصلة وسرية واسعة للغاية. وعندما تولى أنور السادات الحكم بعد موت جمال عبدالناصر في صيف ١٩٧٠، عمد إلى توسيع الفجوة الاستخبارية التي تبعدت في أعقاب قطع العلاقات الدبلوماسية بين الدولتين إبان حرب الأيام الستة ١٩٦٧. واثنا حرب يوم الغفران ١٩٧٣، جرى العمل عبر «المر الحلفي» (الاسم الكودي الأمريكي للاتصال السري مع القيادة المصرية) بسرعة وفعالية مكنت وزير الخارجية هنري كيسنجر من نقل رسائل شخصية من وإلى الرئيس السادات. هذا الاتصال أو العلاقة السرية ساعدت كثيرا في تحقيق وقف إطلاق النار وتثبيتته، والتوصل إلى اتفاقية فصل القوات الأولى. لقد كان كل ذلك، مجرد لا شيء مقابل ما

(أى باعتباره رجل استخبارات فى الخدمة)، لكنه فتح نفسه ويلاده أمام السى آى ايه. وهى الوسيلة التى مكنت وكالة الاستخبارات الأمريكية من السيطرة على الرئيس المصرى بنسبة ١١٠٪.

تلك كانت ثقة مفرطة. فإذا كانت السى آى آيه قد وصلت إلى مستوى من المهارة فى التعقب، فإن السادات وصل لمستوى عال من التلاعب والتضليل. والواقع أنه لم يكن مرقى تماما فى أيدى وكالة الاستخبارات الأمريكية. وقد وثق الأمريكيون بما ارادوا أن يعتقدوه، لكن السادات فتح قناة اتصال سرية من تلقاء نفسه مع أسوأ أعدائه: الاخوان المسلمون، ومع الاسوأ منهم - الجماعات الإسلامية. فقد اتصل السادات مباشرة بالجماعة الأكثر تطرفا وعنفا والتى أدت فى نهاية الأمر إلى اغتياله - التكفير والهجرة.

عقيد غامض:

فى بداية عام ١٩٨١، بدأ السادات يلتقى بصورة متكررة مع شاب برتبة عقيد من قيادة الاستخبارات العسكرية المصرية، هو عبود عبداللطيف الزمر. وكان السادات يعرف والده معرفة وثيقة. قبل ذلك بعام واحد كان السادات قد ساعد الزمر الأب بترشيحه وتعيينه من قبل الحزب فى مجلس الشورى المصرى. وربما كان هذا هو المبرر الذى لم يجعل هذه المقابلات تشير حفيظة المكلفين بحماية الرئيس. فقد جعلتهم النجاحات التى سبق واحرزوها، يتهاونون مع أمنه الشخصى، مما منحهم احساسا كاذبا بالهدوء والتراخى خاصة فى اللحظات الحرجة. وافترضوا أن فحوى المحاورات بين الضابط الشاب والسادات ستصل اليهم من أحد مساعدى الرئيس المقربين، أو من مصادر أخرى فى قيادة الاستخبارات. ولم ينتبه احد، إلى أن الرئيس حرص أن تكون اماكن وأجواء اللقاءات لا يمكن التصنت فيها.

كان الزمر طويل القامة، له جسم قوى ومرن، وهو رجل استخبارات لامع. وعندما يتوارى جيل الزعماء العرب الحاليين، سنسمع الكثير عن ضباط جيش من عينة الزمر. أولئك الضباط فى العقد الرابع من عمرهم حاليا، هم المرشحون ليصبحوا الجيل القادم من الزعماء، وهم اصحاب مزيج من

الثقافة الغربية والكفاءة العسكرية إلى جانب إدراك عميق بأن مشكلات العالم العربى الإسلامى ستعحل بالعودة إلى الاصول الإسلامية: أى الإسلام الاصولى.

وكان الزمر من هذا الطراز، لذا كان السادات فى حاجة اليه. وقد وثق فى ولاته الشخصى، وفى وقت ما عرف بعلاقاته الوثيقة مع الاخوان المسلمين. وباعتباره ضابط فى جهاز مؤثر كان للزمر شبكة اتصالات واسعة مع اثنين من الجماعات المتردة، واللذين سيلعبان ادوارا حاسمة فى اغتيال السادات فيما بعد: الشيخ عمر أحمد عبدالرحمن والمهندس عبدالسلام فرج. والمظلة التى كانت تنظم ثلاثتهم هى منظمة إسلامية متطرفة تسمى الجهاد. وكان ضابط المخابرات الكبير الزمر يستطيع التحرك من مكان إلى آخر بسهولة، دون أن يتبعه أحد أو يتعرض لاسئلة كثيرة من جانب قوات الأمن. وعلى هذه الخلفية تم تعيينه ضابط عمليات المنظمة، ومن بين مهامه الحفاظ على اتصالات الجهاد مع تنظيمات إسلامية متطرفة أخرى، تركزت فى مدن اسبوط والمنيا فى صعيد مصر.

عميل مزدوج:

لن نجهد القارئ معنا بتقرير عن فحوى آلاف الوثائق والمقالات، وتصريحات لعشرات ممن شغلوا مناصب إبان تلك الفترة، وأجرينا مقابلات معهم. غير أن الاستنتاج المستخلص من تحليل شهاداتهم هو أنه منذ بداية ١٩٨١ وحتى ٢٦ أغسطس ١٩٨١ كان الزمر عميل مزدوج.

فالزمر هو الرجل الذى نقل للسادات بدقة كل خطط الجماعات الإسلامية المتطرفة. وبفضل هذه المعلومات نجح السادات دوما فى اتخاذ خطوة واحدة قبل ما يعتزمه المتمردون، وبذلك ضمن الاستمرار لحكمه. كما نقل الزمر للسادات، مع مطلع عام ١٩٨١ ما مفاده أن الجماعات الإسلامية قررت القيام بثورة على مرحلتين: اغتيال السادات، والإعلان عن جمهورية إسلامية.

وقد نقل السادات هذه المعلومات إلى جهتين فقط، وزير الداخلية النبوى إسماعيل، وهو معروف بقسوته وباليده الحديدية التى استخدمها ضد معارضى نظام الحكم. وكان يكره الاصوليين وحظى لديهم بلقب «ملتهم المسلمين». ولم يبلغ

السادات هذه المعلومة الحساسة لاثنيين من اوثق المقربين منه - نائبه حسنى مبارك ووزير الدفاع المشير محمد أبو غزالة. ومالم يعرفه الاثنان لم تعرفه أيضا الاستخبارات المصرية. وهذا الاغفال من جانب السادات كان له دور حاسم فى نجاح عملية اغتياله.

وجهة أخرى أحيطت علما بالمعلومات من السادات: المخابرات الأمريكية. لكن الأمريكيين كانوا أسرى قوالب استخبارية معينة ورفضوا المعلومات باعتبارها غير موثوقة. وكان مصدر الخطر الأول على السادات فى رأيهم كان خارجيا وهو حاكم ليبيا معمر القذافى. وفى بداية شهر مايو أيد الموساد الإسرائيلى مخاوف السادات، واعتبر أن الخطر الزاحف على حياته هو داخلى وليس خارجيا. كما كان تقدير الإسرائيليين، بأن جماعات إسلامية مصرية تخطط لاغتيال الرئيس المصرى. ونقلت هذه الآراء للأمريكان، لكنهم ومعظم القيادة المصرية - فيما عدا السادات نفسه - رفضوا هذا التقرير والتقييم وتجاهلوه.

وفى مايو عام ١٩٨١ وصلت معلومة مشابهة أيضا إلى رئيس الحكومة البريطانية مارحريت تاتشر. وأمرت رؤساء استخباراتها بالألا ينقلوها إلى السادات الذى اعتبرته مواليا لأمريكا أكثر من اللازم. وقد ابلغت الاستخبارات البريطانية المعلومة لنائب الرئيس حسنى مبارك. اللعبة المزدوجة للقيادة:

لم تكن الاستخبارات البريطانية هى المصدر الوحيد الذى غذى مبارك بمعلومات عن الأعداء لاغتيال السادات. فقد احتاط وزير الداخلية المصرى لنفسه تماما، وفى نهاية مايو أو بداية يونيو علم بالفعل أن مصدر معلومات السادات بشأن اغتياله هو العقيد الزمر. وبواسطة عملاء النبوى إسماعيل تجمععت لديه معلومات عن الزمر. واتضح أنه اعتاد على تزويد السادات بأخبار صحيحة فى توقيت مناسب. بمعنى آخر: علم وزير الداخلية فى مطلع الصيف، بأنهم يعتزمون اغتيال السادات. أما السؤال الذىبقى بلا اجابة كان عن التوقيت والمكان والوسيلة.

وأدرك النبوى أنه لو حدث الاغتيال بصورة غير متوقعة وكان القتل من الإسلاميين الاصوليين، سيتحمل هو المسئولية، رغم

أنه والجهاز الأمنى التابع له غير مكلفين بسلامة الرئيس. وحتى يحل هذه العضلة قرر النبوى وضع هذه المعلومات الحساسة بين يدي نائب الرئيس ورئيس الحكومة ووزير الدفاع. وإذا أصبح ثلاثتهم مشاركون فى الاحتفاظ بالسرى - حسب تفكير وزير الداخلية - سيكون لديه فرصة للدفاع عن نفسه عند اللزوم.

فى أوائل يوليو عرف السادات أن زملاءه القياديين يعلمون بمحاولة الاغتيال ولكن عندما حاول مبارك وأبوغزالة التحدث معه عن ذلك، رفض وقال باختصار: «لست خائفا» ثم ذكر لهم بعد ذلك لماذا ليس خائفا: «لدى رسالة وعلى أن أؤديها». لقد كان مؤمنا واثقا بالله، ويأنه سيحميه من أى سوء، من أجل الرسالة التى يضطلع بها.

مع مطلع اغسطس ١٩٨١ استقرت ضربة أخرى على السادات حيث هرب الزمر من الجيش واختفى. وكانت تلك علامة واضحة بأنه قد «تجاوز الخطوط» وأنه سيكون شريكا للمتمردين.

الاستعدادات النهائية للاغتيال:

فى أواخر سبتمبر انضم متطوع جديد إلى صفوف المتمردين، الملازم أول خالد أحمد شوقى الإسلامبولى من سلاح المدفعية وهو من المسلمين المتدينين، حيث تحمل عدة مرات اهانات من قيادة بسبب تأييده للجماعات ذات النزعة التصوفية. وكان شديد الانتقاد للسادات ونظام حكمه لأنه انحرف عن المسار الإسلامى، لكنه كان حذرا من تخطى حد الشايط غير القانونى.

وقد طرأ التغيير على موقف الإسلامبولى فى بداية سبتمبر. فقد ألقى القبض على شقيقه محمد الذى كان عضوا فى إحدى الجماعات الإسلامية، خلال موجة اعتقالات كبرى، واصابت الصدمة أبناء أسرته. وكان خالد يقدر أخيه ويتخذة قدوة. وبعد اعتقال محمد، التقى خالد بأمه فى القاهرة فانفجرت بالبكاء، بينما قال خالد «رينا ينتقم من الظلمة ويحمى المؤمنين» والدموع تملأ أحفانه. وعندما ترك أمه، أقسم أن ينتقم من الحاكم الظالم الكافر الذى يطارد كل مؤمن. وحاول خالد الإسلامبولى الاتصال بأعضاء الجهاد. ولهذا السبب

طلب اجازة من كتيبته. وبالصيغة الرسمية التى ساقها المتمردون حدث الآتى: بالتحديد فى اليوم الذى كان سيخرج فيه لاجازة استدعاه قائد الكتيبة، وأخبره إن الاجازة ألغيت قائلا له: «عليك أن تشترك فى الاستعراض العسكرى فى ٦ أكتوبر، وستكون تحت قيادتك ٤ سيارات تجر ٤ مدافع».

وحاول خالد أن يعترض على هذا القرار، ولكن دون جدوى. يمكنه أن يحصل على اجازة فقط بعد العرض العسكرى. وفى اليوم التالى انتظم فى مكان الاستعدادات فوجد أن سريته يتقصها ثلاثة جنود خرجوا فى اجازاتهم من قبل. فسجل اسماهم على ورقة ووضعها فى جيبه.

وفى يوم الجمعة ٢٥ سبتمبر، ذهب خالد للصلاة فى مسجد «الاخوان» وهمس له أحد المصلين بأن المهندس فرج يطلبه وأعطاه العنوان. والتقى الضابط الشاب عدة مرات مع فرج بتوصية من أخيه الذى كان مازال بالسجن، وتعلم منه خالد مبادئ الفكر الأصولى الإسلامى، وماهية الحرب المقدسة التى يجب القيام بها لمقاومة التردى الاخلاقى فى العالم.

كان خالد متأثرا مهتز المشاعر أمام المهندس عبدالسلام فرج، عندما أبلغه بفكرة استغلال فرصة العرض العسكرى لاغتيال السادات. وشئ من التردد تلقى فرج هذا الاقتراح ووعد بالتصرف فى تدبير الاشخاص الذين سيحلون محل الجنود الثلاثة الذين يقضون اجازتهم وقيام الثلاثة بالاشتراك فى الهجوم فى نفس الوقت الذى سيهجم فيه خالد على المنصة الرئيسية، ويفتحوا النار المقدسة على الكفرة ويخلصوا مصر من حكم السادات الظالم العلمانى.

لم يعمل فرج ابدا فى الجانب التنفيذى للجهاد، الذى كان متروكا للزمر. والزمر لم يكن متحمسا للعملية، وكذاب الارهابيين المحترفين كان متمسكا بمبادئ السرية والشعب التنظيمية، ولم يعجبه انضمام عناصر جديدة قبل اختبارها إلا أنه اقتنع فى نهاية الأمر بعد أن تلقى تعليمات الزعيم الروحانى للاخوان الشيخ الضريع عمر عبدالرحمن، التزم خالد باتمام المهمة التى بدأها. وأنه سيحظى بالحياة فى جنة

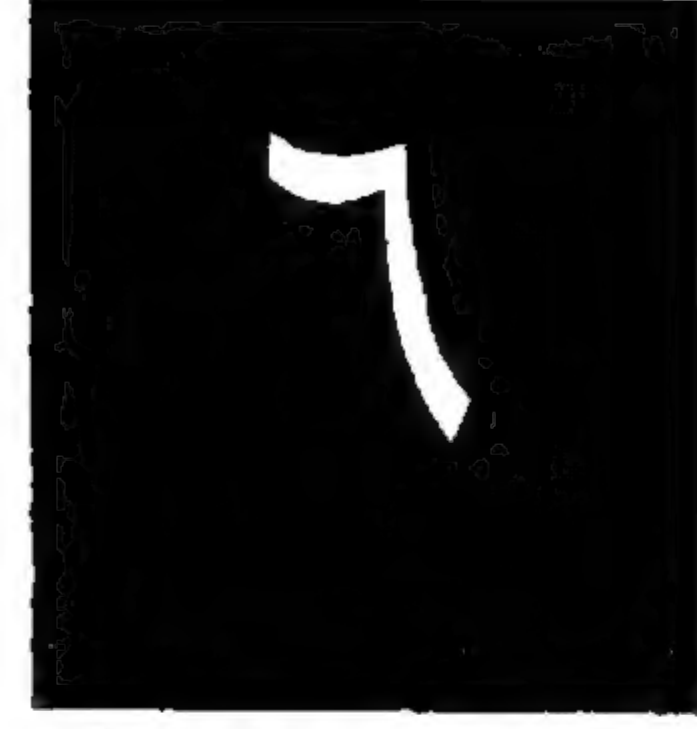
الخلد بعد اتمامها، حسب وعد الشيخ الموقر. وبموافقة فرج، انضم إلى المجموعة شخص يدعى عبدالحميد، وكان العضو الثالث حسين عباس محمد، رقيب متطوع فى الدفاع الشعبى بالجيش المصرى. وكان الرابع عطا الطويل حميدة وهو مهندس وعضو قديم فى الجهاد.

وفور اكتمال فرقة الاغتيال بدأ فرج والزمر اللذين تلاشى تردهما بالتدريج، فى ترتيب المرحلة الثانية من الثورة: السيطرة على مبنى الإذاعة ومع الاستيلاء على المبنى وإذاعة كلمات الله من مقاتلى الثورة المؤمنين تندلع من تلقاء نفسها ثورة إسلامية، تشبه ماكان فى إيران. ولتحفيز الثوريين المسلمين تتم مهاجمة كنائس قبطية فى الاسكندرية ويجرى تفجيرها.

وقد علمت قوات الأمن الداخلى التابعة للنبوى اسماعيل بجانب من الاستعدادات. وفى ليلة الاستعراض الاحتفالى، مساء ٥ أكتوبر، وقف النبوى أمام السادات وحضره من أن الزمر ورجاله يستعدون لاغتياله فى العرض العسكرى. وأجاب الرئيس: «لقد قلت لك يانبسوى لا تقلق، إن الله يحمينى».

فى صباح السادس من أكتوبر، هاجمت هواجس ومخاوف شديدة جيهاان السادات، فعادت واستحلفت زوجها أن يرتدى السترة الحامية من الرصاص التى حصل عليها من الامريكان، ولكن دون جدوى. وبكل حزن ألغت مشاركتها فى العرض بالحضور. فى ٦ أكتوبر قام السادات من فراشه وسجد لله مصليا صلاة الفجر، ودخل اليه سكرتيره المخلص فوزى عبدالحافظ ليساعده فى ارتداء ملابس الاحتفال الرسمية - المرصعة بالنياشين والنجوم والاكتاف التى تحمل رتبة القائد الأعلى للقوات المسلحة.

نزل السادات إلى الطابق الأول حيث كان ينتظره مبارك وأبو غزالة بملابسهما الرسمية المزركشة. وتوجهوا إلى قيادة القوات المسلحة، وبعد حوار قصير مع قادة الجيش ذهب السادات بصحبته إلى المنصة الرئيسية للاحتفال، أمام قبر الجندى المجهول.



شخصية العدد

اللواء شلومو ينائى: رئيس شعبة التخطيط



اللواء شلومو ينائى: رئيس شعبة التخطيط يبلغ من العمر ٤٥ عاما، حصل على بكالوريوس الاقتصاد وماجستير فى إدارة الأعمال. تولى جميع المناصب القيادية فى سلاح المدرعات بما فى ذلك قيادة تشكيل «الفولاذ». سبق أن اصيب فى حرب عيد الغفران، عاد على إثرها إلى مواقع القتال، حيث أصيب مجددا إصابة خطيرة فى حادثه إحتراق دباباته، وقد حصل على وسام الاستحقاق بفضل دوره فى هذه الحرب. شغل منصب قائد المنطقة الجنوبية لمدة عام ونصف، وقبل استلامه لمهام هذا المنصب كان يشغل موقع رئيس قسم التخطيط. تم تعيينه مؤخرا فى منصب رئيس شعبة التخطيط وذلك محل اللواء شاول موباز الذى سيشغل منصب نائب رئيس الأركان العامة، ومن المقرر أن تدخل هذه التعيينات حيز التنفيذ بعد أربعة أسابيع. من الجدير بالذكر أن اللواء شلومو ينائى هو أول من تولى منصب قائد المنطقة الشمالية فور ترقيته إلى رتبة اللواء.



مختارات إسرائيلية

النشاط والأهداف

أنشئ المركز في عام ١٩٦٨ كمركز علمي مستقل يعمل في إطار مؤسسة الأهرام لدراسة الصهيونية والمجتمع الاسرائيلي والقضية الفلسطينية، ثم امتد اختصاصه الى دراسة الموضوعات السياسية والاستراتيجية بصورة متكاملة. ويسعى المركز من خلال نشاطه الى نشر الوعي العلمى بالقضايا الاستراتيجية العالمية والأقليمية والمحلية، بهدف تنوير الرأى العام المصرى والعربى بتلك القضايا، وأيضا بهدف ترشيد الخطاب السياسى وعملية صنع القرار فى مصر.

الدوريات والمطبوعات:

- التقرير الاستراتيجى العربى: تقرير سنوى بدأ فى الصدور عام ١٩٨٦، وصدرت أولى طبعاته بالانجليزية اعتباراً من عام ١٩٩٢، ويشارك فى إصداره جميع أعضاء الهيئة العلمية فى المركز، وينقسم التقرير الى ثلاثة أقسام رئيسية: النظام الدولى والأقليمى، النظام الأقليمى العربى، جمهورية مصر العربية، الى جانب مقدمة تحليلية وعدد من الدراسات الاستراتيجية.

- كراسات استراتيجية: سلسلة صدرت اعتباراً من يناير ١٩٩١ وتصدر شهرياً باللغتين العربية والانجليزية اعتباراً من يناير ١٩٩٥، وتتوجه الكراسات الى صانعى القرار والدوائر المتخصصة والنخبة ذات الاهتمام بتقديم قراءة متعمقة للتحديات الاستراتيجية التى تواجه مصر والوطن العربى، وطرح الخيارات والتصورات والسياسات البديلة لمجابهتها.

- الكتب والكتيبات: أصدر المركز منذ إنشائه عام ١٩٦٨ العديد من الكتب والكتيبات التى شملت موضوعات متعددة تتعرض لمجالات عمل المركز الرئيسية.

- «ملف الأهرام الاستراتيجى»، شهرياً باللغة العربية. اعتباراً من يناير ١٩٩٥

- «مختارات إسرائيلية»، شهرياً باللغة العربية. اعتباراً من يناير ١٩٩٥

عضوية المركز:

يمكن الاشتراك فى عضوية المركز التى تمنح حقوق الحصول على إصدارات المركز وأوراق الندوات وملخصات لورش العمل والحلقات الفكرية التى يعقدها المركز، وتقديرات المواقف والنشرات التى يصدرها فى لحظات الأزمات، وحضور محاضرات المركز ومؤتمره السنوى، فضلاً عن تكليف المركز بأبحاث تدرج فى خطته العلمية مع تغطية العضو لتكلفتها. قيمة رسم اشتراك العضوية سنوياً (عشرة آلاف جنيه للهيئة وخمسة آلاف جنيه للأفراد).